السيد المقرر:

سيدي الرئيس لي ملاحظة لو سمحت: كان مخطط لنا ان نجتمع كالجنة مالية الساعة ١١ تفاولاً من المقرر بامكانية ان ينعقد الاجتماع الساعة ١١ ولا بد لنا من اجتماع قصير الان بعد انتهاء هذه الجلسة مباشرة لنعيد وننظم عمل الجلسة، وسيكون الاجتماع تنظيمي وارجو من معالي وزير المالية ان يكون معنا في هذا الاجتماع.

دولة رئيس المجلس

معلي السيد احمد العقايله.

السيد احمد الغقايله

دولة الرئيس اريد ان اشير الى ضرورة تسمية القانون، مشروع رقم ( ) سنة ١٩٩٧ وليس ١٩٩٦ كما هو موجود، وشكراً.

السيد الامين العام

٥ – تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة الى موعد آخر.

(انتهت الجلســــة)

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

أمين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السادسه

من الدورة العاديه الرابعه لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٩/ شعبان/ سنة ١٤١٧ هجريه الموافق ١٩٩٧/١/٩ ميلاديه

العدد (٦) **الجلد (٣٤)**

جدول الاعمـــال

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٧/١/٩ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (السادسه) من الدورة (العاديه الرابعه) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لااحد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١- دولة السيد زيد الرفاعي
٢- دولة الدكتور عبد السلام المجالي
٣- معالي المشير حابس المجالي
٤- سعادة السيد محمد عوده القرعان
٥- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لااحد.

وحضر من الحكومة:

١- دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجيه ووزير الدفاع
٢- معالي الدكتور عبد الله النسور وزير التعليم العالي
٣- معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير العدل
٤- معالي السيد جمال الصرايره وزير البريد والاتصالات
٥- معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري
٦- معالي المهندس علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة
٧- معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار
٨- معالي الدكتور عارف البطاينه وزير الصحة
٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
١٠- معالي الدكتورة ريما خلف وزير التخطيط
١١- معالي الدكتور هاشم الدباس وزير الطاقة والثروة المعدنيه
١٢- معالي السيد محمد الذويب وزير دولة للشؤون البرلمانيه
١٣- معالي السيد هشام التل وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
١٤- معالي المهندس حماد ابو جاموس وزير التنمية الاجتماعية
١٥- معالي المهندس منير صوبر وزير التموين
١٦- معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دوله
١٧- معالي الدكتور احمد القضاة وزير الثقافة
١٨- معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزير الزراعه
١٩- معالي السيد محمود الهويمل وزير دوله
٢٠- معالي الدكتور منذر المصري وزير التربية والتعليم
٢١- معالي السيد مروان عوض وزير الماليه
٢٢- معالي الدكتور مروان المعشر وزير الاعلام

٢٣- معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية الادرايه
٢٤- معالي المهندس ناصر اللوزي وزيرالنقل

دولة رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة . جدول الاعمال

السيد الامين العام:

١- تلاوة محضر الجلسة السابقه.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام:

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :-

طلب معذرة مقدم من من اصحاب الدولة والمعالي والسعادة السادة:

١- دولة السيد زيد الرفاعي
٢- دولة الدكتور عبد السلام المجالي
٣- معالي المشير حابس المجالي
٤- سعادة السيد محمد عوده القرعان
٥- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس على معذرة اصحاب الدولة والمعالي:

الجميع : موافقون

السيد الامين العام:

٣- قرارت اللجان :

أ- قرار اللجنة الماليه رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٧ بشأن

١- مشروع قانون الموازنه العامة للسنة الماليه ١٩٩٧

٢- مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنه العامة للسنة الماليه ١٩٩٧، واتخاذ القرار بشأنهما.

دولة رئيس المجلس :

سعادة المقرر

الدكتور كمال الشاعر / مقرر اللجنة الماليه

قرار رقم (٣)

دولة الرئيس ،،

حضرات الاعيان المحترمين ،

أحال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيدا لاتخاذ قرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم،

فعقدت اللجنة خمسة اجتماعات صباحية في الفترة الممتدة بين ١/٢ - ١٩٩٧/١/٧ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة:-
سالم مساعده، مروان الحمود، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، الدكتور جواد العناني، وحماد المعايطة ،

وقد شارك في اجتماعات اللجنة من اعضاء المجلس أصحاب المعالي والسعادة الدكتور جمال ناصر، ليلى شرف، جودت السبول ونائلة الرشدان ،

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في الفترة ٤-١٩٩٧/١/٧ اصحاب المعالي السادة مروان عوض وزير المالية وعلى التوالي وزير الصناعة والتجارة علي ابو الراغب ووزير المياه سمير قعوار ووزيرة التخطيط الدكتورة ريما خلف ومحافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز ووزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النسور ووزير النقل ناصر اللوزي ووزير الدولة للشؤون البرلمانية محمد الذويب ووزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات ووزير التموين



منير صوبر ووزير البريد والاتصالات جمال الصرايره ووزير السياحة والاثـــار الدكتــور صـــالح ارشيدات،

وحضر عن الجامعات الرسمية اصحاب العطوفة:-

- رئيس الجامعة الاردنية د،فوزي غرايبة
- رئيس جامعة مؤتة د، عبد الرحمن عطيات
- رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا د، سعد حجازي
- نائب رئيس الجامعة الهاشمية د،سليم سعيد صبري

وحضر كذلك اصحاب العطوفة السادة:-

- مدير عام دائرة الموازنة السيد عبد الرحمن العجلوني
- امين عام وزارة التربية والتعليم د، عزت جرادات
- مدير عام الملكية الاردنية السيد نادر الذهبي
- نائب المدير العام للملكية الاردنية للشؤون المالية السيد غسان علي
- مدير النقل البحري السيد نسيم الاحمد
- امين عام وزارة النقل السيد عيسى ايوب
- نائب المدير العام لدائرة الاثار السيد فيصل القضاه

كما حضر الاجتماع عطوفة امين عام مجلس الاعيان السيد زيد الزريقات،

وكان مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر قد حضر جميع اجتماعات اللجنة الماليـــة لمجلـس النــواب وشارك في مداولاتها وذلك ترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزيـــر المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي وزير الماليـــة بعــد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب، واجابات اصحاب المعالي والعطوفة الـــوزراء والامناء العامين وكبار المسؤولين لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ،

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

لقد قدمت الحكومة مشروع قانون الموازنة للعام ١٩٩٧ في ظل ظروف اقليمية ودولية كـــانت اهــم ملامحيـــا تعثر عملية السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، مما نجم عنـــه احــداث عنف متكررة في المناطق الفلسطينية، رافقتها معاناة انسانية واقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفـــة الغربية وقطاع غزة نتيجة محاصرة مناطق الحكم الذاتي، كما تعرض لبنان لكارثـــة حملـــة عنـــاقيد الغضب العسكرية الاسرائيلية التي ادت الى قتل المئات من المدنيين والحاق اضرار ماديـــة بالغـــة، وفي اعقاب هذه الاحداث انعقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة للمرة الاولى منذ عام ١٩٩٠ وحقـــق نجاحا ملحوظا في استعادة التضامن العربي، وقد كان للاردن دور طليعي في صياغة توجهاته، كما شارك الاردن في المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة وفي المؤتمر الثاني لـــدول حــوض البحــر الابيض المتوسط في برشلونه، اما على الصعيد الدولي فقد عقد مؤتمر دول حوض المحيط الـــهادي الاسيوية والامريكية بهدف التقدم نحو سوق مشتركة، ومؤتمر دول الجنوب الشرقـــي لاسـيا للـــهدف نفسه، كما جرى نشاط مستمر للتعاون بين جميع التكتلات الاقتصادية الضخمة، وجديـــر بـــالذكر ان اكثر من نصف اتفاقات مناطق التجارة الحرة الاقليمية او الاتحادات الجمركية التي انجزت منذ عـــام ١٩٤٨ ، والبالغة ٧٦ اتفاقية، حصلت بيـــن عـــامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ ،وتسـتمر عمليـــة الاندمـــاج الاقتصادي العالمي بخطى حثيثة،

وجدير بالذكر ان منظمة التجارة العالمية التي تضم الان ١٢٦ عضوا، تنظر في طلبات العضوية لاكثر من ثلاثين دولة تتقدمها الصين وروسيا، كما ان حجم التجارة الدولية ارتفع خلال التسعينات بنسبة تساوي ضعف نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وارتفع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول النامية في العام ١٩٩٥ ليصل الى مبلغ ١١٥ مليار دولار مقابل ٥٠ مليار عام ١٩٩٠.

اما على الصعيد المحلي فقد كان الحدث الابرز ارتفاع الاسعار العالمية لعدد من المواد الغذائية الرئيسية جرت معالجتها بخطوة شجاعة اتخذتها الحكومة بالغاء الدعم غير المباشر لمادتي الخبز والعلف الذي كان ينتج عنه هدر كبير للمال العام بسبب سوء استخدام هذه المواد.

السوق العربية المشتركة

ان اللجنة المالية اذ تقدر جهود الحكومة لانجاز اتفاقيات ثنائية للتعاون الاقتصادي مع عدد من الدول العربية، وتحقيق اتفاق تعاون اقتصادي شامل مع الاتحاد الاوروبي والسير بخطى حثيثة نحو تعاون دول حوض البحر المتوسط، والسعي الجاد نحو الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، فان اللجنة تؤكد على الاهمية البالغة لاحياء مؤسسات التعاون العربي التي تعزز المصالح العربية المشتركة وتعطي مضمونا لمبدأ التضامن العربي وتزيد من فرص التنمية في جميع الدول العربية وتعزز الامن والاستقرار فيها، ان الظروف التي تمر بها دول المنطقة تفرض عليها ان تضع هذه القضية على رأس اولوياتها لانها اصبحت بالنسبة لجميع هذه الدول قضية وجود، فجميع دول المنطقة تعاني من عجز في موازناتها، كما انه ينقصها الاستثمار العالمي الذي يجلب مع الاموال التطور الصناعي والتكنولوجيا الحديثة، ومن الصعب، ان لم يكن من المستحيل توجه الشركات الصناعية العالمية الى هذه المنطقة بالزخم الضروري اذا لم تكن هذه المنطقة على وئام مع نفسها واذا لم يتوفر فيها سوق مشتركة تكون بمجموعها سوقا مجديه تصلح لتكون قاعدة متينة للتصدير المتواصل بكميات متزايدة قابلة للاستدامه.

وان اللجنة تقترح بالتحديد ان يقوم الاردن بدراسة القيام بمبادرة تستهدف تأسيس سوق عربية مشتركة تضم الدول الراغبة التي يتوفر فيها الاستقرار في الاقتصاد الكلي والتي تعتمد نموذج السوق والاقتصاد الحر وذلك لتحقيق سوق مشتركة يتحرر فيها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين هذه الدول، وان يتم ذلك وفق برنامج مدروس يجري تنفيذه خلال فترة زمنية مناسبة؛ على ان يتحقق انجاز سنوي ملموس، يتراكم سنة بعد سنة للوصول الى الهدف. وتقترح اللجنة ان يجري تعاون وثيق مع مصر التي تتحرك في هذا الاتجاه.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

مرتكزات موازنة ١٩٩٧

استندت الحكومة في وضع مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ الى مجموعة من المرتكزات اهمها الاستمرار في تخفيض العجز في الموازنة العامة، وزيادة المدخرات المحليه، والمحافظة على المستويات العالية من الاستثمار، والاستمرار في التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق العالمية والسير بمبدأ الخصخصة الهادف الى رفع الكفاءة الانتاجية، وتبني سياسات نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الدينار واجراء اصلاحات هيكلية في مجال التجارة والاسواق المالية ومواصلة العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة وتحسين ادائها وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الكفاية في استخدام الموارد، ومواصلة الجهود لتطوير الاجهزة الادارية وتوزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية، والاستمرار في تبني تطوير منهج موازنة البرامج والاداء من خلال خطة استراتيجية متوسطة المدى.

<u>شبكـة الامـن الاجتماعـي</u>

وان اللجنة المالية اذ تقدم في تقريرها مقترحاتها وتوصياتها حول هذه المرتكزات، فانها تشير بصورة خاصة الى دعم شبكة الامن الاجتماعي للحد من مشكلتي الفقـر والبطالـة والتخفيـف مـن الاثـار الاجتماعية السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي، ولابد هنا من التذكير بان اللجنة الماليـة لمجلسـكم الكريم كانت قد طرحت فكرة اقامة هذه الشبكة في تقريرها الذي جرى تقديمه في مطلع عـام ١٩٩٣ الذي جاء فيه:-

اقتباس "ان الهدف الحقيقي للتنمية هو تحسين مستوى معيشة الشعب، وقد سبق واشرنا الى ان معـدل دخل الفرد هبط في الفترة بين سنة ١٩٨٦ و سنة ١٩٩٢ ، واستنادا الى التجارب العالمية، فان كـل انخفاض في الدخل الاجمالي يؤثر في الطبقات ذات الدخول الدنيا من فئات الشعب باكثر من معدلاته، اما اهم مظاهر هذا الانخفاض فهو ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، ولذلك فاننا نرى ان ما هو موجـود من شبكة للامن الاجتماعي والتي ينبغي توفيرها لضمان الاسـتقرار فـي المجتمـع مـن النواحـي الاجتماعية والامنية والسياسية هو دون المستوى الضروري، ذلك ان الزيـادات فـي المخصصـات الموجهه نحو الجوانب الاجتماعية ذات العلاقة بالفقر هي ادنى بكثير من حجم مشكلة الفقر......

وبالاضافة الى قلة الموارد المالية قياسا بحجم المشكلة فان مؤسسات التنمية الاجتماعيـة تفتقـر الـى العناصر المدربة والكفوءة، كما تفتقر الى انظمة العمل التي تحقق تواجد الدولة الاجتماعي فـي شتـى انحاء البلاد حيث تكون الجهه الاكثر التصاقا بالشعب والاسرع في التعرف على حاجاته الاجتماعيـة والانسانية الماسة والاكثر كفاءة في تأديتها،

ان ما تحتاج اليه البلاد هو قيام شبكة اجتماعية للدولة يشعر المواطنون بوجودها ويثقـون بنزاهتـها والتزام العاملين بها فيتأسس لديهم الحس بالامن الاجتماعي والثقة بالمستقبل." انتهى الاقتباس،

وقد قامت اللجنة المالية مرة اخرى بتقديم هذه التوصية في تقريرها الذي قدمته الى المجلس الكريم في مطلع عام ١٩٩٥ ، والذي ورد فيه:-

اقتباس" وترى اللجنة ان اجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح الاداري للقطاع العام والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات سوف يرافقها معاناة اجتماعية تنال اكثر الفئات تدنيا في الدخـل ولذا، لابد من اجراء دراسة شاملة لاقامة شبكة للامن الاجتماعي". انتهى الاقتباس،

ان اللجنة المالية تقدر رصد الحكومة في موازنة عام ١٩٩٧ مبلغ ٧ ملايين دينار كنـواة لصنـدوق الامن الاجتماعي، الذي اجرت الحكومة بخصوصه اتصالات بالجهات التمويلية الدولية والدول المانحة الصديقة للحصول على الدعم المالي له كي تصل امواله الى مبلغ ٤٠٠ مليون دينـار، مكونـا بذلـك برنامجا اجتماعيا موازيا لبرنامج التصحيح الاقتصادي يعتمد الدعم الاجتماعي الانتاجي بشتى الوسائل من قروض التشغيل والقروض الصغيره، ولا تقتصر معوناته على المسـاعدات الانسـانية الا فـي الحالات التي تنعدم فيها فرص الانتاج للاسر الفقيره،

ان اللجنة تقترح الاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال حيث خلـق الصنـدوق الاجتمـاعي المصري منذ تأسيسه عام ١٩٩٤ وعلى مدى اقل من عامين اكثر من ربع مليون فرصة عمل،

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

<u>الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٦</u>

ان مقارنة الاداء الاقتصادي الوطني والمالية العامة الفعلي لعام ١٩٩٦ مع الاهداف المرسومة تشـير الى ما يلي:-

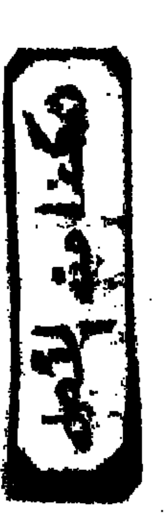
سينمو الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٦ بنسبة ٢ر٥% بالاسعار الثابتة بدلا من ٥ر٦% كما كـان

مستهدفا في مطلع هذا العام ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى المناخ السياسي الذي ساد المنطقة وما نتج عنه من توتر واسع في اعقاب انفجار احداث العنف وتعثر مسيرة السلام التي اشرنا اليها. اما المستوى العام للاسعار فمن المتوقع ان يرتفع بنسبة ٧% للعام ١٩٩٦، مقارنة بالنسبة المستهدفة والبالغة ٤% ، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الاولى الى الارتفاع في الاسعار العالمية للعديد من المواد التموينية وهي زيادة تكون، عندما تحدث، لمرة واحدة، وبقي الاستثمار مرتفعا فكون ٣٥% من الناتج المحلي الاجمالي.

أما بالنسبة للعجز في الموازنة فمن المتوقع ان يبلغ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وقبل المنح والمساعدات ٦ر٤% ، بدلا من ١ر٤% كما كان مستهدفا في ربيع هذا العام، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في اسعار المواد التموينية، والذي نتج عنه زيادة المبالغ المرصودة لدعم هذه المواد من ٣٨ مليون الى ١٠٢ مليون دينار كدعم للمواد التموينية وتعويض نقدي جرى تقديمه لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، والمتقاعدين، ومواطنين من حملة البطاقات التموينية .

أما بالنسبة للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فانه من المتوقع ان ينخفض لعام ١٩٩٦ ليصل الى ٢ر٣% من الناتج المحلي الاجمالي.

أما المديونية الخارجية فقد ارتفعت بالارقام المطلقة لكنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي، في حين كانت ٩٧% بنهاية عام ١٩٩٥، مع استمرار بقاء معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة بنسبة معقولة تقل عن ٥% ، اما المديونية الداخلية فمن المتوقع ان تنخفض من ٨٣٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ الى ٨٢٧ مليون في نهاية عام ١٩٩٦ .



اهداف عام ١٩٩٧

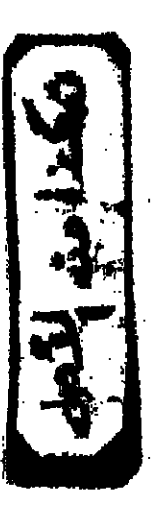
وقد عرض خطاب الموازنة للعام ١٩٩٧ اهدافا محددة في مسيرة النمو والتصحيح يتصدرها تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قدره ٥ر٦% والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للاسعار في حدود ٤%، كما تضمن عجزا في الموازنة قدره ٩ر٣% من الناتج المحلي الاجمالي.

العجز في الموازنة

ولابد لنا هنا من التذكير بان برنامج التصحيح المعدل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ يستهدف الوصول الى عجز عام ١٩٩٨ لا يزيد على ٥ر٢% من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني، تحسينا في العام القادم على هذا العام قدره ٤ر١% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٨ اي ما يعادل بالارقام المطلقة نحو ١٠٠ مليون دينار . ان اللجنة ترى ان هذا التحسين قابل للتحقيق اذا قامت الحكومة ببذل الجهود اللازمة له منذ الان وبدأت بالاعداد لموازنة عام ١٩٩٨ في موعد لا يتجاوز ربيع او منتصف عام ١٩٩٧ .

دعم المواد التموينية

وجدير بالذكر ان ممثلي الحكومة اكدوا ان المبلغ المخصص للدعم للعام ١٩٩٧ ستجري ادارته بما يضمن عدم تجاوزه. وان اللجنة المالية اذ تأمل ان تنفذ الحكومة هذا الالتزام، فانها تؤكد قناعتها الراسخة ان جميع انواع الدعم غير المباشر هو هدر للمال العام يجب وضع حد له.وحصره في الدعم النقدي المباشر للمستحقين الذين تثبت حاجتهم. كما تؤكد اللجنة قناعتها ايضا ان الاتجار بالمواد التموينية يجب ان يتحول كليا الى القطاع الخاص وان ينحصر دور وزارة التموين بمراقبة توفر مخزون استراتيجي كاف في المملكة للمواد التموينية الاساسية، وان تتدخل الوزارة من خلال المستوردين الاردنيين لتأمين الكميات اللازمة منها عند تدني مستوى المخزون كما اكد ذلك وزير



التموين، وان تراقب اسعار المواد التموينية ومواصفاتها للتأكد من عدم قيام توجهات احتكارية في السوق او تلاعب في المواصفات او الاسعار .

وتعرب اللجنة عن قناعتها بضرورة تقديم الدعم للمزارعين بوسائل وبرامج مختلفة كتزويدهم بالبذار وتقديم المعونة الفنية لهم باقتباس التقنيات الحديثه .

السياسة النقدية

اما بالنسبة للسياسة النقدية فان اللجنة تنظر بارتياح الى ارتفاع احتياطيات البنك المركزي الى اكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وتؤيد توجه البنك المركزي لرفع هذه الاحتياطيات لتصل الى حجم الاستيراد لمدة اربعة اشهر، كما تؤيد كل الاجراءات التي يتخذها البنك للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، والتوجه نحو تحرير انتقال رؤوس الاموال، والترخيص لفروع البنوك الاوروبية والاميركية والاسيوية، لان هذه الفروع ستكون اداة لتنشيط حركة سوق رأس المال واستثماراته المباشرة في الاردن، كما انها ستساهم في تسهيل الصادرات الاردنية الى دولها .

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

الحسابات الوطنية

ان اللجنة ترجو ان تلفت النظر الى ضرورة رفع مستوى الاداء فيما يتعلق بدقة الحسابات الوطنية، وبصورة خاصة تلك الحسابات التي هي اساسية في تكوين اية خطة او سياسة مستقبلية، ومن اهم هذه الحسابات هي الارقام المتعلقة بالادخار المحلي.

ففي خطابي الموازنة اللذين قدما مشروعي قانون الموازنة للعامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لم يرد اي ذكر لحجم الادخار المحلي، بالرغم من ارفاق جداول حول الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والاسعار الجارية ومكونات هذا الناتج الاجمالي القطاعية، وجداول تفصيلية متعددة .

اما خطاب الموازنة الذي قدم موازنة العام ١٩٩٥ فقد بين ان الادخار للعام ١٩٩٤ ارتفع الى ٩ر٢% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة ٩ر١% للعام ١٩٩٣ .

ثم جاء خطاب الموازنة الذي قدم موازنة العام ١٩٩٦ ليذكر ان المدخرات المحلية كانت ١٢% عام ١٩٩٤، وليس ٩ر٢% كما جرى تقديمه قبل سنة، وانها ارتفعت الى حوالي ١٥% عام ١٩٩٥ . ثم نفاجأ هذا العام بأن نكتشف من خلال خطاب الموازنة الذي قدم موازنة عام ١٩٩٧ ان الادخار المحلي لعام ١٩٩٥ والذي اعلنت الحكومة قبل عام انه بلغ ١٠٥% كان في حقيقته ٨ر١١% . أما الادخار المتوقع للعام ١٩٩٦ فانه سيكون حوالي ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي وفقا للارقام الوارده في خطاب الموازنة للعام ١٩٩٧ .
ان هنالك فرقا" شاسعا" بين صورة اظهرت لنا قبل عام حصول تقدم مستمر في زيادة الادخار المحلي من ١٢% عام ١٩٩٤ الى ١٥% عام ١٩٩٥ الى صورة مختلفة تماما تظهر لنا الان وهي ان الادخار المحلي ارتفع ليستقر على نسبة ١٢% لثلاثة اعوام على التوالي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ . فالصورة الاولى تبين تقدما مستمرا، واما الصورة الثانية فانها تبين ان قفزة حصلت بين العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ثم بقيت على حالها لمدة ثلاث سنوات .
لقد ارتفع الادخار المحلي من سالب للفترة التي سبقت اعتماد برنامج التصحيح ليصبح في الفترة الاولى منه ١٩٨٩ - ١٩٩٣ نسبة معدلها ٥%، ثم ارتفع ليصبح في الفترة الثانية ١٩٩٤ - ١٩٩٦ نسبة ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي . واننا سنقدم تحليلنا على اساس هذه الارقام، لانها هي الاحدث بين ايدينا .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

<u>الاقتصاد الكلي</u>

ان تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٦ وما هو متوقع لعام ١٩٩٧ ، يبين انه جرى التحكم بالاداء العام للاقتصاد الكلي فانخفض العجز في الموازنة من ١٧% عام ١٩٨٩ الى ٩ر٣% كمستهدف لعام ١٩٩٧، بعد ان بلغ ٣ر٦% و ٣ر٥% و ٦ر٤% للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٦، على التوالي ٠ وجرى ضبط التضخم من ٧ر٢٥% عام ١٩٨٩ الى اقل من ٥% للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وارتفع الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٧ر٢٣% عام ١٩٨٩ الى معدل ٣٥% للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ، وارتفع الادخار المحلي من معدل تراكمي سالب للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، ليصل الى معدل يبلغ حوالي ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦، كما جرى انخفاض في الرصيد الصافي للديون الخارجية الى نسبة ٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كان ١٩٠% عام ١٩٩٠، كما انخفض العجز في الحساب الجاري للمدفوعات مع الاخذ بالاعتبار المنح والمساعدات من ٤ر١٤% عام ١٩٩٢ الى ٢ر٣% عام ١٩٩٦ ، ومن نسبة ٢ر٢١% الى نسبة ٤ر٨% بعد استبعاد المنح والمساعدات، وتمكنت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، كما تحقق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣ر٦% لفترة السبع سنوات الممتدة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٦، اي منذ اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي والاصلاح الاقتصادي الشامل ٠ ان اللجنة لا ترى أي سبب يمنع من تحقيق الاقتصاد الاردني الاهداف المرسومة لبرنامج التصحيح الحالي الذي ينتهي في العام ١٩٩٨ ٠

ان اللجنة ترى انه من الضروري ان يستمر الاردن في برنامج الاصلاح الاقتصادي حتى يتحقق اقتصاد صحي يعتمد على الذات ويخلو من اي اختلال داخلي او خارجي وترتفع فيه نسبة مساهمة

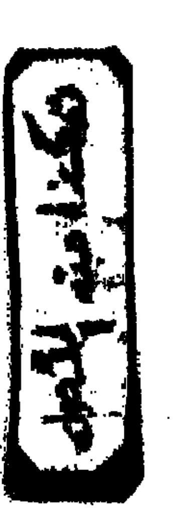
الادخار المحلي في تمويل الاستثمار الى الحد الامن، وترتفع انتاجية الاستثمار فيحقق نسبا جيدة من النمو فتنخفض البطالة المتراكمة وتتمكن جميع فئات المجتمع من تحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشتها، فيصبح الادخار والمحافظة على اقتصاد صحي ركنا" من آركان الحياة والثقافة في المجتمع٠

ان نظرة تحليلية الى تقويم اوضاعنا الحالية لتحديد اين نقف في مسيرتنا الاصلاحية، يمكننا من القول باننا قطعنا اكثر من نصف الطريق، ذلك اننا حققنا الاستقرار في الاقتصاد الكلي من جهه وبدأنا عملية الاصلاح للتحول الى الاستخدام الكفي للموارد. وان اكمال ما يتبقى من الطريق يعتمد قبل كل شيء على المحافظة على المكتسبات التي تحققت والبناء عليها٠

ان القضايا التي ينبغي ان نتصدى لها في المرحلة القادمة هي الاتية:-

اولا: ما تزال البطالة الفعلية والمقنعة تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة قد تبلغ ٢٠% منها حوالي ١٥% بطالة فعلية وما لا يقل عن ٥% بطالة مقنعة في اجهزة القطاع العام والشركات التي يسيطر عليها هذا القطاع، وذلك في قوة عاملة تتزايد سنويا بنسبة هي الاعلى في العالم، ولابد لنا من تحقيق نسبة نمو اقتصادي تمكن من استيعاب الزيادة في القوة العاملة، وتحقق تخفيضا" تدريجيا" في البطالة المتراكمة٠

ثانيا: لا تزال المديونية مرتفعة، بالرغم من تخفيضها، ولابد من توفير الموارد لخدمتها وللتخفيف من اعبائها٠ وهذه الموارد يجب ان تتوفر بالعملات الاجنبية ٠



ثالثا: يستمر العجز في الحساب التجاري مرتفعا" بشكل يبعث على القلق الشديد، اذ بلغ في عام ١٩٩٦ نسبة ٣٣% من الناتج المحلي الاجمالي، يجري تمويل ٧٠% منه فقط من الفائض في ميزان الخدمات، الذي يتكون بمعظمه من تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج، وتمول المنح والمساعدات حوالي ١٧% منه، ويبقى الرصيد عجزا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يمول من حساب الاقتراض الرأسمالي، الذي يحول عبئا حاليا الى عبء مستقبلي.

رابعا: بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ارتفع على مدى ٧ سنوات في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٦ بنسبة ٥٣%، الا ان نسبة الزيادة في السكان لم تكن بعيدة عن هذه النسبة، فلم يرتفع معدل دخل الفرد على مدة السبع سنوات هذه الا بنسبة ٧% أي بمعدل ١% في السنة فقط. وكلنا يعلم ان النمو لا يتوزع بالتساوي بين المواطنين مما يعني ان دخل بعض قطاعات الشعب لم يرتفع ان لم يكن قد انخفض بالفعل.

خامسا: ان الادخار المحلي ما زال متدنيا، يسهم فقط بثلث الاستثمار المطلوب، في حين ان اسهامه يجب ان لا يقل عن ٧٠% في اقتصاد صحي وسليم يعتمد على الذات .

سادسا: ان انتاجية الاستثمار ما زالت في مستوىً متوسط، لابد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة برفعها لتحقيق النسب المرتفعة للنمو المرجوه.

ان مواجهه التحديات المذكورة هذه تفرض على الاردن ان يحقق هدفين معا، اولهما رفع نسبة النمو الحالية الى نسبة غير عادية، وثانيهما هو ان يتحقق هذا النمو من خلال الزيادة في تصدير السلع والخدمات في منشئات مكثفة للعمالة للاستفادة من الميزة النسبية في تدني الاجور في الاردن قياسا بالاجور في اسواق التصدير في اوروبا وامريكا وشرقي اسيا وذلك لتخفيض البطالة من جهه ولزيادة

موارد الاردن من العملات الاجنبية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يمكننا من المباشرة بتسديد اقساط اصول الديون الخارجية. وتقدم اللجنة عددا من المقترحات والتوصيات لتحقيق هذين الهدفين.

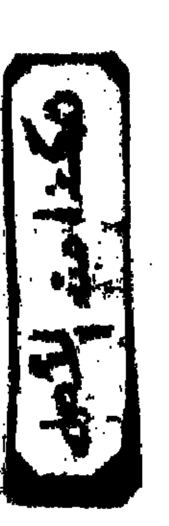
الاستثمار والادخار

لقد كان الادخار سالبا بنسبة ٣ر١٠% عام ١٩٨٣ وتحول الى موجب عام ١٩٨٨ بنسبة ٥ر١%، ثم ارتفع الى ٥% للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، وبعدها الى نسبة ١٢% للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

اما الاستثمار فقد كان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١ر٣٤% عام ١٩٨٣، فانخفض الى ٥ر٢٣% عام ١٩٨٨، ثم ارتفع من نسبة ٧ر٢٣% عام ١٩٨٩ ليصل الى نسبة ٣٥% للاعوام الخمس في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ . ولكن الجانب المقلق لهذا الاداء والذي يقتضي اقصى درجات الاهتمام هو ان حصة الادخار المحلي من هذا الاستثمار تبقى الادنى بين مجموعة الدول التي تشابه الاردن في مستواه الاقتصادي والتي بلغ متوسط مساهمة الادخار المحلي فيها اكثر من ٨٥%، بينما تبلغ هذه النسبة في الاردن للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ نسبة ٣٤%. ومن منطلق تحقيق الامن الاقتصادي والاعتماد على الذات فانه لابد من رفع الادخار المحلي ليصل الى نسبة لا تقل عن ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الست او السبع القادمة كي تمول هذه الادخارات ٧٠% من الاستثمار المطلوب وينحصر الاعتماد على الخارج بنسبة ٣٠% فقط.

ان مضاعفة الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٢% الى ٢٥% هي قضية بالغة الاهمية، ولكنها ايضا بالغة الصعوبة. ان تحقيق هكذا الارتفاع حصل في العديد من الدول، ولكن خلال فترات اطول من الزمن. ولكن تحقيقه في الفترة الزمنية القصيرة المطلوبة يقتضي، بنظر اللجنة، مجموعه من السياسات والاجراءات نوجزها في الاتي:-

اولا: الاستمرار في تحديث التشريعات وتعديلها بما يضمن ازالة الغموض في التشريع والعمل على سيادة مناخ اقتصادي عام يعزز ثقة المواطنين.



ثانيا: الاستمرار في اصلاح اداء المالية العامة بالتخفيض المستمر للعجز فـــي الموازنـــة والانفـــاق الجاري وزيادة مدخرات القطاع العام، وتحقيق فائض في السنوات القادمة.

ثالثا: السير بخطى سريعة لتحسين الاداء الاقتصادي للقطاع العام من خلال خصخصة جميع مرافق القطاع العام القابلة لذلك واشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في ملكيتها، واشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة منشئات البنية التحتية غير القابلة للخصخصة.

رابعا: ان حصيلة الخصخصة هي حساب رأس مالي لا يجوز ادراجه ضمن الايـــرادات او النفقـــات الجارية وانما يجري استخدام حصيلتها بالعملات الاجنبية فقط في تعزيز احتياطيـــات البنـــك المركزي، وحصيلتها بالدينار لسداد عجوزات متراكمة او ديون، او فى الاستثمار لرفع حجمه مع مشاركة القطاع الخاص في كل استثمار لرفع انتاجيته، مما يعطي دفعـــا لمسيرة النمـــو الاقتصادي.

خامسا: ازالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات بين الاردن وبين اكبر عدد ممكن مـــن الـــدول العربية، والعمل على ايجاد نواة لسوق عربية مشتركة، والاسراع في توقيع الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، ومحاولة الدخول باتفاقيات مماثلة مـــع اتحـــاد دول جنوب شرقي اسيا. والاستمرار بتحرير التجارة بصورة عامة وانفتاح الاقتصاد الاردني على التعاون العالمي. ان هذا الاجراء يزيد من فرص الاستثمار المنتج وبالتالي تشجيع الادخـــار، كما انه يزيد من فرص اجتذاب استثمارات خارجية مباشرة الى الاردن.

سادسا: التحرير الكامل لسوق رأس المال، تمهيدا لرفع كل القيود علـــى تحويـــل العملـــة الوطنيـــة، والاستمرار في تخفيض الحواجز الجمركية والتعويض عن انخفاض وارداتها للخزينـــة مـــن خلال الضريبة العامة على المبيعات وتحويلها الى ضريبة على القيمة المضافة.

سابعا: تقديم مزيد من الحوافز، بما فيها الحوافز المالية التي تغطي نفقات الخبرة الفنية، للصناعـــات التي تحول انتاجها الى المواصفات العالمية، على ان تتناسب الحوافز مع التوسع في التصدير الحر.

ثامنا: الاستمرار في اصلاح القطاع المصرفي وتقوية رؤوس اموال المؤسسات المصرفية والماليـــة واخضاعها للالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم سلامته لتعزيز مزيد من الثقة فيها ودفع هـــذا القطاع الى زيادة وتنويع ادوات الادخار المستخدمة عالميا بما فـــي ذلـــك شـــهادات الايـــداع والسندات لمدد مختلفة ومحافظ الاستثمار المتخصصة التي تدار بكفاءة. وان اللجنة لا تـــرى سببا اقتصاديا يبرر رفع نسب ضريبة الدخل على البنوك والمؤسسات المالية الى اكـــثر مـــن ضعف ما هي عليه في القطاعات الاخرى. فالقطاع المصرفي السليم يبقى العمود الفقري الذي تستند اليه جميع القطاعات الانتاجية، ولايقل اولوية عنها.

اما انتاجية الاستثمار التي تقاس بعدد الوحدات من التكوين الرأسمالي الاضافي القادرة على انتاج وحدة اضافية من الناتج المحلي الاجمالي، اي المعامل الحدي لرأس المال الى الانتاج، فاننا نقدم رقمين له. الرقم الاول هو الرقم الاجمالي للفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٦ حيث بلغ هذا المعـــامل ٨ر٧ . امـــا الرقـــم الثانـــي فهو الذي يتعلق بالفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٦، اي منذ تبني برنامج التصحيح، الذي بلغ ٢ر٥. ان هذا التحسن من معامل على مدى فترة زمنية طولها ١٣ سنة، كان نصفها قبل التصحيـــح، ونصفـــها الاخـــر بعد التصحيح، يبين بشكل واضح ان برنامج التصحيح الذي حقق الاستقرار فـــي الاقتصـــاد الكلي وانجز عددا" من الاصلاحات الهيكلية فانه حقق من خلال ذلك تحســـنا ملحوظـــا فـــي انتاجيـــة الاستثمار من نسبة متدنية الى نسبة متوسطة استقرت على فترة اربع سنوات من ١٩٩٣ الـــى ١٩٩٦ بمعامل معدله ٥، مما يقودنا الى الاستنتاج ان الاقتصاد الوطني ليس بحاجة فقـــط الـــى الاســـتمرار بمسيرة الاصلاح الهيكلي بل الى تعميقها لتحسين انتاجية الاستثمار من نسبة متوسطة الى نسبة جيدة.

وترى اللجنة ضرورة ان تهدف الحكومة الى تحسين انتاجية الاستثمار لكي ينخفض عدد الوحدات من التكوين الرأسمالي الاضافي القادر على انتاج وحدة اضافية من الناتج المحلي الاجمالي من ٥ الى ٤، وذلك بغية رفع نسبة النمو المستهدفة من ٥ر٦% الى ١ر٨%.

دولة الرئيـس،

حضـرات الاعيـان المحترمين،

لقد جرت دراسات مستفيضة حول مسببات النمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول وعلى مدد طويلة من الزمن. ويتضح من هذه الدراسات ان نصف النمو فقط يعود الى المدخلات المادية التي تتأتى من الاستثمار المالي الذي يوظف للانفاق على المعدات والمواد والعمال. اما النصف الاخر، فيعـود الى مجموعة العناصر التي تتوحد فيها المدخلات المادية وتستخدم لتحقق الانتاج.
ان اهم هذه العناصر هو المناخ الصحي الذي يجري في ظله الاستثمار والناتج عن الاستقرار في الاقتصاد الكلي واعتماد نموذج السوق التي هي الوسيلة الامثل في التنظيم الاقتصادي الذي يمكن من التكيف مع الظروف المتغيرة، وتوفر قوة عمل قادرة على استيعاب مقتضيات الانتاج.

ان عملية التصحيح لا تقتصر فقط على رفع انتاجية الاستثمارات الجديدة، بل انها تتضمن ايضا تطوير استخدام الاستثمارات المتراكمة في منشئات البنية التحتية وفي التعليم والتدريب .

البنيـة التحتيـة

ان عملية التطوير المطلوبه لرفع انتاجية منشئات البنية التحتية التي تقوم الدولة بتشغيلها تتم من خلال اشراك القطاع الخاص في استخدامها وفي الاستثمار في توسيعها في مناخ من المنافسة الذي يستند الى حوافز السوق .

الاتصـالات

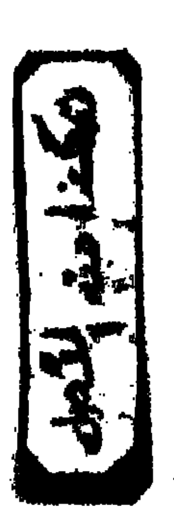
وفـي هذا المجال فان اللجنة تعرب عن ارتياحها لتحويل قطاع الاتصالات الـى شركـة تـدار ادارة مستقلة تمهيدا لاشراك القطاع الخاص في ملكيتها. كما ان اللجنة المالية تعرب عن تأييدهـا الكـامل للاسلوب العلمي والمدروس الذي تعتمده وزارة الاتصالات، وهيئة الرقابة والاشراف على هذا القطاع التي يرأسها وزير الاتصالات، في اختيار شريك استراتيجي، قبل نهاية هذا العام، من بين الشركـات العالمية المختصة ليساهم في شركة الاتصالات بنسبة ٢٦% من رأس المال ويتولى توسـيع الشبكـة وتنويع خدماتها ليصبح الاردن مركزا اقليميا في هذا المضمار.

كما تعرب اللجنة عن ارتياحها لتحويل مؤسسة الكهرباء الى شركة مساهمة عامة تدار ادارة مسـتقلة تمهيدا لتحويلها الى شركة من شركات القطاع الخاص .

الميـاه

ان الكميات التي تفقد في شبكات المياه في المملكة تشكل نسبة ٥٥% من مجموع المياه التـي تضـخ فيها، نصفه يعود الى اسباب فنية، والنصف الاخر يعود لاسباب ادارية. ان هـذا يعنـي ان الدولـة تحصل على ٤٥% فقط من اثمان المياه التي تضخها الى المواطنين، كمـا ان حوالـي ٣٠% يفقـد كتسرب ناتج عن التأخر في تأهيل وصيانة هذه الشبكات. وان اللجنة تؤيد توجه وزارة المياه لتكليف القطاع الخاص بادارة وتشغيل وصيانة شبكات المياه، وجباية الاموال من المشتركين. كمـا تعـرب اللجنة المالية عن تأييدها لكل توجه من هذا النوع في منشئات البنية التحتية.

وتلاحظ اللجنة ببالغ الاسف انه يوجد في المملكة مخالفات فادحة في استخراج المياه الجوفية اذ يجري ضخ ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا" من هذه المياه فوق المستوى الآمن لهذا الضخ مما يلحـق الاذى بمصادر المياه ويشكل انتهاكا" للقانون يجب وضع حد له دون تأخير .



ولا يوجد في الامد القصير، اي بديل لتوفير كميات اضافية من المياه لمواجهه الطلب المتزايد عليها سوى من خلال تأهيل شبكات المياه، وضبط المخالفات في آبار المياه الجوفية، وتحسين كفاءة تكرير المياه العادمة، والتي توصي اللجنة ان يبدأ تنفيذها بالسرعة التي تقتضيها الحاجة الملحة٠

وفي الامد المتوسط فان اللجنة المالية توصي بالاسراع بتنفيذ مجموعة السدود على الموجب والواله، والسد التحويلي/التخزيني في موقع العدسيه على نهر اليرموك، واقامة سد او اكثر على نهر اليرموك اما في الموقع الذي كان مقررا لسد الوحدة و/أو في موقع المخيبة لتخزين الفيضانات غربي موقع سد الوحده، بالاضافة الى كمية الخمسين مليون متر مكعب المنصوص عليها في معاهدة السلام والتي ترى اللجنة ضرورة الاسراع في تأمينها٠

ان اللجنة المالية توصي الحكومة بان تؤمن التمويل اللازم لجميع هذه المشاريع باسرع فرصة ممكنة لتفادي الزياده في الكلفة التي ترفع مع مرور الزمن، كما توصي اللجنة باشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع وادارتها٠

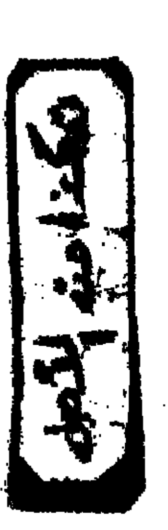
دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

وترى اللجنة من الضروري ان تضع امام المجلس الكريم بايجاز صورة عن الوضع المائي في الاردن ومدى خطورته اذا لم يتم تداركه من الان٠ يبلغ المعدل العالمي حاليا لكميات المياه المتجددة، السطحية والجوفية، المتاحة للفرد في العام، ان كانت مستخدمة أو غير مستخدمة ٧٥٠٠ متر مكعب٠ اما في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، افقر مناطق العالم، فهي ١٢٠٠متر مكعب٠ وفي الاردن فهي ٢٠٠ متر مكعب فقط٠ وبسبب الزيادة في السكان فان هذه الكميات مرشحة لتصبح في العام ٢٠٢٥، اي بعد اقل من ثلاثين عاما، كمعدل عالمي للفرد في السنة من المياه المتجددة ٥٥٠٠ متر مكعب، وفي

الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٦٥٠ متر مكعب و ١٠٠ متر مكعب فقط في الاردن، اذا لم تتوفر اية مصادر جديدة٠

ان الوضع القائم في الاردن حاليا والذي يوصف بالشح الحاد سيتحول الى الازمة في وقت ليس بعيدا٠ ان مشروع اخدود وادي الاردن والذي يتضمن قناة تربط البحر الاحمر بالبحر الميت، فانه من المتوقع له في حال تأمين موافقة الطرفين الاردني والاسرائيلي عليه، وتأمين تمويله ان يزود الاردن بحوالي ٥٧٠ الف مليون متر مكعب بعد انجاز تنفيذه٠ وليس من المتوقع ان ينجز ذلك في فترة تقل عن ١٢ – ١٥ سنة٠ ان هذه الزيادة لا يمكنها سوى تلبيه حاجة الزيادة السكانية المتوقعة خلال هذه الفترة لبقاء حالة الشحة الحادة على ما هي عليه الان٠ لذلك، وبغياب اختراق علمي في توليد الطاقة او تحليه المياه في الامد المنظور، فانه لابد من النظر في بدائل لجلب المياه الى الاردن عبر حدوده، او من خارج اقليمه٠ وكما هو معلوم، فان عمليه جلب المياه من اماكن خارج حدود الوطن تحتاج الى اتفاقات سياسية مع العديد من الدول التي قد تأتي منها المياه، او قد تمر فيها، كما انها تتطلب اجراء دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية ويحتاج تمويل تنفيذها مبالغ طائلة تستغرق وقتا طويلا لتعبئة مصادرها٠
اننا اذا بدأنا العمل لتحقيق هذا الهدف من الان فاننا نحتاج الى فترة لا تقل عن سبعة اعوام لاعداد دراسات الجدوى واجراء المفاوضات السياسية مع الدول المعنية، تتبعها فترة ٧-١٠ سنوات لتأمين التمويل وانجاز التنفيذ٠ وتتوجه اللجنة الى الحكومة بالمباشرة بالسرعة الممكنة في البدء بالدراسات الاستطلاعية لهذا البرنامج لما يقتضيه من حاجة ملحة٠



وادي الاردن

اما وادي الاردن فهو اهم منشئات قطاع الزراعة، وربما كان اهم المنشئات الاقتصادية في الاردن، اذ ان حجم الاستثمار فيه يزيد على ١٢٠٠ مليون دينار، كما ان ظروفه المناخية الطبيعية تعطيه ميزة خاصة في الفترة الممتدة من شهر تشرين أول حتى شهر نيسان في سوق الاتحاد الاوروبي التي يمكن

ان تستوعب كل انتاجه باسعار مجديه. وتورد اللجنة عددا من المقترحات التي قدمتها حول هذا المنشأ في تقريرها للسنة الماضية:-

أ) اعتماد البحث العلمي والارشاد الزراعي للمزارعين وتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة في جميع مراحل الانتاج، والاستعانة بالخبرات العالمية اينما توفرت.

ب) تشجيع قيام شركات كبيرة للتسويق تقوم بتحديد مواصفات الانتاج واصنافه وكمياته واسعاره خلال التعاقد المسبق مع الجهات المحلية والخارجية لشراءه ومع المزارعين لانتاجه.

ج) ايقاف التدهور الحاصل بخصوبة الارض واتخاذ الاجراءات التي تعيد للتربة خصوبتها المفقودة من خلال تطبيق الدورة الزراعية والالتزام المستمر بها.

د) ضبط كفاية انتاج المياه وخزنها ووسائط نقلها ونوعيتها والالتزام بقواعد البيئة السليمة لجميع مصادر المياه واتخاذ الاجراءات الرادعة لكل محاولة انتهاك لها.

هـ) تشجيع قيام المزارع الكبيرة التي تستفيد من اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا والمكننة الحديثة، مما يزيد من كفاية وسائل الانتاج، ويحد من استخدامّ العمالة الوافدة.

و) توفير المخصصات اللازمة لصيانة جميع مرافق سلطة وادي الاردن.

ز) ضرورة ايلاء هذا القطاع رعاية وطنية متميزة ترسم استراتيجية وطنية، تلتزم الحكومات واداراتها المتعاقبة.

<u>شبكة الطرق</u>

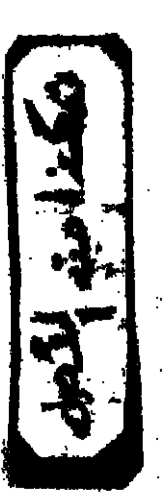
اما بالنسبة الى شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية والتي يبلغ مجموع اطوالها ٧٢٠٠ كيلومتر، كما تقدر كلفتها الرأسمالية بما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون دينار، فان ما يرصد لها من صيانة وقائية او عادية في موازنة الدولة سنويا لا يتناسب اطلاقا مع الحاجة الملحة لحماية رأس المال المستثمر، الذي له اولوية على الاستثمار في طرق جديدة. وان الاهمال في هذا المجال على مدى السنين الماضية جعل غالبية هذه الطرق بحاجة الى اعادة تأهيل كامل..وان اللجنة اذ تعرب عن ارتياحها لقيام وزارة الاشغال العامة، وللمرة الاولى، باجراء مسح شامل لجميع مكونات هذه الشبكة واعداد ملف كامل لكل جزء منها يبين جميع خصائصه، فانها ترى انه حان الوقت لوضع برنامج شامل

لاعادة التأهيل، يتم على اسس علمية ثابتة وشاملة وتستند الى فحوصات ميدانية وفقا للمعايير المعتمدة عالميا، ويجري تنفيذه على مدى فترة لا تتجاوز ٥ - ٧ سنوات، وفقا للاولويات الاقتصادية والفنية التي تحددها الدراسات. ان الخطورة في تأخير تنفيذ هذا البرنامج الى مدة اطول يزيد من كلفة هذا التأهيل الذي يتضاعف مع مرور الزمن مما قد يؤدي الى تعرض بنية الطرق الى التلف الكامل. وتلفت اللجنة النظر الى ان الصيانة السطحية التي تقوم بها الدولة لا تشكل الا اجراء مؤقتا لا يحقق سوى تحسين طفيف يزول في مدة لا تتجاوز السنة في غالبية الاحوال. واما تمويل هذه الاعمال، بما في ذلك التوسع في شبكة الطرق فان اللجنة تقترح الاقتداء بما هو معمول به في العديد من الدول، وهو ان يتم ذلك من خلال صندوق مالي خاص ينشأ لهذه الغاية وتتكون موارده من ضرائب اضافية على رسوم تسجيل السيارات وترخيصها وعلى اسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات، بالاضافة الى قروض ميسره من الجهات المالية الدولية او من خلال المساعدات والقروض الميسره من الدول الصديقة.

<u>النقل</u>

ان اللجنة تعرب عن ارتياحها وتأييدها للسياسات التي تعتمدها وزارة النقل والتي تستند الى الخصخصة في اعادة تأهيل وتوسيع سكة حديد العقبة، وفي انشاء سكة حديد لنقل الركاب بين عمان وصويلح وعمان والزرقاء، وخصخصة وسائل النقل العام في مدينة عمان تمهيدا لخصخصتها في محافظات المملكة، ومشاركة القطاع الخاص في القيام بخدمات ميناء العقبة، وفي تمويل وادارة ميناء صناعي جديد لاستيعاب التوسع في تصدير الفوسفات الخام والإسمدة.

وتؤيد اللجنة بصورة خاصة اعادة رسملة ديون مصفاه البترول على الملكية الاردنية، وان تتحمل الحكومة هذه الديون ضمن برنامج اصلاحي شامل لادارة هذه المؤسسة الوطنية الهامة، على ان يتم ذلك في اسرع فرصة ممكنة، تمهيدا لتحويل المؤسسة الى شركة مساهمة عامة تملكها الدولة، ثم تتحول بعد سنة الى شركة من شركات القطاع الخاص يكون من كبار المساهمين فيها شركة طيران عربية خاصة وشركة طيران عالمية، يشكلان شريكين استراتيجيين في ادارة الشركة.



<u>السـياحـة</u>

مـن المتوقع ان تبلغ عائدات السياحة لعام ١٩٩٦ مبلغ ٧٧٠ مليون دولار، ومن الجوانب المشرقة في نمو هذا القطاع هو ارتفاع السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي ليكون ٥٢% من مجموع عـدد السياح اي حوالي ٦٠٠ الف سائح، وكذلك ارتفاع عدد السياح من امريكا وشرقي اسيا بنسب مرتفعة، وان اللجنة توصي الحكومة باعطاء هذا القطاع اولوية خاصة اذ انه من القطاعات الحيوية التي تحقق التنمية من جهه، وتنعكس فوائدها على نطاق واسع في المجتمعات المحلية التي توجد فيـها المواقـع السياحية في شتى انحاء المملكة، كما ان عائداتها تعزز ميزان المدفوعات من خلال توفير العمـلات الاجنبية، وتوصي اللجنة ان تؤمن الحكومة الموارد اللازمة لتطوير المواقع السياحية والاثرية وتأمين البنية التحتية اللازمة لحمايتها وتطوير القوى البشرية اللازمة لهذا القطاع وتنشيط برامـج الـترويج للسياحة، على ان يتم كل ذلك بمشاركة مع القطاع الخاص، كما توصي اللجنة بانجـاز التشريعـات الصارمة لحماية المواقع الاثرية ،

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

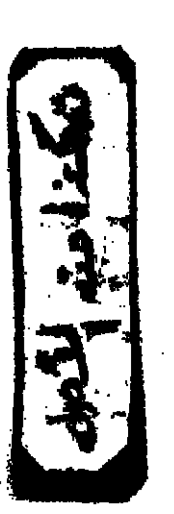
<u>التعليم وتطوير القوى البشرية</u>

لقد افردت اللجنة المالية للمجلس الكريم فصلا عن قضية التعليم في كل من التقارير التي قدمتها الـى المجلس في مطلع كل من الاعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، وذلك ايمانا من اللجنة بـان رأس المال البشري الذي يبنى من خلال الاستثمار في التعليم هو الثروة التي تحقق بنـاء المستقبل، واستمرار النمو الاقتصادي، وضمان حسن توزيع ثماره بين جميع فئات المجتمع، وتعود اللجنة المالية تؤكد ان الخبرة العالمية المتراكمة تدل بدون ادنى شك ان توفر الموارد البشرية بالنوعية الملائمة هو العامـل الرئيسي الذي يمكن من حسن استخدام الاستثمار المادي بانتاجيـة تـزداد بارتفـاع كفـاءة العناصر البشرية التي تستخدمه،

وللتاكيد على اهمية هذا الامر، تذكر اللجنة بان كل الدول المتقدمة او الصاعدة الى التقدم تقوم بتقويـم سنوي ومستمر لمستوى الطلاب فيها بمختلف مراحل التعليم، ومؤهلات المعلمين وحسـن تدريبـهم، ومناهج التعليم المعتمده ووسائله المختلفة ومدى صلاحها، كما انها ترصد تجارب غيرها من الـدول لتعرف اين تقع منها في هذا المجال، وقد تبين من جميع التجارب العالمية ان سعة انتشـار التعليـم الابتدائي وتوفر نوعية جيدة له كان من الاسباب الحاسمة في تحقيق مسيرة النمو في الدول التي حققت تقدما اسطوريا في العقود الاخيرة،

ان مقارنة بين الاردن ومجموعة الدول المشابهه له في الدخل تبين ان الاردن تقدم عليها جميعها فـي انتشار التعليم افقيا في جميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، اما اذا نظرنا الـى نسـبة النمـو الاقتصادي نجد ان الاردن كان في المؤخرة بين هذه الدول ، اننا لا نتمكن من ناحية علمية ان نقيم علاقة سببية بين ارتفاع نسب التعليم الثـانوي والجـامعي فـي الاردن وبين نسبة النمو المتدنية فيه، ولكننا بكل تأكيد نستنتج ان ارتفاع نسب التعليم الكمي هـذه لـم تفلح في تقديم العون لتجنب هذا الاداء الاقتصادي المتدني مقارنة بغيرنا، ان مـا تنفقه الدوله في مرحلة التعليم الاساسي يساوي ٨٠٠ فلس على الطالب لكل يوم دراسي ودينار و٣٥٠ فلس على الطالب في مرحلة الثانوي الاكاديمي، ان اللجنة تؤكد ان هذه الارقام تبين بوضـوح ضحالة توزيع الموارد على الطلاب في مرحلتي التعليم هاتين،

ولايمكننا مما تقدم الا ان نستنتج اننا قمنا بتوزيع مواردنا على نطاق اوسع من قدرة هذه الموارد على تحمله، فكان التوسع الافقي على حساب مستوى التعليم فـي جميـع مراحلـه الابتدائيـة والثانويـة والجامعيـة ، ان الواجب يقتضي اعادة هيكلة الموارد بحيث نضمن اولا ان نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية، المكونة من ستة الى ثمانية صفوف هي في المستوى الذي تستحقه نظرا لاهميتها ثم نعـود ونوزع ما يتبقى من موارد على ذلك العدد من الطلبة في الصفوف المتبقية وصـولا الـى الشـهادة



الثانوية وعلى عدد اقل من ذلك للدراسة الجامعية بما يمكن من ان يبقى مستواه في هاتين المرحلتين عاليا بالمقاييس الدولية، وان لا تستقبل المؤسسات التعليمية اكثر من هذا العدد، وتوصي اللجنة ان تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي تلي التعليم الابتدائي الالزامي من خلال رسوم يتم فرضها او زيادتها بصورة تدريجية على الطلبة المقتدرين خاصة في المرحلة الجامعية حيث لا تغطي رسوم التعليم الحالية سوى ١٥% من كلفة التعليم، ولكن اللجنة تؤكد ايضا ان الاردن كأي دولة في مستواه من الدخل لا يملك الموارد التي تجعله قادرا على الاستمرار في نشر التعليم افقيا وعلى رفع مستواه في آن واحد، وازاء هذا، ليس لنا خيار آخر سوى اعادة الهيكلة،

ان الاصلاح في التعليم ورفع سويته يتكون من العناصر التالية:–

- تطوير المعلمين واعادة تدريبهم،
- اعتماد اسلوب المناقشة في التعليم لتنشيط التفكير الحر لدى الطلبة وفهم ما يدرسون بدلا من مجرد حفظه ومراجعته والتي تتيح الفرصة للمتخرجين للتعليم المستمر مدى الحياة و القدرة على التعامل مع المتغيرات، خاصة في هذا التي تزداد فيه سرعة التطوير والتغير مع ثورة المعلومات والاتصالات ،
- ادخال اللغة الاجنبية التي هي اداة الاتصال بالعالم في موعد مبكر لامتلاك مبادئها في الصف السادس، وامكانية التعامل معها في نهاية الصف الثامن ،
- ادخال العمل اليدوي ضمن النشاطات التربوية في موعد مبكر من الدراسة الابتدائية،
- الاشتراك في الامتحانات السنوية التي تجريها المؤسسات التعليمية في العالم لقياس اداء طلابنا باداء غيرهم من دول العالم ،
- قياس اداء الطلبة في امتحانات عامة تجرى لهم في نهاية الصف السادس ونهاية الصف الثامن تمهيدا لاختيار مساراتهم اللاحقة الاكاديمية او الحرفية او المهنية،
- التركيز في التعليم على اللغات والرياضيات والعلوم مع الاهتمام بالبعد الثقافي الذي يعزز القيم الاجتماعية والانسانية، وعلى رأسها النزاهة واتقان العمل والاقدام على المعرفة، والذي ينمي روح المبادرة،

واخيرا، علينا ان نؤكد ان التنمية القابلة للاستدامة هي وحدها تلك التي تتوزع ثمارها لجميع فئات المجتمع فيتضامن جميع المواطنين في دعمها، وتصبح عملية مستمرة ومتنامية تغذي ذاتها ، ولا يوجد بالتأكيد آلية تحقق النمو وبنفس الوقت تؤمن مشاركة جميع افراد المجتمع في ثمار النمو اكثر فعالية من التعليم، اذا كان بنوعية عالية، اما الاستمرار في الوضع الذي نحن فيه حيث نشهد خريجي معاهدنا التعليمية يخرجون الى صفوف البطالة فانه وضع بالغ الخطورة يعرض الوطن الى زعزعة امنه الاجتماعي والسياسي ،

اما بالنسبة لبرامج التدريب فقد ثبت ان مثل هذه البرامج التي يقوم بها القطاع العام لا تحقق الغرض وان التدريب المجدي ينحصر في مجالين:–

اولا: تنشيط برامج التدريب التي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي له من قبل الحكومة اذا كان يهدف الى تشغيل القوى البشرية العاطلة عن العمل لدى هذه المؤسسات،

ثانيا: تقديم برنامج تدريب موحد للغات والرياضيات والعلوم الاساسية لتأهيل العاطلين عن العمل حيث ان تأهيلهم كان ضعيفا من الاساس،

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

الاصلاح الاداري

ان عملية التصحيح والاصلاح الاقتصادي والتنمية هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع، وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا الوطن، ومع ان القطاع الخاص هو المؤهل ليكون آلية النشاط الانتاجي حيث المنافسة الحرة تضمن الاستخدام الكفي للموارد، الا انه تقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في اطارها الواسع للنهوض الشامل بالمجتمع، فالدولة هي التي تحدد



الاهداف وتسن التشريعات، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف، وتخلق المناخ الملائم لتنفيذها، ولا يمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهياكل التنظيمية الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها.

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للاصلاح الاداري يتضمن تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة لها، واجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب يمكن من اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة.

ويزيد من صعوبة القيام بالاصلاح المنشود المناخ السائد حاليا في الادارة العامة والمؤسسات العامة التابعة لها وسائر مؤسسات القطاع العام والشركات التي تسيطر عليها حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة، والانتاجية متدنية، وهي عوامل تؤدي بمحصلتها الى تبديد المال وحجب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الاصلاح الاداري المنشود، كما انها تحبط خطط الاصلاح هذه حتى لو توفر لها المال.

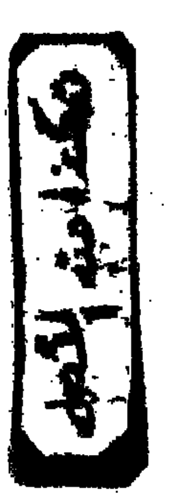
ان مفتاح نجاح اي برنامج للاصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهه، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع انتاجية القادرين والمؤهلين منهم، وازالة البطالة المقنعة من جهه اخرى، مع احتواء اثارها الاجتماعية في شبكة الامن الاجتماعي التي تشرع الحكومة في اقامتها .

<u>مؤسسة الضمان الاجتماعي</u>

ان اللجنة ترى من المناسب ان تكرر التوصية التي قدمتها في مطلع عام ١٩٩٤ عند مناقشة مشروع قانون الموازنة لذلك العام. اقتباس " ان اموال هذه المؤسسة هي وقف للمشتركين فيها، وهي ليست اموالا حكومية. ولذلك فان ادارتها يجب ان تهدف الى تنميتها بغض النظر عن اي اعتبار اخر. وقد دلت التجارب لدى العديد من الدول الصناعية التي تعاني الان من عجز صناديق الضمان فيها عن مواجهة التزاماتها ان ذلك نشأ عن عدم التكافؤ بين اهداف هذه الصناديق وما ينتج عنها من التزامات مع الاليات المستخدمة لتنمية اصولها وارباحها.

ولذا، فان اللجنة المالية تنظر ببالغ الاهتمام الى ضرورة ايلاء هذا الوقف ما يستحقه من اهتمام لكي تدار أموآله واستثماراته من خلال آليات مستقلة عن التدخل الحكومي وتتمتع بالكفاءة العالية التي تتناسب مع حجم المسؤوليات والالتزامات المستقبلية المترتبة على مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه المشتركين فيها، بما في ذلك استثمار جزء من اموالها في مشاريع اسكانية للراغبين من المشتركين فيها." انتهى الاقتباس.

اننا ما زلنا نرى ان الحكومة لم تأخذ بهذه التوصية ، مع ان لجنتكم كررتها في اكثر من تقرير، كما ان الحكومة ما زالت تتعامل مع أموال هذه المؤسسات وكأنها أموال حكومية.



<u>الامن الوطني</u>

ان من اسباب منعة الاردن قواته المسلحة، ورعاية القائد لها على الدوام، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير، وتوجيه عناية متميزة لها، لتوفير ما هي جديرة به من دعم، ومدها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن، كما ان جميع الاهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الامن ودوام الاستقرار. وهكذا فان تطوير اجهزة الامن نوعا واعدادا وتأهيلا للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ومعنوي ممكن ويستحق كل العناية والبذل والتقدير على الدوام. وان اللجنة تعرب عن اعتزازها بالجهود الكبيرة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في تحديث وتطوير القوات المسلحة، والتي تكللت بالنجاح في الحصول على مساعدات اميركية تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف، وصل منها الثلث الاول عام ١٩٩٦، وسوف يصل الباقي في العام ١٩٩٧ .

ان اللجنة المالية اذ توصي بالموافقة على مشروع قانون الموازنة للعام ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب، الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة التاسعة منه فانها توصي الحكومة بتبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع أحكام هذه المادة.

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسيب الى المجلس الكريم بالاتي:-

١) تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفـــي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب القوة للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالته مصدرا ثابتا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه .

٢) الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم فـــي جميـــع المحـــافل الدولية لترسيخ صورة الاردن المشرقة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية .

٣) الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه .

٤) الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكـم ورحمـــه اللـــه وبركاتـــه ،

أمين عام مجلـس الاعيـــان

زيـــد الرفاعـــات

اللجنـــة الماليـــة

لمجلـــس الاعيـــان

اللجنة الماليــة

لمجلس الأعيان

مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١/١.	المادة (١): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٢): تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشــر شــهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي:- أ- الايرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار ب- النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار ج- العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار	المادة (٢) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٠٠٠ ٤٩٢ ٣١٤) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية.	المادة (٣): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٤): أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات. ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية وتودع في الصندوق	المادة (٤) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٤) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.		
المادة (٥): أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة. ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.	المادة (٥): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٥) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة. د- لايجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولايجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
هـ- لايجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لايجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة. و- لايجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية. ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.		
المادة (٦): أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج(د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.	المادة (٦): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٦) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل(١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.		
المادة (٧): لايجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.	المادة (٧): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة(٨): أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولايجوز النقل بالعكس. ب- لايجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة(١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.	المادة (٨): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٨) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
كما لايجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات. ج- لايجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها. د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير علم دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقه وزارة الدفاع.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
هـ- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د). المادة(٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون او أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل(١/٢) مجلس الامة كل من:- أ- رئيسي مجلسي الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة. ب- رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان. ج- رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.	المادة (٩): موافقة كما وردت في المشروع مع تصحيح لغوي في عبارة (رئيسي مجلسي الأعيان والنواب) الواردة في الفقرة (أ) لتصبح (رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب)	المادة (٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة(١٠): أ- لايجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية. ب- لايجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة. ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.	**المادة (١٠)** موافقة كما وردت في المشروع.	**المادة (١٠)** موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
د- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات. **المادة(١١):** يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.	**المادة (١١)** موافقة كما وردت في المشروع.	**المادة (١١)** موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة(١٢): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.	المادة (١٢): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة(١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.	المادة (١٣): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

دولة الرئيس: معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر:

دولة الرئيس، الزملاء الكرام

بصفتي أحد اعضاء اللجنة الماليه فقد استمعت الى العروض والاجابات التي قدمها أصحاب المعالي الوزراء والمناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة حتى وصلت الى تقريرها الذي اتفق تماماً مع مضمونه.

وسأختصر حديثي على بعض الانطباعات التي تكونت لدي نتيجة هذه اللقاءات والمناقشات.

اولا: لقد أظهر جميع من تحدث امام اللجنة من وزراء ومسؤولين تفهما كبيرا لأوضاع قطاعاتهم وقدموا عروضا جيده وفي احيان كثيرة ممتازة متضمنه رؤياهم لمستقبل سياسات قطاعاتهم وأستراتيجيات وخطط واضحة لتنمية ونهضة مؤسساتهم ووزاراتهم.

ثانيا: أكد الجميع باستثناء رؤوساء الجامعات ارتياحهم لما تم تخصيصه في موازنة عام ١٩٩٧ وان كانوا غير راضين كليا عن هذه المخصصات.

ثالثا: ذكر معظم الوزراء بان قرار اعتبار قطاعاتهم قطاعات استراتيجية قد اتخذ وانهم معنيون بوضع الخطط والسياسات للوصول الى الاهداف.

رابعا: ذكر الجميع وبدون استثناء ضرورة التوجه نحو القطاع الخاص ليتحمل الدور الاكبر في عصر الانفتاح الاقتصادي العالمي والتوجه نحو التجارة الحرة بين دول العالم.

خامسا: أكد الجميع على ان الاطر القانونية اللازمة لتحقيق الاهداف قد تم وضعها واقر بعضها من قبل مجلس الوزراء وأرسل الى مجلس الامة والبعض الاخر في مرحلة الاقرار من قبل مجلس الوزراء.

سادسا: اكد الجميع بأن سبب تباطئ الانجاز والتنفيذ يعود الى عوامل ثلاث رئيسية أولها نقص الموارد المالية والثاني نقص الموارد البشرية المؤهلة والثالث البيروقراطية او انها الاسباب الثلاث مجتمعة.

كما بينوا تضخم الجهاز الحكومي لدرجة ان اصبح معيقا للعمل كما بينوا صعوبة استقطاب الكفاءات المدربه القادرة على العطاء.

ولابد هنا من الاشادة بقرار الحكومة بوقف التعيين في اجهزة الدولة.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

ان الاسباب التي ذكرت لتباطؤ كلها صحيحة ولو لم تكن لما كنا بحاجة الى ثورة بيضاء ولا الى اصلاحات اقتصاديه واجتماعية ولكنا نعيش في مجتمع مثالي واقتصادي متين.

ان المواطن في هذا البلد يريد الحلول لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية ـ يريد حلا لمشكلة البطالة التي نعاني منها ومشكلة الفقر ونوعية التعليم والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ـــ انه يريد التنمية الاقتصاديه الاجتماعية العادلة والتي ينعم من خلالها جميع الشعب لافئة على حساب أخرى يريد تأكيد وحدته الوطنية وترسيخها يريد الحرية المسوولة والديمقراطية وحقوق الانسان.

والمواطن يعرف ان قيادته الهاشمية الفذة تعي المشاكل والمعوقات فقد دعى جلالة الحسين المعظم الحكومة في كتاب التكليف السامي العمل على معالجة المشاكل ووضع الحلول العملية لها.

والمواطن يعرف ان الحكومة التزمت بذلك في بيانها الوزاري واعدة اقصى الجهد لحل هذه المشاكل.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

ما دامت الارادة السياسة والقرار السياسي لتحقيق التغيير موجوده . وما دامت لدى الحكومة الرؤيا والاستراتيجية والسياسات والخطط موجودة ايضا.

فالسؤال لماذا هذه الفجوة بين ماهو مطلوب وماتم تحقيقه.

فالمواطن لم يعد يقنع بنقص الموارد البشريه والماليه والبيروقراطيه وغيرها كسبب لوجود هذه الفجوة ولا عجب فالعديد من الاجراءات يمكن اتخاذها بالادراة الحكيمة الشجاعة المخلصة في مؤسساتنا.

فتحويل الجامعات الى المكان الذي ينصهر فيه ابناء مناطق الاردن المختلفة في وحدة وطنية لا يتطلب المال بقدر ما يتطلب الاخلاص في العمل والولاء لاهداف هذا البلد. فجامعاتنا اليوم أصبحت على العكس مما يجب ان تكون، فيها اليوم حارات اقليمية وعرقية وطائفية.

واستخدام المنهاج الجيد ليس بحاجة الى مال بل بحاجة الى الاستاذ المخلص برسالته التربوية والموجه الصادق المؤمن بوطنه.

وتتكرر الامثلة في اجهزة الدولة المختلفة بتبسيط الاجراءات وتيسير امور المواطنين بحاجة الى ايجاد روح الخدمة المدنية العامة والاخلاص في العمل وتقييم الاداء على مستوى العطاء واعطاء الفرص للقادرين والمؤهلين حتى يعملوا.

والقدرة على اتخاذ السليم وتحمل المسووليه بحاجة الى تربية وطنية وليس المال والا فلماذا يحجم المسؤول في معظم الاحيان عن اتخاذ

القرار ويتستر خلف تفسيره للقانون والروتين فيرفع الموضوع من جهة الى اخرى اعلى منها تهربا من المسووليه.

ولماذا نضع القوانين التي تعطي الحوافز للاستثمار وتحل مشاكل عديده امام الناس لتصطدم بواقع التطبيق فلا تحقق نتائجها.

فما ذنب المواطن في تحمل تبعات ونتائج هذه الاوضاع.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

ان المطلوب في المرحلة القادمة يتلخص فيما يلي:-

١- الاخلاص في العمل والولاء لهذا الوطن فالاردن كبير بقيادته وكبير بشعبه وكبير بمؤسساته يحق لنا ان نفاخر بانجازاته وان نشعر باعتزاز عظيم لانتمائنا له فخدمته على اعلى درجات العطاء واجبة على كل واحد منا.

٢- وضع التشاريع التي تحدد المحظور فكل شيء جائز باستثناء ما يسيء الى امننا واخلاقنا ودينا وحضارتنا.

٣- الطلب الى كل مسؤول ان يعيد النظر في الاجراءات في وزارته او دائرته بقصد تبسيط هذه الاجراءات وتيسير امور المراجع والمواطن وتقديم تقارير دورية حول ذلك الى رئاسة الوزراء ووزارة التنمية الادراية.

٤- تدريب الموظفين على التطبيق الميسر للقانون قبل بدء العمل به حتى يلبي هذا القانون الغاية التي وضع من شأنها.

٥- رصد المخصصات لتكون منسجمة مع الاولويات وهنا اركز على قطاع المياه ومشاريعه الهامة والتعليم لان من خلاله يبنى الانسان الذي هو اغلى ما نملك.

٦- تعريف المواطن بأماكن القوة والضعف في مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا ووضع الخطط طويلة الاجل التي توضح اين نحن الان والى اين نحن سائرين حتى لا يفاجئ المواطن بتغييرات مستمرة وهزات يكون لها ابعادها الامنية والاجتماعية.

٧- العمل على بناء الجسور بين ابناء الشعب لترسيخ وحدته الوطنية فالحوار الهادف الصريح المسؤول يمكلنا من مواجهة قضايا عديدة مثل العلاقات بين الاردنيين بعضهم ببعض بغض النظر عن منابتهم واصولهم او دينهم بارتياح وبدون تشنج مما يساعد على توثيق اواصر وحدتنا الوطنية.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

هناك الكثير الممكن عمله ولدينا الطاقة والمعرفة وبقي علينا ان نعمل بهمة للنهوض بهذا البلد الى المستوى الذي تريده قيادتنا الهاشمية وتريد ان ينعم به مواطننا وانني على يقين بان هذا ما تريده حكومتنا والله الموفق.

دولة رئيس المجلس:

معالي ابو هشام.

السيد احمد الطراونه:



سيدي المجلس يحيل اعماله وقوانينه الى اللجنة المختصة، وتناقش اللجنة المختصة كل الاوراق في اجتماع اللجنة ويمثلها المقرر امام المجلس الا اذا كان لاحد الاعضاء ملاحظة ليشير اليها في التقرير ان لفلان من الاعضاء رأي والا على هذا الاساس لانتلقى تقريرا واحدا من المقرر انما نتلقى عدة تقارير من كل واحد من الاخوان اعضاء اللجنة.

ولذلك ارى ان يكون المقرر هو الناطق باسم اللجنة وان كل مايرد في ذهن أي عضو ان يبديه في اللجنة الا اذ كان له رأي يخالف رأي اللجنة فيشير في التقرير ان لفلان رأي اما اذا تركنا مقرر اللجنة يبدي الرأي ويصبح كل عضو مقرر للجنة! هذا امر يطول على المجلس ويصعب وارجو ان انبه الى ذهب والرأي للمجلس وشكرا سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، الان معالي السيده ليلى شرف.

السيدة ليلى شرف:



شكرا دولة الرئيس، ابدأ بتوجيه الشكر للجنة الماليه الموقره ولمقررها الدكتور كمال الشاعر على التقرير العلمي الوافي اللائق بمستوى المسؤوليه الملقاه على عاتقنا كمجلس واسجل ان ان استمرار التوجه نحو التغلب على عجز الموازنه يدعو الى الاطمئنان ونأمل ان يستمر هذا النهج الى ان نصل الى الهدف المنشود.

سيدي الرئيس كعادتي في مناقشة الموازنه العامة لن تكون مداخلتي معنيه بارقامها، بل بمضاعفاتها وما يحيط بها مما يؤثر في العملية التنمويه الشامله التي هي غاية في كل موازنه.

ولي في ذلك بعض ملاحظات وساركز على نواحي تقلقني وربما تقلق غيري الكثيرين ونحن نندفع في عملية التصحيح، والتنمية والانخراط بالبيئة العالمية.

الملاحظة الاولى هي دائما القوى البشريه التنمية الانسانية، لقد اعتدنا سيدي الرئيس ان تكون مخصصات الوزارات والهيئات التي تعني بالانسان اقل بكثير من مخصصات تنمية الجماد اذا صح التعبير ، بل اقل من احتياجات هذه الوزارات الحقيقية وازعم اننا نعطي الاولويه لفتح طريق غير ملح او بناء مبنى لدائرة او وزارة على تغذية الوزارات المعنيه بالنمو الثقافي والفكري والنفسي والروحي للانسان واعني بها.

وزارات الثقافة والشباب، والاعلام والتنمية الاجتماعيه والاوقاف وحتى التربية والتعليم التي نفاخر بانها من اولى اولوياتنا.

ونظرة واحدة الى الموازنه العامة تغنينا عن التفصيل.

وينبع عن موضوع التنمية الانسانية مجالات عديده متصله ليس فقط بعملية تنمية الانسان لذاته بل لتهيئة القوى البشرية اللازمة لجعله اقتصاد منتج مزدهر ومنافس. لن اطيل الحديث عنه في كل مناقشه للموازنه يعيد عدد منا ذلك ونعبر عن القلق عليه وقد عبرت اللجنة الماليه في تقريرها على ذلك.

المجال الاول هو التعليم الاساسي: ازعم ان مخرجات التعليم الاساسي لاتخدم النمو الواعي المتفتح للانسان ولا تعده لدخول سوق العمل انسانا منتجا قادرا على التصدي للمشاكل وايجاد الحلول لها، انسان يملك زمام المبادرة وحسها والعقل المبدع الذي يؤهله لذلك ازعم ايضا ان برنامج التطوير الاول لم يخدم عملية التحديث في التعليم مضمونا واسلوبا، بل ربما يكون قد احدث بعض التراجع في ذلك وادعي انه حتى لو ان برنامج التطوير التربوي قد ادى رسالة ايجابيه الا انه حدث قبل عشر سنوات تقريبا وقبل هبوط التغيرات الاقتصاديه والجغرافية والسياسية والاعلاميه الدوليه علينا وهو بحاجة الان الى المراجعة الجذرية في مضامين التعليم ونوعية مباحثة وعزبلته ليستطيع اعداد الانسان روحيا وعمليا فكريا وثقافيا ومهارة الانسان الواعي لهويته الثقافية الحضارية عملية التأكل بها ولكنه منفتح على العالم ومتطلبات قرن جديد.

ولاحاجة بنا للتأكيد على اهمية المرحلة الاولى للتعليم واثرها في المراحل اللاحقة وفي تأسيس القدرات واكتشاف المواهب وتعميق الهوية الحضارية بلا انغلاق بل بانفتاح الواثق في انتمائه ولعل تجارب الدول التي قفزت قفزات تنمويه هائلة تنقصنا في هذا المجال ولا ضير في الاستفادة في تجارب امم اخرى وتطويعها لما يناسب مجتمعنا.

واذا كان التعليم الاساسي بحاجة للعناية والمراجعة فان معظم مخرجات التعليم الجامعي اصبحت تشكل خطرا على العملية التنمويه ونوعيتها. جامعتنا الرسميه ترزح تحت وطأة ضغوط سياسية وماليه وبيروقراطيه كبرى جعلت من مخرجها دون ما كانت عليه في السنوات الاولى لتأسيسها ودون توقعاتنا منها. لا

مجال هنا سيدي الرئسي للاسترسال في المشاكل التي تعاني منها جامعاتنا ولكي واجبنا كمجتمع الحكومة ان نعيد للجامعات اعتقلاليتها وان نستنبط الحلول الماليه والاداريه والاكاديميه لكي تنهض جامعاتنا الرسميه من كبوتها ويتمكن أساتذتها من الانتاج والبحث العلمي المطلوب ولتعلب الدور الذي يطلب من الجامعات في المجتمعات المتحضرة سواء في الانتاج البشري او العلمي النظري والعملي.

والا اصبحت مخرجاتها شيئا فشيئا عبئا على المجتمع ونمائه وتقدمه.

واما الجامعات الخاصة التي جاءت لتتحمل جزءا من هذا الحمل الثقيل فقد واجهتها حملات التشكيك والتدخل المبرر حينا وغير المبرر احيانا اكثر بكثير وفي حين كان يمكن ان يصبح الاردن مقصدا للتعليم العالي كما هو حاله في الطب بما في ذلك السمعه العلمية الجامعية والفائدة المالية والاقتصاديه للملكة اصبح التعليم الجامعي الخاص مشغولا بالدفاع عن نفسه وتفادي الضربات والعراقيل التي توجهها اليه الجهات الرسمية التي في واجبها حمايته.

تشيع حوله جو الاضطراب والقلق. واذا كانت التدخلات مبرره في بعض مؤسساتنا التعليميه لتصحيح مسارها وضبط مستواها الا ان التعميم في الحكم وعدم التفرق قد يبني مؤسسة واخرى او خطأ وآخر اساء الى صورة التعليم الجامعي الخاص في بلدنا اساءة كبرى وهو أساءة الى البلد ذاته وقواه البشريه ومدى استقطابه للطلاب في دول الجوار الشقيقة وغيرها.

وفي وقت يتجه كل جهدنا الى تشجيع الاستثمار وانشاء المؤسسات الاهلية في كل مجال بدأنا باحباط تجربتنا الاولى هذه واطلاق العميمات المضره والاحكام المطلقة والتدخل المعيق والقرار المبني على الاشاعة او الارتجال او التسرع قبل التأكيد.

سيدي الرئيس اننا كمجتمع وكمؤسسات علميه او اقتصاديه او ثقافيه: يجب الا نتضايق في التدخل الذي يضبط جودة مخرجاتنا وحسن استعدادنا ولكن عندما يصبح التدخل معيقا تكون الاثار مدمره.

وفي حين تعلن وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي عن قرب العودة الى استقلالية الجامعات رسمية واهليه وتحريرها من براثن بيروقراطية الدولة يشتد التدخل المعيق وهو غير المواكبه والتصحيح والمساعدة على التوجه السليم.

ويرتبط بموضوع تنمية القوى البشريه موضوع التدريب وهو باعتقادي يقسم الى ثلاث اقسام وهو مع التعليم اكبر معنى على انتشال الاقتصاد وتغذيته بالكفاءة والقدرة.

فالمؤسسات الخاصة اخذت تعي اهمية التدريب وتقوم به ونحن نراقب الكثير من المؤسسات التي انشأها جيل الشباب تعنى بالتدريب الذي تظهر نتائجه واضحة في ادائها وتعاملها. اما مؤسسات الجهاز الرسمي فالحالة فيها يمكن ان توصف بالمريعة.

لاحظوا معي ايها الاخوة ان الخانات مقابل بند البعثات العلمية والدورات التدريبية في موازنات معظم الوزارات ان لم تقل جميعها ربما باستثناء برنامج التدريب في وزارة التربية والتعليم خالية من أي رقم، ذات بياض ناصع في كل مجال من مجالات العمل، ولكننا نحمد الله ان التدريب والبعثات العلمية قد ذكرت على الاقل لعل انه يلهمها الى القناعة بجدواها فتعبأ الخانات البيضاء ويكون لنا برامج تدريب متواصله.

فالموظفون العاملون بحاجة الى تدريب دائم وتحديث القدرات والمعرفة في جميع الحالات قاسم لاخرى في زمن التغير السريع هذا والموظفون يلتحقون بوظائفهم للمرة الاول او ينتقلون من عمل الى عمل بحاجة الى التدريب لكي يفقهوا ما هم مقدمون عليه.

اضف الى ذلك ان التدريب يمكن ان يكون وسيلة للتخفيف في اكتظاظ جهاز الدولة.

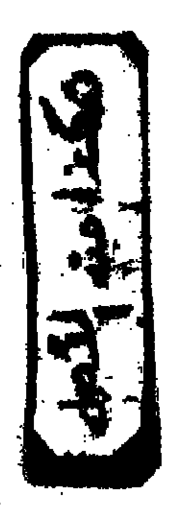
وانا هنا اقترح برانامجا تدريبيا كنت قد اقترحته في العام الماضي اعيد بعض ملامحه الان لاني اعتقد بفائدته هذا البرنامج يتضمن اختصاصات متنوعة تفيد سوق العمالة في اقتصاد البلد عامة يعرض بمقتضى هذا البرنامج عمى يراد الاستغناء عنهم في دوائر الدولة لعدم الحاجة لهم اعطوا الحوافز اللازمة ودربوا على مهارات تفيدهم في سوق العمالة استطاعوا ان يلتحقوا باعمال جديدة في القطاع الخاص قد تكون لهم اجزى وللدولة فرجا ومخرجا، قد يقال ان ذلك مكلف جدا، صحيح ولكنه استثمار في القوى البشرية وليس انفاقا وهو يهيء الجهاز الحكومي للاصلاح الاداري ويؤهل الافراد لعمل مجز مثمر له ولاقتصاد بلده، وعلى كل حال فهي فكرة جديرة بالتجربة والامتحان، وقد لجأت اليها كثير من الدول وكثير من المؤسسات في العالم ويمكن ان تبدأ على نطاق ضيق ثم تتسع كلما حققت نتائج ونجاحات.

واستكمالا لذلك ولخطة اعداد القوى البشرية عامة يجب ان ننظر بعناية وجرأة وجدية الى دور كليات المجتمع التي قصد منها اعداد الصف الثاني من المختصين الفنيين المهرة فاذا بها تنقلب الى جامعات مشوهه، لقد اصبح من الضروري اعادة النظر في دور كليات المجتمع والعودة بها الى غايات انشائها الاولى في اعداد المهنيين المهرة وحفزها على ادخال اختصاصات جديده تساير متطلبات سوق.

العمالة الجديدة والتطورات العالمية تكنولوجيا عمليا ونظريا. والا فستبقى تخرج افواج البطالة المتتاليه.

سيدي الرئيس:

ان الانتقال الى ما يسمى باقتصاد السوق بالاضافة الى اعادة الهيكلة التصحيحية التي تقوم بها اليوم في بلدنا تحتاج الى ذراع اجتماعي متين هو نشر شبكة الأمن الاجتماعي وتوسيعها وربط عناصرها في حلقات متصلة، الا يكفي ان



يكون لنا هنا صندوق تنمية وتشكل هناك صندوق معونه وطنيه ونقول ان لدنيا شبكة امن اجتماعي. ان شبكات الامن الاجتماعي هي برامج متداخله ومتفرعه ذات اذرع متعدده يجب التنسيق بين اداراتها ترفقها الدراسات والمراجعه الدائمة لاساليبها ومسارها وتبسط اجراءتها حتى تتمكن من الوصول الى جيوب الفقر كلها.

وتتفادى الوقوع ضحية الاستغلال.

سيدي الرئيس

لقد حضرت اجتماعات اللجنة المالية واستمعت الى معالي وزيرة التخطيط ووزير المالية في شرحهما عن الاستعدادات لاستكمال عناصر شبكة الامن الاجتماعي، وكلها كانت مطمئنة ومشجعة تبعث الشعور بأننا على الطريق الصحيح لكن تجارب الماضي علمتنا القلق على مثل هذه البرامج وهي تنتقل من حيز المشروع النظري المزين بالغة العلاقات العامة الى حيز التطبيق الذي يرده المتعثر والعقبات العملية وسيظل القلق يساورنا الى ان يبدأ التنفيذ الفعلي.

ويتركز هذا القلق في عدد من الجوانب لعل اهمها قلة المخصصات المرصودة في الموازنه للمرحلة الاولى للتطبيق، فاذا كانت كلفة الشبكة ستكون حوالي ٤٠٠ مليون دينار للسنوات الست القادمه فكيف يكفي ان تكون ميزانية سنة التأسيس والانطلاق سبعة ملايين دينار فقط.

والمنطق يقول ان السنوات الاولى هي سنوات الانفاق الاعلى لان نتاج هذه البرامج سيخفف بإذن الله اعبائها كلما مرت السنوات.

ومع ان معالي وزيري الماليه والتخطيط قد شرحا لنا بان هنالك مصادر مكمله للمبلغ المرصود فان القلق لايزال يساورني على مرحلة الانطلاق الاولى وهي اهم مرحلة في هذه الفترة الحرجة اما المناخ الاستثماري المحفز الذي نتكلم عليه دائما فازعم انه لايزال غير محفز ولامرحب بالمستثمر اجنبيا كان ام عربيا ام اردنيا وجو القلق والتذمر من الاجراءات والتعقيد والتعامل الجاف والمعطل منتشر في مجتمع المستثمرين كبارا وصغارا وشبابا يدخلون المجال للمرة الاولى اوشركات كبرى لها في هذا المجال خبرات كبيرة، والتذمر الذي يسود. الاوساط الاقتصادية المناخ المضياف للاستثمار يتطلب اكثر من سن القوانين.

ولعلي اشير هنا الى بعض ما يؤرق المعنيين في هذا المجال.

١- تعامل الموظفين المسؤولين عن الاستثمار وترخيصه في دوائر الدولة يتعامل بطيء جاف معقد لم ينتقل الموظف المعني بعد من المرحلة الاقتصاديه الماضيه الى افاق الحاضر والمستقبل وكانه يقاوم التوجهات الجديدة بدل تشجيعها والترحيب برأس المال المستثمر ولعل هذا يمكن تصويبه بالتدريب الهادف والمركز كجزء من برامج التدريب المتنوعه التي اشرت اليها سابقا.

٢- ضرورة الاسراع في اجراءات الاصلاح الاداري، لقد مضى اكثر من عقد من الزمن ونحن نتحدث عن الاصلاح الاداري او نراوح

مكاننا، كفانا دراسات نظرية وآن لنا التطبيق فالحديث عن سوء فاعلية الادراة الرسميه والفساد الذي ينتج عن ذلك يسيء الى مشاريع الدولة التنمويه ويعيق القفزة الضرورية لحيوية اقتصادنا ومستقبل مجتمعنا وهذه قضية اصبحت ملحة، خطيرة في الحاحها عسى ان نخرج بها قريبا من حيز الكلام والتنظير والندوات الى حيز العمليات الجراحية الموجعة ولكنها شافيه.

٣- شفافية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي والشفافية في التطبيقات في الدولة امر اصبح في غاية الخطورة هذه الشفافية تزيل الشكوك تعظم الثقة تؤكد المصداقية تكشف الفساد وتقضي على استشراقه وتؤثر ايجابيا في جو الاستثمار والجهود التنموية.

٤- ان تركيبة الاقتصاد الحر تفسح في المجال امام الاحتكار والاستغلال وهذا محذور نستطيع ان نتلافاه باجهزة المراقبة الدائمة لمنع الاستغلال وبقوانين منع الاحتكار والسهر على تطبيقها ويمكننا في هذا المجال الاستفادة من تجارب دول اخرى سبقتنا في ذلك والتنسيق معها والاستعانة بنشاط مؤسسات المجتمع المدني المختصة في حماية المستهلك وان نسارع الى سن هذه القوانين قبل ان نقع في مطبات يصعب الخروج منها.

٥- ان اغراءات التنمية السريعة والاقتصاد الحر تغري بالجور على مصادر الثروة الطبيعية وقد نسينا متطلبات التنمية المستدامه.

ان الطبيعة الاردنيه طبيعة هشه تحتاج الى عناية خاصة لكي يدوم عطاؤها فاذا دفعتنا اغراءات التنمية السريعة او صعوبات آنيه نمر بها الى انتهاج سياسات غير متوازنه في تعاملنا مع مصادرنا الطبيعية، كان عمر تنميتنا قصيراً وارتدت علينا اخطاؤنا ليس على حساب اجيالنا القادمة وحدها بل على حسابنا نحن اليوم ايضا.

لذلك فانني ادعو الحكومة الى القيام بدراسات بيئية لكل مشروع صناعي او زراعي او مائي لمعرفة مدى تأثيره على البيئة واستمرارية صحتها وعطائها كما اصبحت تفعل جميع الدول الواعيه لأهمية التنمية المستدامه فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

واخيرا فهنالك الجانب السياسي لعملية التنمية فالاقتصاد والاستثمار والنشاط التنموي لا ينبع من فراغ ولا يوجه الى فراغ ، وفي هذا المجال لابد من التركيز على نقطتين هامتين:

١-ان عودة الديمقراطية الاردنيه الى اندفاعها الاول امر ملح في غاية الاهمية والخطورة وتوسيع قنالات المشاركة الشعبية في صنع القرار واحترام الارادة الشعبية في القرارات الوطنيه هي واحدة من الضمانات الاكيده للحمة المسيرة التنمويه ولكي يتبنى المجتمع بسائر فئاته هذه المسيرة ونتائجها.

لايمكن تحرير الاقتصاد بدون تحرير الانسان ولن يتبنى الانسان عملية التنمية اذا بقي مهمشا متفرجا على قارعة الطريق لاشريكا في صنع القرار وتحمل مسؤولياته.

والشراكة في صنع القرار هي الحرية في التعبير والحرية في النشاط العام، والحق به بالاختلاف والحق في ايصال الرأي الى مراكز صنع القرار والحق في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني التي تؤطر نشاط المواطن وتفعيل هذه المؤسسات لتكون مسرحا للتعبير عن ارادته ووسيلة للعمل الجماعي الفعال والتجمع والاعتراض الذي شرعه الدستور واكده الميثاق الوطني.

٢- اما البيئة السياسية العربية قد اصابها في السنة الاخيرة القلق والاضطراب وعدم الوضوح وترك ذلك اثره في المناخ الوطني العام وفي اشتداد القلق والتوتر الداخلي كما ترك اثره السلبي في مجال الاقتصاد الوطني.

ان بلدنا صغير قليل عدد السكان وشحيح الموارد الطبيعية، وهو وحده بمعزل عن عمقه الاقتصادي العربي غير قابل للنماء والازدهار وتحقيق القفزة الاقتصادية المرجوه في عهد تجد اقتصادات العالم الاقوى ان عليها ان توسع رقعتها في اتفاقيات التكامل الاقتصادي مع جيرانها وفي منطقتها الجغرافية.

ان غايات سياستنا العربية يجب ان تتوجه الى دعم التكامل الاقتصادي العربي وانعاش الاتفاقيات الاقتصاديه العربية والتي وضعت قبل ان تقوم أي من التكتلات الاقتصاديه التي نعرفها في العالم وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك.

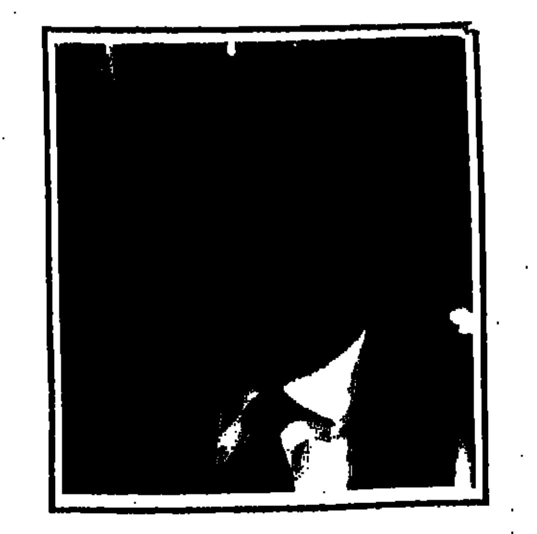
وفي عهد نتوجه معه الى الخصخصة والنشاط الاقتصادي الاهلي فان مساحة التحرك الاقتصادي يجب ان تتسع وتتكامل ولكننا لـ ـ نستطيع ان نقوم بهذا الدور ما دامت سياستنا العربية يشوبها التقلب وعدم الوضوح وعدم شفافية التوجه فبددت العوده الى سياسة عربية ومتوازنه وبدون السعي لتوسيع رقعة النشاط الاقتصادي الاردني الى سمعته العربي الطبيعي تبقى محاولات النهوض قاصرة.

شكرا معالي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي السيده ليلى شرف، والان سعادة الدكتور اشرف الكردي.

الدكتور اشرف الكردي:



بسم الله الرحمن الرحيم

اتشرف بان القي هذه الكلمة عن دولة الدكتور عبد السلام المجالي الذي حالت ظروف اضطرارية دون مشاركته معنا هذا اليوم، وكما انني ارجو اعتبار هذه الكلمة ممثلة لما اريد قوله ويشاركني ايضا سعادة الدكتور الزميل داود حنانيا فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوات والاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نبدأ بالشكر للجنة الشؤون ومقررها على التقرير الوافي الذي توافرت فيه النظرة الفاحصة كما ونشكر الحكومة الجليله على ما بذلت من جهد لتهيئة الموازنه بالشكل والرقم الذي نراه ولن ننسى جهد صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد المعظم الذي يبذل الجهد المتواصل في كل اقطار العالم ليقفوا الى جانب الاردن بالدعم وكل هذا ما كان بيتم لولا توجيهات القائد الباني جلالة الحسين المعظم.

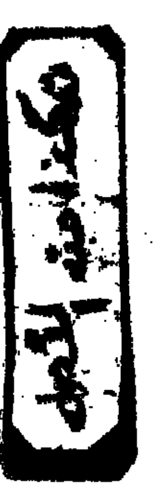
دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

سوف لا نتعرض الى تفاصيل الموازنه والتي سبقنا لبحثها زملاء آخرون الا انني اجد لزاما علينا ومن الناحية الرقمية والسياسية العامة ان نطرح على مجلسكم الموقر وعلى الحكومة الكريمة بعض النقاط التي تم بحثها فيما مضى واتفق عليها ولما يتم تفعيلها او ترجمة بعض ما اتفق عليه الى واقع ملموس.

١- ففي مطلع عام ١٩٩٥ قرر مجلس الوزراء وبتوجيه من جلالة الملك الحسين المعظم بقراره رقم (٩٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٥/٦ ان يستضيف الاردن مقر اكاديمية القيادة الدوليه كمركز من مراكز جامعة الامم المتحدة وتعهد بأن يقدم مبلغ مليون دولار سنويا كنفقات لهذا المقر وبناء عليه وقعت الاتفاقية بين الحكومة وجامعة الامم المتحدة، واسمحوا لي ان ابين ماهية هذه الاكاديمية والتي اصبح الاردن مقرا لها:

تقوم كل دولة من دول العالم بتسمية عدد ممن تعتقد ان لهم مستقبل قيادي واعد في حقله ومن كل التخصصات في القطاعين العام والخاص يجتمعون كلهم في عمان للتعارف والمناقشة الحرة المباشرة عارضين ومستمعين الى وجهات النظر المختلفة لكل ما يعرض عليهم بعيدا عن لغة الفرض، ثم يدعى لهم قادة من مختلف دول العالم والمؤسسات الدوليه ممن مارسوا القيادة واتخاذ القرار ولديهم تجارب طويله توضع كلها امام هذه المجموعة الناشئة للاطلاع والمناقشة ثم يتم تنظيم دول العالم المائة والثمانون في ثمانية عشر مجموعة كل مجموعة تحتوي على دولتين من كل قارة من القارات الخمس ويراعى الحجم والديانة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ثم تشكل منهم ثمانية عشر مجموعة مختلطة تقوم كل منها بزيارة مجموعة من المجموعات الدوليه يلتقون فيها مع قياداتها من مختلف المشارب ويحاورولهم عن قرب في النواحي الاقتصاديه والاجتماعيه والدينية ثم تعود جميع الفرق بعد ذلك الى الاردن ليقدم كل فريق منهم موجزا عما رأى وسمع ليتم بعد ذلك جمع هذا كله في كتاب يوزع في جميع انحاء العالم.



يؤمل من ذلك انه بعد عقد او يزيد من الزمن ان تتاح لهـؤلاء المشاركين ان يتسلموا وتبـوأوا المراكـز القياديـه فـي بلادهـم مسـتفيدين مـن الخبرات والمعارف التي اتيحت لهم. وبهذا نـرى ان الادن هو المركز فـي المستقبل لتهيأة القـادة في العالم.

لقد قامت الحكومـة مشكورة بدفـع جزء مـن هذا المبلغ الا ان الجزء المتبقي من عـام ١٩٩٥ وعـام ١٩٩٦ لـم يدفـع بـالرغم من الوعد الـذي اكدتـه الحكومـة السـابقة بالتزامهـا الكـامل بـالدفع ومن النفقات العامة لـترصد من موازنـة ١٩٩٧ موضحة في فصل مستقل.

وانني اذ انظر الى هذه الموازنـة ولا اجـد ان ذلك قد تم فانني ارجـو ان تعمـل الحكومـة علـى تسديد هذا الالتزام.

امـا النقطـة الثانيـة فهـي تتعلـق بمـا تقـوم بـه الحكومـة فـي مجـال السـير قدمـاً فـي موضـوع التخاصيـة فاننـا نؤيـد ذلـك مـع تقديـم بعـض المقترحـات بهـذا الخصـوص راجيـا ان تنـال الاهتمام الكامل من الحكومة الموقرة.

كلنا يعلم ان موارد الاردن الطبيعية سواء في القطـاع الزراعـي او الصنـاعي محـدودة وان اهتمامنـا وجـل مـا نتطلـع اليـه يجـب ان ينصـب فعليـا علـى القوى البشـرية بتنميتهـا وتطويرهـا وتاهيلهـا بمـا يتناسـب وحاجـة الوطـن والمنطقـة وحتى يتم ذلك لابد من اعـادة النظـر في التعليم العالي والذي يجب ان يرقى الـى مستوى اعلـى ولن يكون ذلك الا اذا اصبحت مؤسسات التعليم العالي العامة مؤسسات وطنيه غير ربحيـة ولهـا استقلالها المالي والاداري ولاتقوم الحكومة بدعم موازنتها بل ان تكون جميع الاموال التـي تجمـع الان باسـم الجامعـات هـي الوسـيلة التـي تقـوم الحكومة من خلالها بتقديـم الدعـم المـالي للطلبـة المحتاجين والمبدعين والذي قد تضيـق بهـم ذات اليد على مواصلة دراستهم وابقاء الجامعـات فـي منافسة جيدة فيما بينهـا نحـو الافضـل ان الاردن يجـب ان يصبـح المركـز الرئيـس للتعليـم العـالي المتميز.

للاردنيين والمنطقة باسـرها هـذا مـن ناحيـة، امـا الناحيـة الاخـرى والتـي ارى انهـا قـد تكـون اكثر فاعليه فـي تـاهيل وتشـغيل القـوى البشـريه كأسـاس لحـل مشـكلة البطالـه والفقـر هـو قيـام مؤسسـة مهمتهـا هـذا التـاهيل وتشـغيل القـوى البشـرية يكـون رأسـمالها مـن القطـاعين العـام ولخـاص ولكـن باشـراف مباشـر مـن القطـاع الخـاص يسمح لهـا بعمـل مسـح للقـوى البشـرية المؤهلـة ودراسـة سـوق العمـل فـي الوطـن والمنطقـة وتوكـم كمؤسسـة بتسـويقها لمواقـع الاحتياج، وتقوم هذه المؤسسة باتصالاتها وعمـل تعاقدها مقابل تقاي اتعاب مناسبة لذلك وبذا تعود على الدولة عوائد مالية ضخمـة سـنويا، ان هـذه المؤسسة يتحقق من خلالها توافقا مـا بيـن النـوع والكم بـدءا باحصـاء هذه القـوى وتنظيـم سـوق العمالة لها وبفتح باب العمـل امـام الاردنين مـن خلال جهـد رسـمي وغير رسـمي منتظـم يكـون اضمن للعامل من جهـده الفردي ويبقـى مرتبطـا

بمؤسسته ووطنه وهـو فـي عملـه خـارج البـلاد، كما تقوم هذه المؤسسـة بـاعداد الكـوادر العالميـة المؤهلـة والمدربـه حسـب حاجـة السـوق بحيـث تبقى جاهزة باستمرار لتلبية الحاجة من وقت الى اخـر وكـل ذلـك سيمر عــن طريـق مؤسسـات التدريـب المهنـي ومـن خـلال الـدورات المكثفـة والقصيرة الزمن.

٣- النقطـة الاخـرى التـي اود التحـدث بهـا فتتعلـق بـالطب العلاجـي ، يظهـر مـن مجمـوع ارقام المخصصات للطـب العلاجـي فـي القطـاع العام ان تضاعف دون ان يرافـق ذلـك تقدم فـي المستوى من حيث الاداء (واقصـد هنـا الخدمـة العلاجيـه) ولا اريـد ان ادخـل فـي تفـاصيل الاسباب، ولكن كانت هنـاك توصيـة مـن مجلـس الامة عندما الغيت المؤسسة الطبيـة العلاجيـه ان يوضـع قـانون جديـد يدمـج كـل المراكـز والمستشفيات في القطاع العام في مؤسسة وطنية غير ربحية تقوم بعملها على اساس سعر التكلفـة الحقيقية، وتقد خدماتها للعاملين في القطاع العـام وعائلاتهم والمتقاعدين وعائلاتهم والاردنيين من ذوي الدخل المحدود او المتدني ولكن باليه تؤدي الى خفض الكلفة ورفـع المسـتوى، وعليـه فـانني ارجو من الحكومة الكريمـة ان تبـادر الـى عمـل ذلك لما فيه من مصلحة للوطن والحكومة ولكـل المستحقين وتقضي على السلبيات الموجودة حالياً في مؤسساتنا الطبية المختلفة.

الهدف من قيام مؤسسة طبية علاجيه واحدة تضم جميع الخدمات العلاجيه في القطاع العام

١- خدمة كل مواطن اردنـي بحصولـه علـى الطب العلاجي الصحيح.

٢- توفر على الوطـن امـولا طائلـة، تذهـب الان هــدرا لاسـباب عديـدة وعلـى راسـها الازدواجيه والمبالغة في النفقات.

٣- تزويد المستشفيات العامـة بالتكنولوجيـا الطبية المتطورة مما يودي الى :

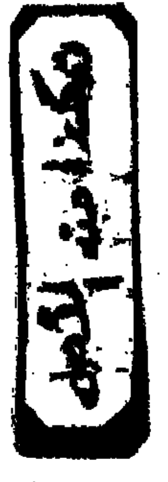
أ- رفع مستوى الخدمات
ب- رفع المستوى الطبي
ج- انشاء مراكز للتدريب.
د- انشاء مراكز للابحاث.
هـ - تشـجيع للقطـاع الخـاص لرفـع مستوياته التقنية والعلمية.
و- الاتصال بالمراكز الطبية المتقدمة فـي العالم عبر شبكة الاتصالات.

٤- جعـل الاردن مركـزا للسـياحة الطبيـة العلاجيه.

٥- رفد اقتصادنـا الوطنـي بمبـالغ هائلـة مـن العملات الاجنبية.

٦- تقديم خدمات طبية علاجيه متساوية فـي المستوى والنوعية لجميع العاملين في القطاعـات الحكومية المختلفـة شـاملة لذويهـم المعـالين وفقـا لاحكـام التـامين الصحـي والـى غـير ذلـك مـن الفوائد.

كما يوجد هناك وعود متكررة لتقديم مشـروع قانون للتـامين الطبـي يلـزم جميـع مـن هـم علـى الارض الاردنيـة ان يكـون لديهـم تـامين طبـي سواء كان في القطاع العام ومنتفعين من الضمان



الاجتماعي او في القطاع الخاص شركات وافراد ليكون لهم تأمينا طبي في شركات التأمين او من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي.

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

ان كل الذي ذكرت لن يؤدي الى نتيجة حاسمة في القضاء على البطالة والفقر الا اذا جندت جميع الجهات المعنية التربية والتعليم والجامعات والاعلام والجوامع والكنائس والصحافة جهودها بشن حملة مركزة ومستمرة على ثقافة العيب التي هي السبب الاساس للبطالة والفقر.

اشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، معالي الدكتور قسيم عبيدات

الدكتور قسيم عبيدات:



شكرا دولة الرئيس، هذه الكلمة باسمي وباسم سعادة العين الشيخ حماد المعايطة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الامين وبعد:

بداية فأننا نرفع الى المقام السامي لجلالة القائد اسمى آيات المحبة والاعتزاز راجين الله جل وعلا ان يديمه لنا ذخرا ومعينا لا ينضب للخير والمحبة والحكمة والعطاء.

اعيد ما قلته في مناسبة سابقة: عندما يتعلق الامر بالقضايا الوطنيه والقوميه المصيريه فإن جلالة القائد المفدى هو وحده المرجعية الامنية والوصية لان رؤيته للامور تأتي دوما صادقة وصائبة وهو الذي يصل الليل بالنهار في سبيل قضايا امته وكرامة شعبه.

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان.

عند قراءة الموازنة قراءة علمية منهجية وعقلانيه فلا بد من ذكر ما يلي:

١- ان تبني برنامج التصحيح الاقتصادي والبدء بتنفيذه قد ساهم وبشكل بارز في تخفيض عجز الموازنه لتصل الى حوالي ٤٪ بدلا من ٢١٪ في الاعوام السابقة.

٢- الانفتاح على سوق التجارة العربي والدولي وتحسين نوعية الانتاج بحيث اصبح من الممكن توفير اسواق جديدة لصادراتنا الوطنية.

٣- تبني تشريعات حديثة تخفض من اعباء الروتين وتساهم في تشجيع الاستثمار الداخلي والاجنبي وتعمل بالتالي على الحد من البطالة.

٤- زيادة فعالية البنك المركزي بحيث اصبح واضحا ان مخزون من العملات الصعبة قد ازداد بنسبة جيدة وهذا ادى الى زيادة الثقة بالدينار الاردني سواء من جهة سعر الصرف او الاستقرار في الاسعار.

لقد جاءت الموازنه الحالية متوازنة لكنها ليست مثالية انها موازنة اقل ما يقال عنها وانها واقعية وتشكل وثيقة امل وعمل انها ثمرة جهد متواصل لهذه الحكومة ممثلة بدولة الرئيس ومعالي وزير ماليته وجميع افراد الطاقم الوزاري.

وهنا لابد ايضا من تقديم الشكر للجنتنا المالية وخاصة مقررها سعادة الدكتور كمال الشاعر وجميع زملائه الذين بذلوا جهودا مضنية بحيث جاء تقرير اللجنة علميا منطقيا اسهب في ذكر الايجابيات ولكنه لم يغفل الناقض والسلبيات.

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان

ان الحكم على برامج وقرارات اية حكومية لايكون عادلا الا اذا كان في الوقت نفسه حكما تحليليا منطقيا على المرحلة او المراحل السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل الاتية:

أ- عامل الظرف الزماني.

ب- عامل الظرف المحلي

ج- الاجواء العربية

د- المتغيرات الدوليه.

ان المحاكمة العادلة لتصرفات اية حكومة او سلطة يفترض مقياسا شموليا لا تجزيئيا اختزاليا نخبويا، ان المقياس النخبوي تبريري، ومضلل لانه يتحاشى ذكر الانجازات، والايجابيات ويركز عامدا على النقائص والسلبيات.

ان الدولة العاقلة هي التي تربي مواطنيها تربية توصلهم في النهاية الى مرحلة الاستغناء عنها معاشياً قدر الامكان والالتصاق العضوي بها سياسيا، وهذا لايأتي الا بضمان ركنين اساسيين الاوهما: ضمان الامن الخارجي بترسيخ الامن الداخلي واعتقد ان هذه الحكومة قد قطعت شوطا طويلا في هذين المضمارين بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها وتواجهها.

سيدي الرئيس

الاخوة الاعيان

لابد من الحديث في امور مسكون عنها من اهمها هيبة الحكم والسلطة: هيبة السلطة تستدعي الوصول بالمواطنين الى مرحلة (اللجم الذاتي) والردع التطوعي للعنف بجميع اشكاله وممارسته بحيث يصبح من الامور المستحيل التسامح والتساهل معها بحيث تصبح المعادلة السائدة والثابتة، الجزاء من جنس العمل.

دولة الرئيس

الاعيان الكرام

عندما يتعلق الامر بأمن المواطنين والاخلال بالنظام العام فلا بد للدولة من استعمال (القهر الوقائي) حماية للمجتمع افرادا ومؤسسات من فوضى التدمير المنظم.

ان الجهل المعرفي والانحراف الانفعالي

والاشعور من ابرز سمات الجماهير العضوية التي تنقاد بسهولة لشعارات الرفض الا عقلاني وتصبح اسيرة لهوى القلة الباحثة عن شهوة السلطة وتمارس ابشع انواع الخداع والتضليل في تشويه صورة اية حكومة ما دامت غير شريكة لها في السلطة.

لقد ان الاوان ان نعرض مشاكلنا عرضا يعتمد العقل لا النقل، عرضا منزها عن الغرض، والهوى لاعرضا سلبيا مبنياً على استرضاء العوام وصولا الى تحقيق مكاسب انيه او شخصية او حزبية ضيقة.

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان

ان اعمال العقل هو الطريق السليم الوحيد الذي يؤدي بنا الى تحليل قضايانا ومشاكلنا ومن ثم تفكيكها وتشخيصها وايجاد الحلول المواتية الممكنة بأسلوب يعتمد المنهجية العلمية بعيدا عن اهواء (العقل المستقيل) (المسير). والذي يتبنى خطابا سياسياً يعتمد العرفان لا البرهان لانه مؤسس اصلا على القطعية المعرفية وعاملي الا شعور والانفعال.

ان عدم الاخذ بالمنهجية العلمية الصادقة في تحليل الامور احيانا الى درجة الاستخفاف بعقول شرائح كثيرة من الشعب حيث تبرز على السطح، وفي الشارع دوامة التضليل المبرمج لتحريك النوابض النفسية الجامحة والا واعية عند بعض العوام.

سيدي الرئيس

الاخوة الاعيان

سؤال لابد من توجيهه: هل وصلنا حقا الى محطة النضج السياسي بحيث نتفهم حقا معنى الالتزام بالمسار الديمقراطي؟! اشك في ذلك.

الديمقراطية ليست مشروعا عقائديا خاضعا لفئة او حزب او مذهب، انها مفهوم اجرائي اجتهادي للتوصل الى السلام الاجتماعي الداخلي. الديمقراطية اطارا شمولي هدفه ليس حرية التعبير فحسب وانما الاستقرار النفسي والهدوء العصبي والجسدي عند غالبية الناس.

الديمقراطية نقيض للعنف بأشكاله المختلفة والذين يمارسون العنف لايؤمنون حقا بالنهج الديمقراطي.

الديمقراطية تعني احترام الرأي والرأي الاخر قولا وعملا.

الديمقراطية تعني العدل واحترام العقل.

فاننا نشيد بدور الحكومة وخاصة دولة الرئيس في تحسين العلاقات العربية في مختلف الاتجاهات، وهذا امر طبيعي يحرص الاردن عليه نظرا لمكانته المميزة ونظرا لموقع جلالة القائد الرائد دوما في خدمة قضايا امته وثنايه المستمر في رأب الصدع وتخطي الازمات التي برزت.

اننا نثمن عاليا جهود جلالة الملك المفدى في ارساء قواعد ثابتة للتضامن العربي والحرص على وحدة الامة والذود عن قضاياها العادلة خاصة مساندة الشعب العربي الفلسطيني في

الخلاص من نير الاحتلال واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

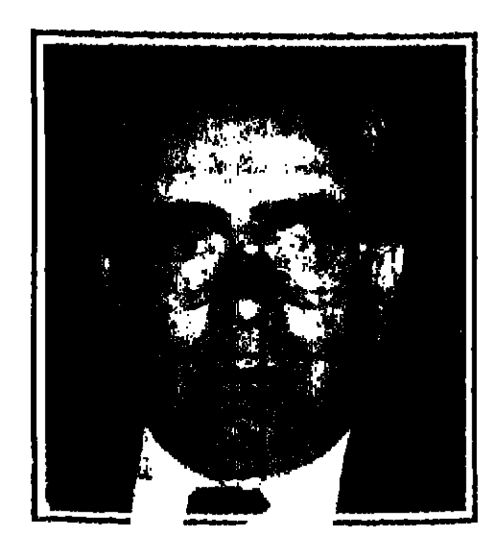
كما اننا نثمن عاليا جهود جلالة القائد ودولة الرئيس والحكومة في العمل المستمر من اجل رفع المعاناه والحصار عن شعبنا العربي في العراق الشقيق حتى يأخذ مكانه اللائق في خدمة امته، سائلين المولى ان يأخذ بيد جميع المخلصين الامناء لخدمة وطننا وشعبنا في ظل جلالة الشريف الهاشمي الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل:



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

في البدايه لا يسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل الى اللجنة الماليه الموقره ومقررها سعادة الاخ الكريم الدكتور كمال الشاعر على جهودهم القيمة في اعداد قرارها الشامل الوافي بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، كما اشكر معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة وجميع الذين ساهموا في اعداد مشروع الموازنة.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان جلسة مناقشة قانون الموازنة العامة وكما حددت التقاليد البرلمانية جلسة لمناقشة قضايا الدولة وسياستها وعلى هذا الاساس تقوم كلمتي وبالتالي سوف لا اتعرض للموازنة ولا للسياسه المالية بصورة مباشرة.

من جهة اخرى ان القضايا التي سوف اطرحها سبق ان طرحت في هذا المجلس الكريم وسأظل اطرحها ما دامت هذه القضايا قائمة في المجتمع الاردني.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

قد يكون الواقع الذي يعيشه الشعب الاردني في الوقت الحاضر، واقعا لم يعهده من قبل خطورة وقلقا، وذلك منذ نشأة الدولة الاردنية قبل ثلاثة ارباع القرن وحتى الان، لقد بدأ تطور هذا الواقع الخطر والقلق والمتفجر منذ سنوات قليلة، عن مجموعة اوضاع سياسيه لها ابعاد اردنية وعربية ودوليه، ولقد نتج عن هذا الواقع عدد من القضايا الصعبة والحساسة، كما نتج عن هذا الواقع وهذه القضايا فيما نتج مشاكل عديدة ارتبطت بحياة المواطن نفسه، فعلى سبيل المثال

لا الحصر تطور عن هذه القضايا مشكلة اتساع دائرة الفقر وتعمقه، ومشكلة تقلص الطبقة المتوسطة واحتمال زوالها ومشكلة ارتفاع معدلات البطالة وتفاقمها، ومشكلة المديونية العامة وترتيباتها، ومشكلة تدني نوعية التعليم وعدم ملائمة هذا التعليم لواقع المجتمع ومتطلباته، ومشكلة ازدياد نعرات التفرقة البغضية وبجميع اشكالها ومشكلة تدني هيبة الدولة وانعكاساتها على كرامة المواطن وامنه، ومشكلة تعثر المسيرة الديمقراطية، ومشكلة العلاقات العربية غير المستقرة وغيرها وغيرها.

من جهة اخرى، ان طبيعة هذه القضايا وعمق اثرها وما نتج عنها من مشاكل، طور عند الشعب الاردني حالة نفسية فيها تذمر ونقمة وقلق وخوف.

ان اهم القضايا التي يعاني منها الشعب الاردني وهي تتعلق بالتعليم وقضايا تتعلق بالادارة العامة وقضايا تتعلق بالاقتصاد وقضايا تتعلق بالفساد وقضايا تتعلق بالديمقراطية وقضايا تتعلق بالوحدة الوطنية وقضايا تتعلق بالعلاقات العربية.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

ان جميع القضايا الانفة الذكر قضايا مهمة ومهمة جدا الا انني سوف اطرح امامكم القضايا المتعلقة بالتعليم لنموذج للقضايا التي يعيشها المجتمع الاردني، من جهة اخرى ان التصدي لمعالجة قضايا التعليم هو تصدي لجميع قضايا المجتمع الاردني صورة مباشرة او غير مباشرة.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

يشكل التعليم بجميع مراحله وانواعه واختصاصته من منظور فلسفي ثقافي اجتماعي سياسي اقتصادي وكما تعرفون وحدة واحدة مترابطة ومتكاملة، وان اختلفت تقسيماته، وان تنوعت الجهات التي تشرف عليه او تتولى ادارته، وتقوم هذه النظرة على انه وحدة واحدة مترابطة ومتكامله من الهدف الرئيسي الواحد الذي يسعى الى تحقيقه، وهوتنمية الانسان واعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه، وتتسق هذه النظرة للتعليم مع ديمقراطية التعليم والتي تعتبر اساس الديمقراطية الاجتماعية، وبالتالي اساس الديمقراطية السياسية، ان ديمقراطية التعليم تؤكد بصورة اساسية توفير فرص تعليمية متماثلة من حيث النوع لاصحاب الميول والاتجاهات المتشابه ومتساوية من حيث المستوى لاصحاب القدرات والقابليات والاجتهادات المتناظرة، وفي اطار هذا المبدأ تؤكد الديمقراطيه بحق المواطن المطلق في ان يتابع نوع التعليم الذي يرغب فيه والى المستوى الذي يطمح اليه مادام مستوفيا لشروط ومتطلبات هذا النوع وذلك المستوى، وان مثل هذا الامر لايتحقق الا من خلال النظرة الى التعليم على انه وحدة واحدة مترابطة ومتكامله.

ان الامر هذا غير وارد في سياستنا التربويه.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تصنف قضايا التعليم في اطار المفهوم الانف الذكر في ثلاثة مستويات رئيسية هي قضايا تتعلق بفلسفة التعليم، وقضايا تتعلق بنوعية التعليم وقضايا تتعلق بسياسات التعليم.

ان قضايا فلسفة التعليم تتعلق هذه الفلسفة لتكون اكثر ارتباطا بتراث الامة وثقافة المجتمع ولتكون اكثر اتساقا مع التغيرات والتطورات على المستوى الوطني والقومي والعالمي. وحيث ان وسائل الاعلام والاتصال الحديثة تشارك بطريقة غير مباشرة في تعليم المواطن وتثقيفه، وعلى اساس هذه المشاركة يطلق عليها اسم مؤسسات التعليم الموازي، لذلك لابد من ان تكون فلسفة وسائل الاعلام والاتصال متسقة مع فلسفة التعليم، هذه وفي حالة عدم الاتساق فان وسائل الاعلام والاتصال تدمر بطريقة اوباخرى ما تطوره مؤسسات التعليم من مثل وقيم وتقاليد، وهذا ما يحدث في الاردن، انني في هذا الموقع اتمنى من معالي وزير الاعلام ان يفعل مجلس التوجيه الوطني الذي يحقق فيما يحقق الاتساق بين جميع المؤسسات التي تلعب دروا في تشكيل عقل الطالب وفي تنمية اتجاهاته وتحدد فلسفة التعليم اهداف التعليم، والهدف الرئيسي العام للتعليم لم يعد كما كان في السابق نقل المعرفة الى التعلم من خلال التلقين والتحفيظ، ان تطور المعرفة الهائل والمتسارع، والتطور في قواعد التعليم ونظريات التعلم قد جعل هدف التعليم العام الرئيسي في عالمنا المعاصر هو تنمية جميع جوانب شخصية المتعلم بصورة عامة، وتنمية قدرته على التفكير والابداع والاكتشاف والبحث ليكون مواطنا قادرا على مواجهة مواقف الحياة بثقة وكفايه، وقادرا ايضا على تنمية نفسه باستمرار ليتلائم مع التغيرات والتطورات المتسارعة وفي جميع مجالات الحياة ومواقفها، هذه التطورات وغيرها تتطلب تغييرات جذرية في اساليب ووسائل التعليم والتقويم وبسرعة فائقة.

وقضايا نوعيه التعليم تتعلق بالمناهج الدراسية والابنية والملاعب والمختبرات والمشاغل وغيرها من الامور المتعلقة مباشرة بالعملية التعليمية، ان نوعية التعليم بصورة عامة، وفي جميع انواع ومراحل التعليم، هي دون المستوى الذي نصبوا اليه. ان التحديات التي يواجهها المواطن في عالمنا المعاصر تتطلب فيما تتطلب كفاية عالية في التفكير والاداء، وهذا يتحقق الا بنوعية جيدة جدا من التعليم،ومع ان هنالك جهودا قيمة تبذل في تطوير نوعية التعليم الا ان الضرورة تقتضي ان تتسارع هذه الجهود سيما ان واقعنا في موضوع نوعية التعليم في حاجة الى تطوير وبسرعة فائقة.

ان القضايا التي تتعلق بفلسفة التعليم، والقضايا التي تتعلق بنوعية التعليم، قضايا ملحة، ومن الضروري ان تعطى العناية الكافية والاهتمام الشديد، ان حل المشاكل المتعلقة بهذه القضايا سوف يلعب دورا مهما في تطوير

التعليم، وبالتالي في مواجهة التحديات التي تـواج التقدم الاجتماعي والنهوض القومي ومعالجة هذه القضايا يعتمد فيما يعتمد عليه في كميـة الاموال التي تضخ في هذا التعليم انما يخصص لتلميذنا في المدرسـة العامـة وطالبنا اذا ما قورنت في دول العالم المتقدم اوشبه المتقدم هي دون ذلك بكثير وكثير جدا.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان القضايا الاكثر الحاحا والتي في حاجة الى معالجات سريعة وحاسمة، فهي القضايا التـي تتعلق بسياسـات التعليم، ان هذه القضايا كثيرة ولعل من اهمها على مستوى التعليم العام، قضية بنيـة نظـام التعليم وقضيـة الفروق بين مدارس التعليم العـام ومدارس التعليم الخاص، وقضيـة اليوم الدراسي الكامل.

القضية الاولى في سياسات التعليم تتعلق ببنية نظام التعليم في الاردن وتعرف بنية نظام التعليم بأنها الهيكل الارتقائي العام الذي يحدد مراحل التعليم ومسـاراته، وعدد السنوات فـي كـل مراحلــه، وتشـعبات المراحــل وتفرعاتهـــا، وتخصصاتها وشروط وقواعد الالتحاق بها.

وبنية نظام التعليم في الاردن فـي حاجة الى تقييم عميـق وشامل، ان القضايا المتعلقة بتدني نوعيـة التعليم والبطالـة وعدم اتساق مخرجات التعليم من القوى البشرية المؤهلة والمدربة تعود وبدرجـة كبيرة، الى ان بنيـة نظام التعليم فـي الاردن غير مناسبة في واقعها القائم للمجتمع الاردنـي، وانهـا فـي حاجـة الـى تطوير وتعديل جذريين وعميقين. وقد تتطلب عمليـة تطويـر وتعديل بنيـة نظام التعليم التعليـم فـي الاردن، عمليات جراحيــه، وقد تكون هـذه العمليـات مؤلمة، الا ان استمرار بنية التعليم في واقعها قد يسبب المـا اشد في المســتقبل، ولجميـع ابنـاء المجتمع.

وباختصـار شديد قد يكون من الضـــروري اعادة صياغة بنية نظام التعليم في الاردن من حيث مراحل التعليم وانواعه واسس الالتحاق في كل مرحلة ونوع ونسبة الذيـن يلتحقون فـي كل مرحلة. وذلك وفق حاجات المجتمع ومتطاباته من القوى البشـريه المؤهلة لكل نوع ومستوى من انواع ومستويات العمل في المجتمع.

والقضيـة الثانيـة في سياسـات التعليم تتعلـق بتمزيـق ابنـاء المجتمـع الاردنـي الـى فئتيـــن وعزلهمـا عـن بعضهمـا البعـض دون وعــي بخطورة هذا الامر علـى التماسك الاجتمـاعي والامن الوطنـي، فبسبب تقييم غير سليم عنـد بعض المواطنين حول مستوى نوعية التعليم فـي المدارس العامـة. التي تشرف عليها وتديرهـا وزارة التربية والتعليم – وهو الحقيقة وبصورة عامة تعليم جيد – فقد اتجـه اغلـب الاغنيـاء والموسـرين الـى الحـاق ابنـائهم بـالمدارس الخاصة، ونتيجة لذلك فان الواقع التعليمي لابناء الشعب الاردني يتطور باتجاه غير صحي وغير سـليم، فأغلبيـة ابنـاء الطبقـة الغنيـة يلتحقـون بـالمدارس الخاصـة ابنـاء الطبقـة المتوسـطة

والفقيرة بالمدارس العامة، ان هـذا الواقـع اذا مـا استمر وتفاقهم فسوف يحرم ابناء المجتمع الواحد من اللقاء المشترك علـى مقاعد الدرس، وبنـاء جسـور الثقـة والمحبة بينهـم، وايجـاد القناعـات الوطنيـة والاجتماعيـة المشـتركة. ان كـل هـذا سوف يؤدي الى وجود فجوة ثقافيـة بينهمـا، وان لهذا الواقع اخطارا اجتماعيـة ، وبالتالي اخطـار سياسية وخيمة وخطرة جدا.

لقد بحثت هذ الموضوع مـع معـالي وزيـر التربيـة والتعليـم الـذي اكـن لـه كـل التقديـر والاحترام ووعد بان يقوم بدراسـة هذه المشكلة ويحاول ان يجد لها الحل.

والقضيـة الثالثـه فـي سياسـات التعليم تتعلـق باليوم الدراسي. ان جميع الدول المتقدمـة تلتزم باليوم الدراسي الكامل، أي اليوم الدراسـي الذي يبدأ في الثامنة صباحا وينتهي فـي الخامسـة مـع فترة غـذاء عند الظهر مدتها سـاعة كاملـة، ان نوعية التعليم الجيد لن تتحق بـاليوم النـاقص، ان كل الامكانات متوفرة في الوقت الحاضر للعودة الـى نظـام اليوم الكـامل فـي المدارس الاردنيـة واقول للعودة لان هـذ النظـام كـان موجـود فـي الاردن حتى بداية الستينات، وانـه لامبرر علـى الاطلاق لان تغلق المدارس الاردنية ابوابها عند الساعة الثانية بعد الظهر.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

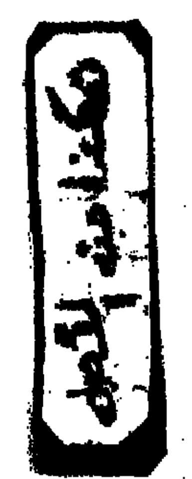
بالنسبة للتعليم فـي الجامعـات الاردنيـه، ومـع ان هذه الجامعات قد حققت تقدما كبيرا من حيث عددها وعدد الطلبـة الملتحقين بهـا، ومن حيث البـرامج التـي تقدمهـا، ومـع ان هـذه الجامعـات تؤدي وظائفها بكفاية جيدة، الا ان الظروف التي تعيشها تفـرض ان يفكر في تطوير ادائها الـى اعلى درجة ممكنة لتتمكن من التصدي ومواجهة التحديات المختلفة التي تواجـه المجتمع والوطـن بكل كفاية واقتدار، ولعل القضايا التالية هي اهـم القضايـا التـي تواجـه التعليم فـي الجامعـــات الاردنيه.

القضيـة الاولـــى تتعلـق بتمويـل الجامعـات، فـالتمويل الحـالي لهـا لا يـزال دون الحـد الادنـي الذي يجب ان تحظى به جامعاتنا حتى تتمكن من ان تـؤدي وظائفهـا بكفايـة وفاعليـة ومسـؤولية، فعندما تشكل رواتب العاملين في جامعاتنا العامـة اكثر من تسعين بالمئة مـن ميزانياتهـا، فـان هـذا يعني ان المال المخصص للبحث العلمي وتطوير المكتبات والمختبرات والمشاغل هو مبلغ محدود جدا.

يجب ان اذكر للمجلس الكريم ان الجامعـات في الدول المعاصرة هي ركن من الاركان التـي يقوم عليها المجتمع ويتطور وعدد هـذه الاركـان لايزيـد فـي اغلـب الاحيـان عـن ثلاثـة الجامعـة احدها.

فـي الاسبوع المـاضي المجلس الكريـم اقـــر قانون في اعتقادي انه ظلم الجامعات

ان معالجة هذه الصعوبة تتطلـب دعم الدولـة بكل سخي يؤدي الى حل أزمة الجامعات المالية، ويجـب ان نتذكر وباسـتمرار ان الجامعـات هـي



الادارة الرئيسة لحل مشاكل المجتمع وقضاياه وهي وسيلته الاساسية للتقدم والتطور.

اما القضية الثانية فتتعلق بالظروف التي تعيشها نسبة قليلة من طلبة الجامعات الاردنية، ان هذه الظروف سيئة لدرجة كبيرة وتحول دون افادة معظم هؤلاء الطلبة من تعليمهم الجامعي الافادة المطلوبة.

هنالك اساليب مختلفة لمعالجة هذه القضية لعل اهمها توفير سكن داخلي لاكبر عدد ممكن من طلبة الجامعة، وبخاصة اولئك الذين لايعيشون مع اهلم وكذلك توفير وجبات طعام لهم، رخيصة ومدعومة، وكذلك زيادة عدد البعثات الى اكبر حد ممكن.

اما القضية الثالثة فتتعلق بسياسة القبول التي يكثر الحديث عنها، ومن ناحية نظرية تربويه، فان سياسة القبول الموضوعية والمثلى للجامعات وبصورة عامة، هي التي تعتمد المعدل العام في امتحان التوجيهية او مايعادله، كأساس رئيسي للقبول في هذه الجامعات، هذا الاساس لايمكن اعتماده في الاردن في الوقت الحاضر، ولسنوات عديدة في المستقبل ذلك ان المعدل العام في التوجيهي ومن ناحية تربوية وكما هو معروف لايعتمد على ذكاء الطالب واجتهاده فحسب وانما يعتمد ايضا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي يعيشها هذا الطالب. وهذه الظروف وكما يعرف الجميع تتفاوت وبدرجات حادة في واقعنا الاردني، فبعض طلابنا – وعلى سبيل المثال لا الحصر – يتلقون تعليمهم في مدارس تناظر ارقى مدارس دول العالم من حيث الامكانيات التعليمية، في حيث ان بعضهم يتلقون تعليمهم في مدارس تناظر اسوأ المدارس في اكثر دول العالم تخلفا.

والقضية الرابعة تتعلق بربط التعليم في الجامعات بحاجات المجتمع من القوى العاملة ومتطلباته، فالجامعة وكما هو معروف، تعد للمجتمع حاجاته من الفنيين والتقنيين والمهنيين والاختبصاصصين والاخصائيينن ان معالجة هذه القضية تتطلب فيما تتطلب اعادة النظر في برامج الجامعات وفي عدد الطلبة الذين يلتحقون في كل برنامج. ان جانبا مهما من جوانب مشكلة البطاله الحادة التي يعيشها مجتمعنا الاردني بسبب هذه القضية قضية عدم ربط الجامعات باحيتاجات المجتمع ومتطلباته.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين.

ان معالجة القضايا المتعلقة بالتعليم مثلها مثل معالجة القضايا المتعلقة بجميع الامور يتطلب منهجا جديدا يعطي نتائج حاسمة وسريعة، فاستمرار هذه القضايا يعني استمرار هذا الواقع الخطر والقلق والمتفجر لاسمح الله ويعني ايضا استمرار معاناة الشعب الاردني من مترتبات هذه القضايا واستمرار تعمق احساسه بالظلم.

ان المنهج الثوري لمعالجة هذه القضايا والذي يفكر به بعض السياسين سوف يعقد هذه القضايا

ولايحلها بل سوف يزيدها صعوبة، وهنالك امثلة كثيرة واضحة في الوطن العربي.

كذلك ان المنهج التطوري لمعالجة هذه القضايا لم يعد الحل الذي يقنع به كثير من المواطنيين وذلك من منطلق انه منهج غير حاسم ويحتاج الى وقت طويل كما تدرك نتائجه، والمنهج التطوري ومنواقع التجربة قابل لأن يحرف لخدمة فئات لو مجموعات معينة من المجتمع.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

من هذه المنطلقات وغيرها ان معالجة قضايا الشعب الاردني وتحقيق تطلعاته في الديمقراطيه والتقدم والرفاه والامن والاستقرار ريمكن ان يكون على اساس المنهج التطوري كما لايمكن ان يكون على اساس المنهج الثوري، ان معالجة هذه القضايا وتحقيق هذه التطلعات لايمكن ان يتم الا في اطار نظام الدولة وسلطاتها ومؤسساتها الدستورية من جهة ومن خلال منهج جديد يضمن فيما يضمن الحزم والحسم والسرعة وكل ذلك في اطار مبادئ العقل والخلق والمسؤوليه.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

لقد ادرك جلالة الملك المعظم حفظه الله وبفكره الثاقب وحسه المرهف جميع هذه الامور ودعا الى الثورة البيضاء لمعالجة قضايا الاردن والشعب الاردني، فقد قال جلالة الملك المعظم في كتاب التكليف السامي لحكومته دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، املا ان تتوجه الحكومة الجديدة... بكل طاقاتها وامكاناتها نحو التغيير الشامل الكامل في اجهزة الدولة ... الى الامام في ثورة بيضاء نقية... وقال جلالته قبل ايام قليلة في حفل افتتاح الملتقى الاول لمجتمع الاعمال العربي:(لابد من ثورة ليس فيها عنف وليس فيها دماء وليس فيها بأس ولكنها ثورة بيضاء على كل اسباب الضعف والتخلف والتفكك التي عانينا منها جميعا للوصول الى الغد المشرق بعون الله.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تعني الثورة البيضاء وكما تعلمون التغيير السريع الشامل القائم على التخطيط العلمي الواعي والمرتكز على قواعد الخلق والمسؤوليه، ان هذا التغيير سوف يعالج قضايا المجتمع الاردني الانفة الذكر وهو الذي سوف يحقق التقدم والمنعة والاستقرار.

من هذه المنطلقات وغيرها ومن على هذا المنبر الكريم اتمنى على جلالة الملك المعظم ان يأمر بالشروع فورا في مسيرة الثورة البيضاء التي يدعو لها كما ادعو من هذا المنبر الكريم الحكومة ومجلس الامة وجميع القيادات السياسية والفكريه ان تاخذ دورها بالمشاركة في هذه الثورة المباركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه:

دولة الرئيس انا اقدر كل التقدير للجنة المالية على تقريرها الواضح المفصل الذي كان درسا حقيقيا لي انا شخصيا وللاخوان، فلهم كل الشكر على هذا التقرير الوافي الكامل، والذي خلصوا فيه الى الموافقة على موازنة الدولة كما وردت من مجلس النواب الموقر، وانا معهم في هذه الموافقة جملة وتفصيلا ولكن استرعى انتباهي في التقرير ان هنالك توصية للجنة خارجة عن موضوع الموازنة والتوصية هنا سواء اقرت ام لم تقر فانها لا تؤثر على الموازنة لامن قريب ولا من بعيد فهي منفصلة.

فالتوصية تقول: الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة (٩) منه فانه لابد في الموازنة القادمة من تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع هذه الاحكام.

لقد فهمت من هذه التوصية انه لايوجد انسجام بين احكام المادة (٩) من القانون والفصل الثاني من الموازنة الذي هو فصل موازنة مجلس الامة وعدم الانسجام يعني صعوبة التطبيق او عدم القدرة على التطبيق، واللجنة عندما اعطت هذه الملاحظة او هذه التوصية للحكومة كأنها اخرت العمل بهذه التوصية لمدة سنة حتى تاتي الموازنة الجديدة، وهذا يتناقض تناقض واضح مع نص التوصية كيف نقول ان هنالك عدم انسجام ونصبر على عدم الانسجام لمدة سنة، وانا اقترح النص التالي:

الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة (٩) منه فانها توصي الحكومة بتبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع هذه الاحكام.

و السبب ان الحكومة هي التي ستطبق احكام الموازنه او احكام أي قانون وهي صاحبة التقدير لان هل هنالك انسجام بين المادة والفصل ام لا؟

فاذا كان هنالك انسجام فلا ضرورة للتوصية وان لم يكن هنالك انسجام فان على الحكومة ان توفق هذا الالتزام بالشكل الذي تراه مناسبا لان امر التقدير للحكومة في هذا الموضوع.

ولذلك قدمت هذا الاقتراح لكي نعطي الحكومة صلاحيتها الكاملة عند تطبيق القانون هل هو منسجم، الماده (٩) هل هي منسجمة بالفعل مع الفصل الثاني ام غير منسجمة؟ هذا شأن الحكومة فيجب ان تكون لها التقدير هي التي تقدر متى تعالج هذا الموضوع لان هد المادة ستفعل ويعمل بها خلال هذه السنة.

ولذلك عند التطبيق يظهر فيما اذا كان هنالك انسجام ولايجب ان يتأخر لمدة سنة.

الناحية الثانية التي اردت ان اعلق عليها وهي كلمة الدكتور اشرف، الدكتور اشرف تكلم بأسم خبراء في الاردن اطباء معروفين مشهورين واعتز وافتخر بان اصرح امامكم انني في الولايات المتحدة وفي اهم مستشفيات واشنطن قيل بالحرف الواحد لماذا تأتي وعندكم فلان وفلان من الاطباء وكان في مقدمتهم الدكتور داود وغيره من الاطباء وهذا مجال افتخار للاردن وللطب في الاردن. الذين تكلموا

هم ليسو خبراء فقط للاردن وانما انا اعتبرهم خبراء عالميين ويجب ان يؤخذ برائيهم والناحية التي بحثوها هي من اهم النواحي في حياتنا لان الصحة اهم من كل شيء فارجو ان تأخذ الحكومة بهذه الملاحظات القيمة التي اوردها هذا النفر الطيب الذي نعتز ونفتخر به من ابناء بلدنا. وشكرا دولة الرئيس الا اذا اردتني ان اعطي النص.

دولة رئيس المجلس:

شكرا، اللجنة المالية اخذت برأيك معالي الاخ منذ الصباح الباكر وقبل المداخله ومتفقين على موقف موحد.

السيد احمد الطروانه:

اذا ممكن ان اعطي نص تعديل التوصيه. موافقتي على التوصيه فقط التعديل والامر عائد للمجلس بقبول التعديل او عدم قبوله.

دولة رئيس المجلس:

اصبح واضح الامر اللجنة اخذت برأيك منذ الصباح. الان سعادة العين نذير رشيد.

السيد نذير رشيد:



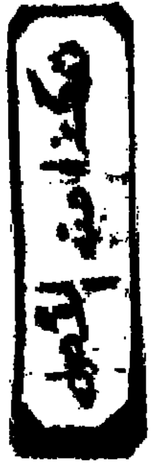
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

ارجو ان ابين انني قمت بدراسة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ دراسة متانية وتابعت مسيرته منذ ان قدمته الحكومة الكريمة الى مجلس الامة، وتابعة مناقشته في اللجنة المالية لمجلس النواب ومناقشته في مجلس النواب الكريم وتابعت كل ما نشر من تعليقات حوله حيث خلصت الى مايلي:

اولا: ارجو ان اثمن عاليا موقف الحكومة واجراءاتها وجرئتها حينما تصدت للاصلاحات الاقتصادية وازالة الاختلالات الموجوده بها واصعبها من مستحقات التصحيح الاقتصادي الضرورية المطلوبة ولا سيما في تغيير اسلوب الدعم لمادتي الشعير والاعلاف التي تمس شريحة كبيرة من المواطنين اخر الاختلالات واهمها.

ثانيا: كما اشكر الحكومة ايضا على اعداد هذه الموازنة المتوازنه ضمن المعطيات الموجوده بين ايديها المادية والبشرية كما واشكر كل الذين ساهموا بأعدادها وهيئوا لها من وزراء ومسؤولين وخبراء. واشكر الحكومة ايضا على اهتمامها للمتقاعدين العسكريين وتوجهها الجاد الى اصلاح اوضاعهم المالية والاقتصادية وهم الذين امضوا عمرهم في خدمة بلدهم والقوات المسلحة الباسلة وحموا بلدهم وساهموا مساهمة ايجابية في تطويرها في مختلف المجالات وعلى اعلى مستوى. كما ارجو من الحكومة الكريمة



الترفق في معالجة العمالة الوافده وخاصة العربية منها ولا سيما بعد ان تدنت معدلات البطالة عندنا وان استراتيجيتنا لحل مشكلة البطالة تصدير عمالتنا الى الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة. كما اقدم الشكر الى اللجنة المالية لمجلس الاعيان الكريم والى مقررها على تقريرها الوافي الشافي وعلى الجهد الذي بذل فيه لاعداد واخراج بهذا المستوى الوافي واؤيد ما جاء فيه وفي كل توجيهاتها الى مجلسكم الكريم والى الحكومة الكريمة وفي كل المجالات ولا سيما التوصية الاخيرة التي جاءت في نهاية الصفحة (٨) من تقريرها المتعلق بالمادة (٩) بمشروع قانون الموازنة وضرورة تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

شكرا . معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات

الدكتور عبد اللطيف عربيات:



بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا دولة الرئيس مع انني لم افهم الاساس الذي اعتمده دولة الرئيس في توزيع الكلمات ، وحقيقة انني لم اكن انوي ان اتحدث في هذا الوقت في هذا الموضوع لولا انني عندما قرأت تقرير اللجنة هذا الصباح وخاصة في موضوع التعليم وتطوير القوى البشرية فوجدت لزاما علي ان انافش هذه الموضوع خاصة ان يصدر عن مجلس كريم فيه من الخبراء التربويين الشيء الكثير، والعدد الكافي اختصاصا وتجربتا، واود اولا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى اللجنة المالية المحترمة واوافقها اولا بان راس المال البشري الذي يبنى من خلال الاستثمار في التعليم هو الثروة التي تحقق بناء المستقبل واستمرار النمو الاقتصادي وضمان حسن توزيع ثماره بين جميع فئات المجتمع ... الخ في البند الاول. وهذا نص صحيح واؤيد اللجنة فيه، وبنفس الوقت انا لم اتقدم بمشروع جديد وانما هي ملاحظات على ما جاء في هذا التقرير واخوالي واخواتي معالي السيدة ليلى شرف ومعالي الدكتور سعيد وغيرهم اشاروا الى قضايا اساسية في موضوع التربية والتعليم.

ثانيا: لا ادري كيف توصلت اللجنة المحترمةالى الاستنتاج بان سعة الانتشار للتعليم الابتدائي وتوفر نوعية جيدة له كان من الاسباب الحاسمة في تحقيق اسباب النمو في الدول التي حققت تقدما اسطوريا في العقود الاخيرة وعن التعليم الابتدائي كمصطلح غير وارد الان في النظام التربوي وانما الذي يرد رياض الاطفال، التعليم الاساسي، التعليم الثانوي هذا في التعليم العام وان كل هذه المستويات كل له مكانة في

الاعداد والتدريب وحاجة المجتمع القائمة والمنتظره هي تشمل: رياض الاطفال، التعليم الاساسي، الثانوي، التعليم الجامعي.

ولهذا لا اجد ان هذا النص مفيد الى من تقدم له توجيها او نصيحة في هذا المجال.

ثالثا: جاء في النص في نفس الصفحة (٢٤) ان مقارنة بين الاردن ومجموعة الدول المشابهة له في الدخل تبين ان الاردن تقدم عليها جميعها في انتشار التعليم افقيا في جميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية.

اما اذا نظرنا الى نسبة النمو الاقتصادي نجد ان الاردن كان في المؤخرة بين هذه الدول.

ايضا اتساءل ما هو النص المطلوب ان نقدمه اليس هو ارتباط التعليم بحاجات السوق، وفي نهاية كل مرحلة من مراحله وليس في المرحلة الابتدائية كما اشير الى ذلك قبل قليل.

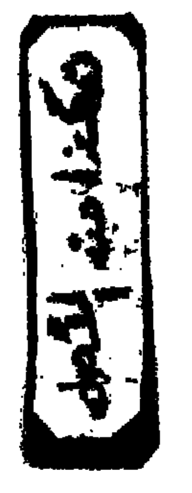
فنحن بحاجة الى النظرة في مخرجات التعليم في كل مستوياته ولي بهذا الاقتضاض الذي ورد في هذه التوصية.

رابعا: جاء في التقرير ان نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية مكونه من ٦-٨ صفوف هي المستوى الذي تستحقه نظرا لاهميتها، ثم نعود ونوزع ما يتبقى من موارد على ذلك العدد من الطلبه في الصفوف المتبقية .. الخ. ليس هناك تعليم ابتدائي كما ذكرت ما بين ٦-٨ سنوات والصحيح ان التعليم الاساسي هو عشرة صفوف او سنوات وهذا يجب ان لايرد في تقرير في ه ا الوقت الذي فيه السلم التعليمي في وزارة التربية والتعليم وقانون التربية والتعليم المعمول به حاليا ليس فيه هذه المصطلحات ولا هذه المستويات ولا هذه المراحل فيصحح ما جاء بهذه الكلمات في ما يقدم الى الحكومة.

خامسا: جاءت توصية بما يلي في الصفحة (٢٥) توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي تلي التعليم الابتدائي الا الزامي، ليس هنالك تعليم ابتدائي الزامي من خلال رسوم يتم فرضها او زيادتها بصورة تدريجية على الطلبة المقتدرين خاصة في المرحلة الجامعية حيث لا تغطي الرسوم الحالية سوى ١٥٪ من كلفة التعليم، في هذا المجال خطر تشريعي عندما خالفنا قانون التربية والتعليم المعمول به الذي حدد الزامية التعليم لعشر سنوات ونحن نتحدث عن ٦ او ٨ وهذه في مرحلة التعليم الاساسي التي هي الزامية بموجب القانون وفيها طلب توصية الحكومة ان تقوم بزيادة موارد التعليم التي تلي التعليم الابتدائي الالزامي من خلال رسوم يتم فرضها او جبايتها بصورة تدريجية على الطلبة المتقدمين، وفي هذا مخالفة للقانون كما ذكرت وفيها توجيه لا يتفق مع واقع التعليم لا من حيث المفهوم التربوي ولامن حيث مستقبل التعليم ولا من حيث الاستثمار الذي بدأناه في هذا القطاع في بداية ما ذكر تقرير اللجنة في هذا الفصل.

انتقل الى عناصر الاصلاح التي جاءت في الصفحة (٢٥) واحدة واحدة.

الاصطلاح للتعليم: اولا: تطوير المعلمين



واعادة تدريبهم شكليا هي تطوير كفاءات المعلمين وليس تطوير المعلمين وهذه شكليه.

ثانيا: اعتماد اسلوب المناقشة في التعليم لتنشيط التفكير الحر لدى الطلبة وفهم ما يدرسون بدل من مجرد حفظه ومراجعته... الخ.

حقيقة وزارة التربية والتعليم في الاردن وصلت الى مستوى متقدم في المنطقة والحديث معها يتطلب اختصاصا وفنية وخطابا موجها الى المرحلة التي وصلت اليه، فوزارة التربية والتعليم في الخمسينات كانت تتحدث فوق هذ الكلام او الستينات والسبعينات، في الستينات كان هناك توجه لعقد الستينات في الكم، عقد السبعينات للنويع، عقد الثمانينات للنوعية، عقد التسعينات فنحن يجب ان نوجه الخطاب بمفهوم العقد الذي نحن فيه وهو عقد التسعينات وهو تطوير تعليم وما جاء في هذه التوصية هو خطاب الخمسينات وليس خطاب الستينات ايضا.

ثالثا: ادخال اللغة الاجنبية التي هي اداة الاتصال في العالم في موعد مبكر من امتلاك مبادئها في الصف السادس وامكانية التعاون معها في الصف الثامن.

اود ايها الزملاء والزميلات ان اقول ان هناك دراسات تربوية عالمية ترفض هذا الموضوع جملة وتفصيلا ان هناك للامة لغة قومية. وجميع الدراسات المحلية والاوروبية والعالمية ترفض تعليم لغة اجنبية قبل نهاية الصف الرابع الابتدائي، وكل لغة تعلم قبل ذلك هي على حساب اللغة الام، ووزارة التربية والتعليم عندما اخذت بهذا المبدأ كان نتيجة خبرات ودراسات محلية وعالمية ولا اجد ان هذه النصيحة في مكانها لا تربويا ولا وطنيا ولا قوميا.

خامسا: الاشتراك في الامتحانات الثانوية التي تجريها المؤسسات الثانوية في العالم بقياس اداء طلابنا باداء غيرهم الحقيقة لم يبين كيف ولكن هذه ايضا من ثقافة الخمسينات او الستينات وليس فيها من جديد.

سادسا: قياس اداء الطلبة في امتحان عام تجربة لهم في نهاية الصف السادس ونهاية الصف الثامن تمهيدا لاختبار مساراتهم اللاحقة الاكاديمية او الحرفية او المهنية، يعلموا الاخوة الزملاء ان في الاردن كان في الخمسينات في منتصف الخمسينات انتهى الصف السابع الابتدائي مترك السابع الابتدائي ثم جاء بعده امتحان الثالث الاعدادي ثم جاء بعده امتحان الثالث الاعدادي ثم جاء بعده امتحان القبول للصف الثانوي للصف التاسع وما هو مقترح هنا يخالف كل ما ذكر ولا يتفق مع التوجهات التربوية في اكتشاف ميول وقدرات وتوجهات الطلاب نحو المستقبل، ولهذا لا اجد ان هذه التوصية في مكانها من الناحية التربوية.

سابعا: التركيز على اللغات والرياضيات والعلوم مع الاهتمام بالعبد الثقافي، هذه ايضا موضوع تجاوزه المفهوم التربوي عندنا في الاردن ولا اجد انها تفيد شيئا اذا قدمناها للحكومة.

هذه حقيقة اردت بها ان اقول واقترح في نهاية هذه النقاط على المجلس الكريم ان تشطب هذه الفقرات لعدم ملائمتها لتقدم للحكومة وان تعاد صياغتها من قبل مختصين وتربويين في هذا المجلس الكريم.

اما الصفحة (٢٦) فجاء بالنسبة لبرامج التدريب وقد ثبت ان مثل هذه البرامج الذي يقوم بها القطاع العام لا تحقق الغرض ذات التدريب المجدي ينحصر في مجالين:

اولا: تنشيط برامج التدريب التي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص. وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي له منقبل الحكومة اذا كان يهدف الى تشغيل القوى البشرية العاطلة عن العمل لدى هذه المؤسسات.

لاشك ان في الاردن مؤسسة قائمة بذاتها ومؤسسة كبيرة مؤسسة التدريب المهني وان هناك عشرات الالاف يتدربون في المصانع والقطاع الخاص عن طريق هذه المؤسسة، فنحن بحاجة الى التوصية بشيء جديد غير هذا الطلب فهو قائم واكثر مما هو مطلوب فما الذي نقدمه لهذا المجال وارى صياغته تبدا من حيث نحن الان الى رؤية المستقبل.

ثانيا: تقديم برنامج موحد للغات الرياضية والعلوم الاساسية لتأهيل العاطلين عن العمل. لم اجد مكانا لهذا الطلب في الهرم المهني لافي مستوى العامل الماهر و لامستوى الفني ولا في مستوى الاخصائيين ليس لهذا الطلب لهذه اللغة بهذا الموضوع مكانا في السلم التعليمي او التدريب المهني.

رأس المال البشري ونعود لهذه الفقرة التي بدأناها وايدنا مطلعها في تقرير اللجنة المحترمة، واتساءل ماذا نال هذا الموضوع من دعم وتشجيع وتخطيط واعداد برامج خاصة بذلك واتساءل ما مدى ارتباط مخرجات التعليم في مستوييه العام والجامعي بحاجات الاردن القائمة والمنتظرة، أي بواقع السوق واستثمار هذا القطاع الاستثمار الامثل ولصالح الفرد والمجتمع وماهي التقديرات الواقعية لكلفة التعليم لطلابنا في خارج الاردن وما اثر ذلك الكلفة على الاقتصاد الوطني والعملة الصعبة التي يستنزفها هذا التعليم بكميات هائلة، وهل التوسع في التعليم الجامعي يساهم في مرحلة توفير فرص الدراسة والتأهيل لخريجي الثانوية العامة ويقلل من النزيف الاقتصادي والاجتماعي بسبب خروج عشرات الالاف من طلابنا للدراسة في الخارج لمستوى الدراسة الجامعية الاولى ، وان كان الامر كذلك فهل توفر للاستثمار في قطاعات الصناعات التحويليه وقطاعات الاستثمارات الاخرى تجارية او سياحية، ام ان بعض المعوقات توضع بقصد او بغير قصد في هذا الميدان؟ ان مبدأ الخاصية او الخصخصة يلقى الدعم الكبير من الحكومة ومن اجهزتها واكدت على ذلك اللجنة المحترمة حتى الخصخصة لكثير من القطاعات الوطنية الاساسية ودعت اللجنة الى خصخصة جميع مرافق القطاع العام واعطت الحرية وعدم التدخل في شؤون القطاع الخاص فهل هذا الامر ينسحب على القطاعات

الاخرى ام ان قطاع الاستثمار في التعليم العالي له خصوصية ويدخل الحكومة بشكل او باخر في تشكيل مجالسه ولجانه وتأخذ رسوم مضاعفة اضعافا كثيرة وهذا ما يتمثل في تعليمات مجلس التعليم العالي الاخيرة.

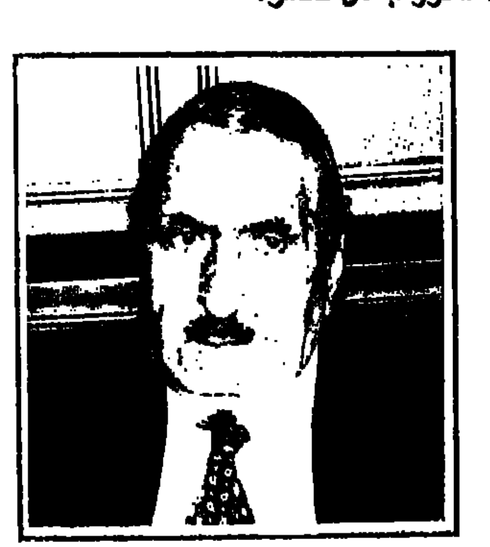
فالامر يحتاج الى قرار حكومي واضح ورأي دستوري وقانوني في شرعية النسب المرتفعة من الرسوم والمخالفة للمادة (١١١) من الدستور وايقاف التدخل في تعيين مجالس الجامعات الخاصة ولجانها لان ذلك تدخل وعدم اتفاق مع مبدأ التخاصية ومبدأ الاستثمار ومبدأ اعطاء القطاع الخاص الحرية للاستثمار واخيرا ان جامعة البلقاء التطبيقية هي جامعة وطنية بكل معنى الكلمة غير مسبوقة باختصاصاتها وغير مكرره لاي جامعة في الاردن وتتوزع اساساتها وحرمها الجامعي كما يخطط له على كافة ارجاء الاردن من الشمال والوسط والجنوب اشكر للحكومة التي اخذت هذا الموضوع الى حيز الوجود وهي بحاجة الى قرار اقتصادي ووطني في اخراجها الى العمل واداء هذه المهمة المتميزة وكما ذكرت غير مكرره لجامعة اخرى بعد ان صدرت الارادة الملكية السامية في شهر ايلول الماضي بتشكيل لجنة ملكية لتنفيذ هذه الجامعة واخراجها الى حيز الوجود.

نأمل ان يكون ذلك من اولويات هذه الحكومة التي بدأت باخراجها الى حيز الوجود وشكر لكم دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا . معالي الدكتور جمال ناصر

الدكتور جمال ناصر:



سيدي دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان المحترمين

قرأت بامعان ودقة، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية سبع وتسعين وتسعمائة والف، واوليت عناية خاصة الى الفصل الحادي والثلاثين، الخاص بوزارة الخارجية، التي تشرفت باسنادها الي في الماضي، وارجو ان تسمحوا لي بابداء الملاحظات الاتيه:

اولا: سرني ان اطالع ان مباني السفارة الاردنية في طشقند قد اكتملت وان مكاتب السفارة في باريس يجري شراؤها واكرر تهنئتي على هذا الاتجاه السديد، بتوجيه من جلالة الملك المعظم، وتنفيذ من حكومتنا الرشيدة. وقد اسهم مكتبنا للمحاماه في لندن، الذي كنت في السابق اشرف عليه بنصيب متواضع في اتمام شراء مبنى السفارة الملكية الاردنية هناك. فاصبحت الآن تساوي ملايين الجنيهات.

ولقد هنأت المسؤولين عن هذه الخطى الموفقة في تعليقي على موازنة العام الماضي، حيث اقترحت ايضا انشاء دائرة خاصة في وزارة الخارجية لادارة ممتلكات الدولة العقارية في الخارج، والتوسع فيها ولم يؤخذ بهذا الاقتراح. ولكني اعتقد ان الوقت قد حان لتنفيذه اذا اردنا مواصلة هذا لاتجاه الحميد. حفاظا على اموال الدولة وسعيا الى تنميتها واستثمارها. هل لي ان اسأل دولة رئيس مجلس الوزراء بصفته وزيرا للخارجية عن الاسباب التي منعت الاخذ بالاقتراح الذي تقدمت به في السنة الماضية نظرا لكون هذا الاقتراح يوفر المبالغ ويحافظ على ممتلكات الدولة مع العلم بأن التكاليف لمثل هذه الدائرة لاتتطلب مبالغا كبيرة لكون ادارة مثل هذه الدائرة تتركز في وزارة الخارجيه.

ثانيا: اسعدني ان اطلع على منجزات دائرة الشؤون الفلسطينيه العام الماضي، وابرازها الدور الاردني المثمر في خدمة قضية فلسطين، واقدر ما تفعل في خدمة الاشقاء الفلسطينين من لاجئين ونازحين، ولكني اقترح اضافة وظيفة اخرى اليها، اصبحت ضرورية بعد ابرام معاهدة السلام، الا وهي رعاية مصالح المواطنين الاردنيين انفسهم، وتتمثل ما يملكون من اراض ومبان في القدس الشريف، والضفة الغربية والعمل على استرداد حقوقهم السليبة بما في ذلك ممتلكات الدولة الاردنية في الضفة الغربية والقدس الشريف ولي دراسة قانونية وافية في هذا الموضوع وحكم القانون الدولي.

ثالثا: لي ملاحظات عابرة على اللغة التي صيغ بها المشروع واكتفي ببعض النقاط على سبيل التمثيل فحسب، دون الحصر:

اولهما : في الصفحة الثالثة المادة العاشرة (د)، فمن الخطأ الكلام عن (نفاذ المخصصات) والصحيح (نفاد) بالدال لا بالذال، بمعنى الفناء وفي التنزيل الكريم في اخر صورة الكهف (قل لوكان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا).

والثانية: في الصفحة الخامسة عن (منحة مجموعة السوق الاوروبية المشتركة) فان اسم المجموعة الصحيح الان ومنذ سنين هو (الاتحاد الاوروبي).

والثالثة: انه في الصفحة الخامسة والتسعين ، وردت العبارة التالية : تم الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة واستبدلت بدائرة الشؤون الفلسطينية وهذه العبارة غير صحيحة لانها تفيد ان دائرة الشؤون الفلسطينية الغيت وحلت محلها وزراة شؤون الارض المحتلة وهذا عكس المقصود، والصواب: الغيت وزارة شؤون الارض المحتلة واستبدلت بها دائرة الشؤون الفلسطينية.

وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ. معالي الاستاذ احمد العقايله

السيد احمد العقايله:



سيدي دولــة الرئيـس.. حضـرات الاعيـان المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فلقد لمست الجهد الكبير الذي بذل في اعداد مشروع قـانون الموازنـة العامـة لهـذا العـام، ولمست مثل ذلك في قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان، ولايسعني الا ان اثمـن هـذه الجهـود المخلصة واباركها واتقدم بخالص الشكر كل مـن ساهم في بذلها وساعد في تقديم الحلول المناسـبة لمعالجة الاختلالات انى وجدت وتلمـس الطريـق السليم لرفد مسيرة التنمية في وطننا الحبيب.

ولان موازنة أي دولة تعكس خطـة الحكومـة في تنفيذ احتياجات الوطن في جميع الحقـول والميادين حسب اولويات تتوصل اليها من خـلال الاستمرار في الدراسة الجادة والممارسة الفاعلـة والمتابعة الدورية فقد بدا الحرص على تحقيق ذلك من خلال حزمـة من التوجهات والاهداف اذكر منها مايلي:

- تحقيـق نمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسعار الثابتة قدره ٦,٥٪.
- المحافظـة على استقرار المسـتوى العـام للاسعار في حدود ٤٪ بعد ان كـان ٤,٦٪ عام ٩٦.
- تخفيض العجز في الموازنة الى ٣,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي.
- تخفيض حجم المديونيـة والالـتزام ببنـود البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي.
- دعم شبكة الامن الاجتماعي وعـدم فرض ضرائب ورسوم جديده على المواطنين.

هذه ايجابيات تذكر وتشكر ولا تنكر.

ولكن لفت نظري زيادة نمو النفقات الجاريـة بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٦، مـع ان الوضع الاسلم كم اعتقد هو تخفيض هذه النفقات لا زيادتها.

وكذلك زيـادة مـا خصـص لدفـع القـروض الخارجية الى (١٥٦) مليون دينار بعد ان كـانت (١٤٠) مليون دينـار عـام ١٩٩٦ أي بزيادتهـا نسبة ١١٪.

هذه عجالـة ضمنتهـا بعـض ملاحظتـي علـى مشـروع قـانون الموازنـة، وامـا تقريـر اللجنـة الماليـة فانني اوافـق علـى معظـم مـا جـاء فيـه، ولكننـي اخـالف اللجنـة الكريمـة فـي توجهاتهـا وتوصياتها المتعلقة بجلب المياه الى الاردن عبر حدوده ورفع اسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات وفـي رفـع الرسـوم الجامعيـة واجـراء امتحـانين عـامين فـي نهايـة الصفيـن السـادس

والثامن الاساسيين والتقي بذلك مع الدكتور عبد اللطيف عربيات.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين:

اما ما بقي من حديثي بهذه المناسبة فاتنـاول من خلاله امورا عديدة هامة مـن وجهـة نظـري يهم بعضها الوطن كله، وبعضها يتعلق بمطـالب وقضايا تتعلق بالجنوب.. و الهم السياسي.

لاينكر احد ان الظروف التـي نجتازهـا بالغـة الدقـة وان المرحلـة التـي نمـر بهـا حرجـة جـدا، ومـع ايمـاني بـان الاردن يلعـب اللعبـة السياسـية بحنكة وطول نفس واتـزان واقتـدار الاانـه يجـب ان لايغيب عن الاذهان اننـا نتعـامل مـع حكومـة تتشكل من سياسين ملـتزمين بقناعـات يتمسكون بهـا اشـد التمسـك ويؤمنـون بمبـادئ عقائديـه لايجـدون عنهـا الا بصعوبـة بالغـة، وممارسـتهم منذ تسلموا الحكم فـي اسـرائيل بـدءا بفتـح النفـق بجـوار الاقصـى الشـريف لغايـات مرسـومة ومرورا برفـع وتيرة الرد على كـل حجـر بوابـل مـن النـار وانتهـاء بتنكرهـم للاتفاقـات السـابقة المتعلقة بالانتشار من الخليـل ومـن مـدن الضفـة الغربيـة الاخـرى وبالسـماح ببنـاء المسـتوطنات والاستيلاء على اراض ليست لهم وتجريد الـوف ابناء القدس من هويتهم، كـل ذلـك يفـرض علينـا الحـذر فـي التعـامل معهـم ويلقنـا درسـا جديـدا لمواجهـة هـذه السياسـة المراوغـة بكـامل اليقظـة والانتبـاه، ومواقـف الحسـين القـائد وتصريحاتـه بالامس البعيد والقريب وحزمـة الصـادق الواثـق ومصداقيته خير عون لنا ولاخواننا لتجاوز جميع المحن في هذا الزمن الرديء.

قطاع الشباب وقد تعرضت لذلك معالي العين ليلـى شـرف . الشـباب عمـاد الوطـن، وركيزتـه وعدته، وهو حقيقة وواقعـا الحيـاة بـادق معانيهـا واروع صوّرهـا واصـدق اشكالها، ومـا اسـمعه واقرأه عن انحراف شريحة صغيرة نسـبيا وعـن من ممارسات مؤلمة مؤسفة يتطلب دراسة علمية واعيه، ويحتاج لتفهم مبصر عميق لدور الشـباب فـي المجتمـع ومسـؤولياته فـي الامـة، ولحقوقـه وواجباته وطموحه واحتياجاته، وكلما تاخرنا فـي ذلك ازدادت المشكلة خطورة والوضع تعقيدا.

وانـه لمـن المهم جدا دراسـة هـذه الظـاهرة السلبية قبل ان تتفاقم وتقضـي دوافعهـا واسبابها قبـل ان تعـم وتنتشـر، ووضـع العـلاج السـريع الناجح لها قبل فوات الاوان...

ولقد تضمن مشروع الموازنة زيادة كبيرة في مخصصـات وزارتـي الثقافـة والشـباب، وهـذه خطوة حكيمة وتوجه سليم ولكنني آمل وانا انظر بعين المستقبل ان يستمر هذه التوجه في الاعـوام القادمـة لان الاسـتمرار فـي زيـادة مخصصـات هاتين الوزارتين ودعم الاندية الرياضية والثقافية بشكل مؤثر، والتنسيق الكـامل الدائـم بين جميـع الوزارات والدوائـر والمؤسسـات المؤثـرة فـي المجتمع والمناط بها مهمـة التوجيـه في المملكـة وازالة أي تعارض بينها تحمـي وطنلـا وتصـون شبابنا وتحول دون تسرب المكروب الفتاك ومن

خلال خلافات تضاعف انتشار المرض القاتل والعدوى الشامله.

وللضع نصب اعيننا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام (اوصكم بالشباب خيرا فانهم ارق افئدة، ان الله بعثني بشيرا ونذيرا فحالفني الشباب وخالفني الشيوخ).

المال العام.. تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٥ والمخالفات المحزنة التي وردت فيه والتي كلفت الدولة اكثر من ٩٦ مليون دينار من الخسائر، وما نشرته جريدة الرأي الغراء بتاريخ ٩٦/١٢/٢٣ عن قيام مدير دائرة حاسوب في احدى الدوائر الحكومية باحالة عطاءات بلغ مجموع قيمتها ستة ملايين دينار خلال ثماني سنوات على شركة يمتلك ٢٠٪ منها، وغير ذلك مما لم يكشف النقاب عنه حتى الان مؤشر قوي على ان هناك حاجة ماسة لمزيد من الرقابة الدقيقة والمتابعة الدائمة والتدقيق المتواصل وفتح العيون، وذلك لوضع حد للاستغلال الوظيفي ولاختلاسات المال العام، كما وهو دليل على ضرورة اعادة النظر في قانون العقوبات التي تنص الفقرة (أ) من المادة (١٧٦) منه على مايلي (يعاقب بالحبس مدة ستة اشهر الى سنتين وبغرامة مالية اقلها عشرة دنانير كل موظف حصل على منفعة شخصية من احدى معاملات الادارة التي ينتمي اليها سواءا فعل ذلك مباشرة او على يد شخص مستعار او باللجوء الى صكوك صوريه..

وارى ان هذه العقوبة غير رادعه وتعديلها ورفع العقوبات الواردة فيها وفي غيرها امر واجب وعاجل تتطلبه المصلحة العليا ويفرضه الواجب الوطني وان أي تراخ في هذا الامر واي تقاعس عن سد جميع الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والمتصيدون والمستغلون والسارقون والمرتشون والمعتدون، واي توان عن محاسبة كل طامع شره رخيص سيضاعف المشكلة وسيسيل لعاب غيرهم وسيزيد من تعقيد الامور.

ان للمال العام حرمة يجب ان يعاقب من يعتدي عليها وينتهكها عقابا صارما يردع المعتدي ويجعله عبرة ومثلا للاخرين..

الفقر والبطاله... اما الفقر والبطالة فقد أشبع هذا الموضوع عرضا وبحثا وطرح حلول واقتراح معالجات، وان كانت لي اضافة لم طرح فهي تنحصر في التذكير بان البطالة التي يخشى من تفاقمها في لمستقبل ليست بطالة العمال مع اهميتها حيث قد تعالج من خلال (تنظيم) العمالة الوافده بالاضافة الى وضع برامج للتدريب والتأهيل والتوعيه، والتوجيه وانما هي بطالة خريجي الجامعات وكليات المجتمع والمدراس الثانوية، خمس عشرة جامعة واربعون كلية مجتمع سيصل عدد خريجيها الى عشرات الالوف عام (٢٠٠٠) يضاف اليهم من يتوقفون عن الدراسة بعد المرحلة الثانوية وهم بحاجة الى فرص عمل في القطاع العام والمجال فيه محدود، وفي القطاع الخاص وبامكانه المساهمة

في حل هذه المعضلة ولكن مساهمته ضيقة وغير مؤثرة للاسف الشديد.

وهنا تكمن الخطورة الامنيه وتتجسد المشكلة التي يجب ان تدرس بعناية فائقة وتوضع لها الحلول الجديه المسبقة قبل ان تتحول الى ازمة اجتماعية يصعب علاجها والتخلص من نتائجها.

وتعاون القطاع الخاص بامتصاص ما يمكنه من الكفاءات المعطلة، وتوسيع (مظلة شبكة الامان الاجتماعي) ودعم صندوقي المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل، بالاضافة الى توسع صندوق مؤسسة الايتام في المشاركة والمرابحة ودعم صندوق الزكاة من المحسنين، ووضع قانون للزكاة وتوزيع جزء من اراضي الدولة او تاجيره للمواطنين ولخريجي الكليات الزراعية على وجه الخصوص،وتوجيه المواطنين للمشاريع الاسرية الصغيرة المربحة تخفف اذا ما تم التنسيق فيما بينها من حدة المعاناة التي تعاني منها شريحة من ابناء هذ الوطن الحبيب وتحول دون اتساع جيوب الفقر بين المواطنين.

دولة الرئيس

الزملاء والزميلات اعضاء مجلس الاعيان

لا اشك لحظة واحدة في تصميم هذه الحكومة واي حكومة اخرى على تقديم اقصى جهد مستطاع لخدمة كل جزء على مساحة هذ الوطن، والعمل بكل ما اوتيت من قوة وطاقة لرفع مستواه ومعالجة جميع المعيقات التي تحول بينه وبين اللحاق بركب الاجزاء الاخرى التي نالت السبق على غيرها من المحافظات مما يحقق التوازن في خطط التنمية في مختلف ارجاء المملكة.

ومن هذه القناعة انطلق لأوكد ان محافظة معان ما زالت في امس الحاجة الى وضع خطة تنموية مدروسة شامله حتى تستقطب الكفاءات المدربة وتجتذب الابناء والذين هاجروا منها طلبا للرزق وبحثا عن العيش الكريم. وتوفير فرص لابنائها العاطلين عن العمل امر سياسي جدا وحيوي جدا. وتشجيع المستثمرين للاستثمار في الجنوب، وتوجيه المواطنين للمساهمة في ذلك كل قدر استطاعته، ووضع مزيد من الحوافز المشجعة المجزية، وتبسيط الاجراءات والمدمن الروتين سيكون في مصلحة هذه المحافظة وخيرها.

ولعل تاسيس (مراكز دراسات لتطوير وتنمية الجنوب) ورفده بالكفاءات القادرة وبالمتخصصين المتميزين يسهم بشكل فاعل في وضع الخطط المناسبة البعيدة المدى والمنهج الضروري المتكامل لتحقيق هذه الطموحات وتوفير المناخ اللازم لنهضة نوعية ناجحة في جميع الميادين.

وحتى يتم ذلك فانني ادعو الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها معالي نائب رئيس الوزراء او غيره ويشارك فيها المحافظون - كل في محافظته- ورؤساء البلديات المعنيون للقيام بدراسة اولية منعشة تلمس النواقص الانية وتضع لها الحلول العاجلة الناجحة وتسهم في حل مشكلاته الضرورية.



وما دمت في مجال بحث احتياجات الجنوب اجد من واجبي ان اوكد واؤيد الاخوة نواب محافظة معان وباديتها فيما طرحوه وان اضيف لما ذكروه المطالب التالية:

فرع جامعة مؤته والذي نأمل ان يكون نواة لجامعة معان في المستقبل القريب.

تنفيذ للامر الملكي الكريم ولتوجيهات الحسين القائد السديده انشيء فرع لجامعة مؤته في مدينة معان، ولضيق الوقت حل الفرع في مبنى (كلية معان) التي نقلت مؤقتا لموقع اخر غير مناسب.

وان كان هذا المبنى قد اتسع للمقبولين هذا العام وعددهم لم يتجاوز ال (٢٤٠) طالبا وطالبه فانه يتسع في العام القادم حيث ستضاف تحصصات اخرى وسيقبل طلبة جدد.

وان كان مشروع الموازنة لعام (١٩٩٧) لم ترد فيه أي مخصصات لانشاء ابنية على الارض المخصصة للجامعات ومساحتها (٣٤١٢) دونم و ٨٨٦م، فانني أمل استدراك ذلك في اقرب وقت ممكن حتى لا نفاجأ في العام القادم او الذي يليه بمشكلة يصعب حلها او قد يستصعب علاجها.

كما ونتمنى ان يدرس فتح كليات جديدة تلبي احتياجات الاردن بشكل عام والجنوب على وجه الخصوص.. ككلية للتعدين (ففي الجنوب البوتاس والاسمنت والفوسفات والاسمدة والملح والنحاس وغيرها من المعادن) وكلية (متخصصة للعلوم البحريه) في ثغر الاردن الباسم مدينة العقبة، وكلية لدراسة الاثار بتعمق وتفصيل حيث ان البتراء والبيضا ووادي رم والحمية واذرح والشوبك والقصور الامويه والقلاع المتناثرة على ساحة الوطن كله وغيرها بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث والتنقيب، وكلية للزراعة في الشوبك حيث الاراضي الزراعية المعطاءة هناك، وحيث اراضي الديسه والنقب والشراه والجفر والطيبه ووادي موسى وغيرها بحاجة لمزيد من الرعاية والعناية والاهتمام واجراء التجارب لتحقيق استثمار مربح مفيد.

وبهذه المناسبة سأتعرض لامرين لهما علاقة وثيقة بالموضوع.

الاول : القبول بفرع الجامعة.. حيث لم يقبل من ابناء محافظتي معان والعقبة سوى عدد قليل جداً، والمواطنون يأملون ويرجون قبول اكبر عدد من ابنائهم في الفصل الثاني هذا العام ليكونوا عوناً لاسرهم ولحماية مستقبلهم ولجعلهم مواطنين صالحين، وانني اؤكد ان محافظة معان حاضرة ومراكز الوية واقضية وقرى وبادية تعيش نفس الظروف وتعاني نفس المعاناه، فالكفاءات العلمية متماثله، واستنكاف المعلمين عن العمل في مدارس المحافظة تتعرض له جميع المدارس وينعكس على جميع الطلبه، والجو العام متقارب، وبالتالي فجميع المدراس تنطبق عليها تعليمات (المدارس الاقل حظا) ومن حق طلبتها ان يعاملوا جميعا نفس المعاملة بالنسبة للقبول.

الامر الثاني: طموح شبابنا الجامعيين

ومراجعتهم المتعددة يجعلني اوكد على ضرورة ايفاد اكبر عدد ممكن منهم للدارسة في الخارج للحصول على شهادة الدكتوراه اسوة بغيرهم وكحق من حقوقهم ولاستباق التوسعات المنتظرة ولمواجهة التخصصات الجديدة وتنويعها في فرع جامعة مؤته بمعان في لاعوام القليلة القادمة.

دعم المجالس البلديه .. للبلديات دورا اساسيا تقوم به نحو المجتمع المحلي حيث انها تسهم في توفير خدمات اساسيه وضرورية يستفيد منها جميع المواطنين، ولكنها تعاني معاناة شديدة من عدم توفر المال اللازم لتقديم هذه الخدمات على افضل وجه مستطاع فالدخل محدود والمسؤليات جسام، والقروض تثقل كاهلها والعجز في ميزانياتها باستمرار .

ومعاناة بلديات الجنوب اشد وانكى، فامكاناتها اقل وديونها اكثر ، فبلدية معان (على سبيل المثال لا الحصر) تعاني من قروض بلغت حوالي المليون دينار ، وجميع ديونها التي على المواطنين لا تتجاوز ال (١٤٠) الف دينار، وعجز ميزانياتها عام ١٩٩٦ بلغ حوالي ٣٠٠ الف دينار .

ان دعم الحكومة لجميع البلديات امر ضروري جدا، ولبلديات الجنوب ضرورة قصوى، وان اعداد التشاريع اللازمة لاشراك الشركات في توزيع نسبة من ارباحها ولو ١٪ على بلديات المحافظات التي توجد بها بالاضافة الى رصيد مخصصات في ميزانية الدوله لدعمها حتى تتمكن من تقديم خدمات افضل للمواطنين،واصدار التعديلات المقترحة على بعض الانظمة التي تمت مناقشتها في ديوان التشريع منذ سنين، وبذل اقصى جهد لجباية عوائد البلديات من المستفيدين، لعل ذلك كله يسهم في المعالجة ويسد بعض الثغرات ويخفف من الاعباء المالية التي تشكو منها جميع بلديات المملكة.

اما بلدية معان ففرض بموجب تشريع دفع (٥٠ او ١٠٠) فلس على كل متر مربع يستخرج من اراضي معان لصندوق البلدية يحقق لها دخلا مجزيا يمكنها من تقديم اعلى مستويات الخدمة الضرورية ويساعدها في تحسين البيئة التي شوهتها المحاجر وتركها مكاره بيئية تجار الحجر والمستفيدون..

اسكان موظفي وعمال منجم فوسفات الشيديه.. وهذا مطلب عام وملح وهام جدا.. فبناء اسكان لموظفي وعمال منجم الفوسفات الشيديه في معان يحيي هذه المدينة وينعشها ويوفر فرص عمل جديده لابنائها ويساعد على نموها وازدهارها في معان جميع الخدمات متوفرة، البيئة التحتيه موجوده، الناس المجتمع النابض بالحياه، المدارس فرع جامعة مؤته، المستشفى والعيادات والمراكز الصحيه، المياه، الكهرباء، المجاري، الاتصالات الهاتفيه، الحركة، التفاعل الاجتماعي.. كل ذلك متوفر في معان، وكل ذلك يشجع ويدعو ويؤكد ضرورة انشاء الاسكان في معان، وفي ذلك مصلحة للجميع، وتنمية مدينة وتثبيت مواطنيها وايجاد

مجتمع جديد متفتح للحياة وزخيمها اغلى واثمن واهم واسمى بكثير من جميع الاموال والوفورات التي تطرح من حين لآخر اتخاذ هذا القرار الحيوي الهام.

لقد حبا الله هذه المحافظة بمنجم عظيم للفوسفات يستفيد منه الوطن كله، ويبقى ان نقوم بواجبنا لتنمية جنوب الاردن وعاصمته حتى يلحق بالركب وحتى يواكب التقدم والنماء في جميع ارجاء هذه المملكة التي رفعها فيها جلالة الحسين البالي شعاره الخالد (فلنبن هذا الوطن ولنخدم هذه الامه).

دولة الرئيس

الزميلات والزملاء الاعيان

ما يمكن طرحه على المجلس الكريم كثير، ولكنني اكتفي بهذا القدر مؤكدا ان علينا جميعا في هذا الوطن العزيز ان نعمل كفريق واحد لتحقيق كل مافيه مصلحة الوطن وخير المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:



شكرا دولة الرئيس . أريد ان اختصر في هذا الموضوع فقط على موضوع التوصيه صفحة (٢٢) من اللجنة الماليه التي تقترح فيه ضرائب اضافية على رسوم وتسجيل السيارات والترخيص وعلى اسعار المحروقات بهدف انشاء صندوق لموضوع الصيانه.

في الواقع الصيانه مغطى في رسوم خاصة الذي هو بدل الخدمات على الطرق ومخرجات الحمولات المحوريه الزائده عندما فرضت هذه الغرامات وهذا البدل كان قرار مجلس الوزراء ان تذهب الى موضوع الصيانه على الطرق وكان اقتراح معالي وزير الاشغال في ذلك الوقت ان تؤخذ ان تجبى رأسا الى وزارة الاشغال ولمخالفتها للدستور حيث يجب ان تكون الواردات كلها في الخزينة خزينة الدولة ذكرنا في القرار ان تدخل في الخزينة وتخرج الى الصيانه، ومن مطالعتي لبند النفقات لصيانة الطرق وجدت حوالي ١٣ مليون دينار، وبند الواردات من بند خدمات على الطرق وغرامات الحمولات المحورية حوالي ١٥ مليون دينار، أي ان هنالك وفر حوالي مليونين دينار لم تؤخذ الى بند الصيانه، فأقترح على اللجنة الكريمه ان تتغاظى عن توصية دفع ضرائب ورسوم على السيارات والترخيص لان فيها الكفايه هذه الرسوم وهذه الضرائب.

احببت ان اعلق هذا التعليق وبنفس الوقت اشكر اللجنة الماليه على تقريرها وانني اوافق على قانون الموازنة العامة. وشكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا دولة ابوعماد، سعادة السيدة نائله الرشدان.

السيدة نائلة رشدان:



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

طبعا اتقدم بالشكر للجنة المالية على جهدها في اعداد هذا التقرير مع انني شاركت في اجتماعات اللجنة الماليه الا انني ارغب في ابداء بعض الملاحظات:

اولا: في المجال الاجتماعي:

ان الحاجة لاقامة شبكة للامن الاجتماعي لرفع المعاناة المرافقه لاجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح الاداري للقطاع العام، والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات، تدعو الى حث الحكومة لتنفيذ هذه التوصية والتي تكررت في سنوات سابقه.

وان المبلغ الذي ذكرته الموازنه (٤٠٠مليون دينار) كهدف للانفاق على هذه الخدمة نرجو ان يكون حقيقة والا يكون رقما نتمناه .

ثانيا: المياه

فيما يتعلق بالنظر في بدائل لجلب المياه الى الاردن عبر حدوده اومن خارج اقليمه، صحيح ان عملية جلب المياه من اماكن خارج حدود الوطن تحتاج الى اتفاقات سياسيه مع العديد من الدول التي قد تاتي منها او تمر فيها، اضيف لهذه التوصية او قد تصل اليها، اذ انه قد تكون هنالك بعض الدول الشقيقة التي تحتاج لايصال المياه عبر الاردن، فانها يمكن ان تدفع هي تكاليف ايصال المياه، او تساهم بجزء من هذه التكاليف ويستفيد الاردن ايضا ولكن بتكلفة اقل.

وان الاقتراح لتوفير كميات اضافية من المياه لمواجهة الطلب المتزايد عليها من خلال تاهيل شبكات المياه وضبط المخالفات في ابار المياه الجوفيه، فانه لمطالبتنا المواطنين بعدم المخالفة في حفر الابار واستخراج المياه الجوفيه، فانه يتوجب علينا مطالبة المسؤولين ايضا بالتقيد بالقوانين والتعليمات، وعدم مخالفتها بمنح التراخيص في المناطق المحظورة او التي تؤثر سلبا على المياه الجوفيه.

ثالثا: التعليم:

مع تأكيدي لاهمية التركيز على نوعية التعليم ورفع سويته الا أن توصية اللجنة بان تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي تلي التعليم الالزامي من خلال رسوم يتم فرضها

او زيادتها بصورة تدريجيه على الطلبة المقتدرين .. الخ.

ان هذه التوصية تعني: التعليم الاساسي

١- فرض رسوم على طلاب المرحلة الالزاميه التي تلي التعليم الابتدائي كما في التقرير جزء من مرحلة التعليم الاساسي أي حتى الصف العاشر، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة نسبة التسرب من المدارس، وزيادة نسبة الاميه التي يسعى الاردن، وتدعو المؤتمرات الدوليه ايضا الى القضاء عليها وسياسة وزارة التربية والتعليم من حيث التسرب التي كان يناقشها احد المسؤولين صباح هذا اليوم من خلال برنامج اذاع استمعت له هذا الصباح.

٢- اما ماخصت به اللجنة الكريمة المرحلة الجامعية في هذه التوصية فانني اكرر ما كنت ذكرته في كلمتي العام الماضي من معارضة لرفع الرسوم الجامعية لان المطالبه بانه يدفع المقتدرون كلفة تعليمهم وان يعطى الدعم للمحتاجين يجعلنا نتساءل من يقرر من هم المحتاجون وما هي المواصفات التي تنتبق على من نريد دعمهم وهل حقا سيصل الدعم الى مشتحقيه؟ كما ان التعليم الجامعي سيكون للطلبة الاغنياء اضافة الى تعزيز الطبقية، واعارض ايضا رفع الرسوم على ترخيص المركبات.

رابعا : مجال التشريعات:

ان الاستمرار في تحديث التشريعات وتعديلها بما يضمن ازالة الغموض في التشريع والعمل على سيادة مناخ اقتصادي عام يعزز الاستثمارات وما تحتاجه من تخصيص اموال طائلة تحتاج لاستقرار في السياسات والقوانين تمكنها من النجاح في خططها والاستمرار في سيرها وقد ورد في خطاب جلالة الملك المعظم بمناسبة افتتاحه اعمال الملتقى الاول لمجتمع الاعمال العربي قبل ايام، حث جلالته الحكومات ليحققوا ما هو اكفأ واقدر على تحقيقه خدمة للاقتصاد والمواطن العربي، ان هذا دعوة واضحة الى الاستقرار في التشريعات والا تتعرض الاستثمارات الفرديه الى منافسات حكوميه تزعزع جدواها.

خامسا: المجال الاقتصادي:

لقد احببت ان اركز على نقطة هامة جدا وردت في التقرير واني اقتبسها هنا لاهميتها:

(ان اللجنة تؤكد على الاهمية البالغة لأحياء مؤسسات التعاون العربي التي تقرر المصالح العربية المشتركة، وتعطي مضمونا لمبدا التضامن العربي وتزيد من فرص التنمية في جميع الدول العربية وتعزز الامن والاستقرار فيها، ان الظروف التي تمر بها دول المنطقة تفرض عليها ان تضع هذه القضية على رأس اولوياتها لانها اصبحت بالنسبة لجميع هذه الدول قضية وجود. ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل توجيه الشركات الصناعية العالمية الى هذه المنطقة بالزخم الضروري ان لم تكن هذه المنطقة على وئام مع نفسها، واذا لم يتوفر فيها سوق مشتركة تكون بمجموعها سوقا مجدية تصلح لتكون قاعدة متينة للتصدير المتواصل بكميات متزايدة قابلة للاستدامة وان اللجنة تقترح بالتحديد ان يقوم الاردن بدراسة القيام بمبادرة تستهدف تأسيس سوق عربية مشتركة تضم الدول الراغبة التي يتوفر فيها الاستقرار الاقتصادي والتي تعتمد السوق الاقتصادي الحر وذلك لتحقيق سوق مشتركة يتحرر فيها انتقال السلع والخدمات وروس الاموال بين هذه الدول.

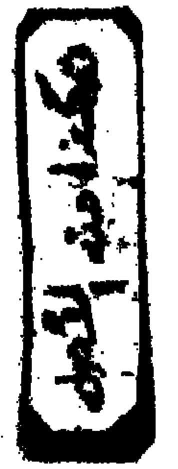
انني اقتبست هذه الفقرة من تقرير اللجنة المالية وما فعلت ذلك الا لشعوري بأنها تعبير صادق وجدي لامر على غاية الاهمية، وعلى شعوبنا العربية ان تهتم به وبجدية قصوى اذا اصبح هذا الامر وكأنه خط دفاعنا الاخير للبقاء ضمن مجتمعات هذا العالم كامه عربية تتطلع للاسهام في النشاط الانساني ولتحمي نفسها من الضياع، وانتهاب الاخرين لثرواتنا واستعبادهم لاجيالنا القادمة.

ان هذه الفكرة ليست بالجديدة على مجتمعنا العربي، فقد سرنا بها منذ حوالي نصف قرن وسبقنا بالفكرة الاتحاد الاوروبي او التجمعات الاقتصاديه الامريكيه او مجمعات دول المحيط الهادي لكن ذهبت اعمالنا جميعا ادراج الريح، مما يجعل من الواجب علينا ان ندرس هنا باهتمام كبير سبب فشلنا واتخاذ الحيطة الان حتى لا تتكرر المأساة، ولعل من اهم عوامل الفشل التي ادت الى ضياع تلك الاهداف النبيله هو عدم توفر الارادة السياسيه في البلاد العربية، الارادة لمواجهة الاشكالات التي تأتي مع تطبيق أي مشروع للتكامل، كما ان هناك ولابد ظروف تستدعي عدم التقعر في مظاهر السيادة القطرية، الامر الذي لم تتساهل به الاقطار العربية في تعاملها مع بعضها مع قوة ما بينها من وشائج قومية وتاريخية ودوافع اقتصاديه.

ان تشابه هياكل الانتاج في بعض الدول العربية كان حائلا دون نمو تجارة خاصة بالنسبة لاقتصادات متناميه لكن التكامل الاقتصادي ليس تجارة فقط، بل هو ايضا انتقال للعمالة والاموال والخبرات، كذلك فان اختلاف المذاهب الاقتصاديه المتبعه في بعض البلدان العربية حال دون تسهيل التعامل بينها، وكان تغيب القطاع الخاص سببا في اضعاف عمليات هذا التعاون والتكامل الاقتصادي. لذلك ظلت التجارة البينيه بين البلدان العربية اقل من ٨٪ من مجموع تجارتها الخارجيه وظل الاستثمار في المشاريع المشتركة هامشيا.

كل هذا التفتت كان يجري امام نشاط تكتلي اقتصادي عالمي سيمس هذه الاقتصادات العربية في المستقبل سواء شاءت ام ابت، ويبدو الان ان استمر هذا الوضع ان الاقتصادات العربية ستجابه هذا المصير كلا على انفراد، وهو ليس الذي نريده لها.

انني هنا اهيب بالحكومة الاردنية لتكون سباقة وفعالة في الدعوة والعمل لايجاد الاتحاد الجمركي العربي والمراكز الحرة التجارية العربية ثم الوصول نحو الوحدة الاقتصاديه التي هي طريقة دفاعنا الرئيسة في حفاظنا على كياننا ومستقبلنا، ولو سارت الامور على غير



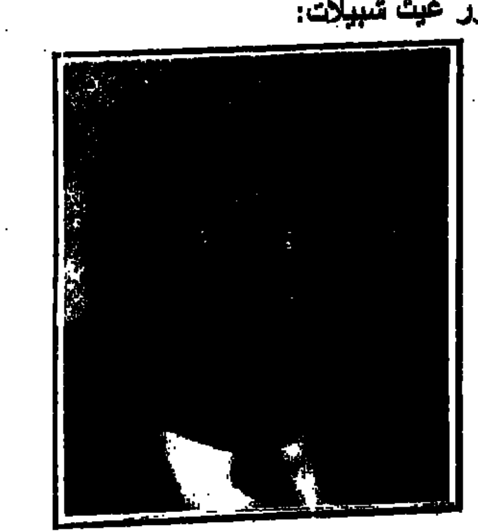
هذا الطريق لاضطررنا للانفتاح على العالم وعلى الحيتان الاقتصادية التي تطمع بمواردنا، وبعضها قريب جدا منا، بينما نحن منغلقون على بعضنا، فتغدو البلاد العربية بلا كيان ولا اقتصاد بلادنا مصدر المواد الاوليه لصناعة الاخرين، ومواردنا مادة الثروة المنتجة لاقتصاد الاخرين، وابناؤنا اليد العاملة الرخيصة في دولاب اقتصاد الاخرين.

يبدو ان الجهود الان تتضافر مع البلدان العربية لمجابهة هذا الخط لان الخطر بالعمل على انشاء هذه التكتلات الاقتصاديه العربية وذلك لشعور هذه البلدان بالخطر الفادح القادم، وان الاردن وهو ممن يدرسون هذا الخطر مدعو الى العمل بهمة ونشاط في سبيل هذا المجهود القومي النبيل وختاما فانني اضم صوتي الى الزملاء الذين دعو رفض رفع رسوم تجيل السيارات وترخيصها ايضا على اسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات. وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

شكرا سعادة الاخت نائله، الان سعادة الدكتور غيث شبيلات.

الدكتور غيث شبيلات:



دولة الرئيس ارجو الاعتذار عن القاء كلمتي بسبب سوء حالتي الصحية والسعال الحاد واكتفي بتسليم كلمتي للامانة العامة وارجو ان تسمح لي بالانسحاب من الجلسه.

دولة الرئيس

ثلاث سنوات من عمر مجلس الامة الثاني عشر تعاقبت من خلالها ثلاث حكومات وكان سجله جيدا في دراسة ومناقشة ما عرض عليه من مشاريع قوانين بهدوء وتعقل وموضوعية، واقر قوانين حضارية سنت لرعاية حقوق المواطنين وخدمتهم وتنظيم عمل الدولة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصاديه، قوانين ساهمت في رحلة التنمية التي بدأت منذ اكثر من اربعة عقود، ورغم شح الموارد والثروات الطبيعية والحروب وما جرت علينا من اهوال ومصائب والتزامات فقد حقق هذا البلد بقيادة مليكه الرزينة الهادئة العقلانية وبوعي ابناءه واستقرار الامن فيه مايكاد ان يكون معجزة اذا ما قورن بأداء دول نامية عديدة اغنى مالا واوفر ماء.

لقد اردت اليوم وللانصاف ان اذكر بعض ايجابيات تقدمنا، واذكر بما نطمح ان نحقق في بعض الميادين التالية:

حقوق المرأة:

ساوى الدستور الاردني بين كافة افراد الوطن دون تمييز بين ذكر وانثى، ناضلت عبر التاريخ لتنتزع حقوقها المشروعة من رق مجتمع الحريم الذي فرض عليها منذ قرون من التخلف استغلت في سبيل طمسها كافة وسائل العنف

والفلسفات وحتى التفاسير الخاطئة لنصوص الديانات السماوية التي جاءت في الاصل لتحرر ابناء وبنات المجتمع البشري من عبودية الجهل والتسلط.

وخطى الاردن خطوات حضارية في هذا المجال فقد منحت المرأة حقها الدستوري في حرية انتخاب ممثليها في السلطة التشريعية عام ١٩٧٤ واعطيت حقها الطبيعي في الاشتراك في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ فجاء انتخاب اول ممثلة للشعب في البرلمان الحالي ولاننسى انه مابين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ بلغ عدد السيدات اللواتي عين في المجلس الوطني الاستشاري اربع عضوات، كما جرى تعيين اول سيدة في مجلس الاعيان عام ١٩٨٩ وزاد العدد الى اثنتين في مجلسنا الحالي هذا، اشتركت اول سيدة في الوزارة عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٩٣ خدمت سيدتان في مجلس الورزاء.

شاركت المرأة في الانتخابات البلدية اول مرة عام ١٩٩٥ وتوج هذا الجهد بانتخاب عشر سيدات في المجالس البلديه، اصبحت احداها رئيسة لإحدى البلديات.

وكان تعيين اول قاضية هذا العام اجراءا حضاريا اوجب التقدير والاعجاب. في تعليم المرأة فقد هبطت نسبة الامية بين النساء الى النصف فأصبحت النسبة ٢٠٪ في عام ١٩٩٤ وتساوت نسبة الادخال الى المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد والجامعات بين الاناث والذكور.

وفي مجال الصحة العامة زاد توقع عمر المرأة الى ٧٠ عاما وهبطت نسبة وفيات الاطفال الى ٢١ وفاة لكل (١٠٠٠٠) عشرة الاف حالة ولادة ونسبة الانجاب من ٧-٤و٥ طفل لكل سيدة.

اما اشتراك المرأة في قوى العمالة فقد تضاعف في أل ١٥ عاما الاخيرة الى ١٦٪ واعطى قانون العمل والعمال الذي أقريناه في حزيران من هذا العام حق حماية الحامل من الفصل من العمل وزادت اجازة الامومة والطفولة من ٨ الى ١٠ اسابيع.

ومنح القانون الام المرضعة ساعة كل يوم للرضاعة وحق اجازة بدون راتب لمدة عام.

والقراءات الاخيرة في قانون الاحوال المدنية المتعلقة بالارملة او المطلقة اضافت الى كل هذه الايجابيات ولكن لا زلنا في اول الطريق، ونتمنى ان تتابع الحكومة سياستها المنفتحة الحضارية وان تعمل على ازالة بقايا اثار التمييز في تطبيق ماجاء في الدستور باجراء مايلي:

١- اعطاء المرأة حقها في منح الجنسية لأولادها بغض النظر عن جنسية الزوج.

٢- التوصية بالغاء المادة ١٢ من قانون جوازات السفر لعام ١٩٦٩ الذي يوجب على المزأة واولادها الحصول على موافقة الزوج او الوصي الذكر للتمكن من استخراج جواز السفر.

٣- انني مع فكرة تخضيص كوتا للمرأة لمقاعد مجلس النواب في هذه المرحلة المبكرة من تطور مجتمعنا الديمقراطي.

٤- العمل على ادخال تشريعات تحد من ظاهرة العنف العائلي الجسدي منها او النفسي الذي بات افة اجتماعية في تزايد.

٥- تعديل المادة ٩٩ من قانون العقوبات التي تنص على مايسمى بالعذر المخفف فيما يتعلق بجرائم الشرف.

التربية والتعليم:

ان هبوط نسبة الامية في الثلاث عقود السابقة من ٦٨٪ الى ١٢٪ يعكس ايجابيا على سياسة محو الامية، ولكن افتقارنا الى استراتيجية وطنية واضحة المعالم والاهداف للتعليم العالي الاكاديمي والمهني مبني على دراسات علمية صحيحة هي من اخطر ما سنواجه ونحن على ابواب القرن الواحد والعشرين وطوابير الشباب الجامعي العاطل عن العمل هو خير دليل على هذا فالقرارات بزيادة عدد الكراسي في الجامعات والمعاهد سياسة قصير النظر تدعو الى الحزن.

يجب ان تتماشى سياسة التعليم العالي مع متطلبات وحاجات الوطن الى كوادر ذات تخصص عال في مجالات غير تقليديه مثل تكنولوجيا الزراعة الحديثة، وفي تدريب من سيعمل في تاسيس البنية العلمية للصناعات الخفيفة، وفي مجال البيئة والعلوم التطبيقية وخلق جيل مما يعرف بالعمال ذوي القبعات الزرقاء Blue Collar Workers وطبقة من اختصاصي الادراة المتوسطة Middle Management كما فعلت المانيا واليابان بعد تدميرهما وكما فعلت دول وشعوب الشرق الاقصى من تايون الى كوريا واندونيسيا وسنغافورة، فالقضية لا تحتاج الى اختراع الدولاب ثانية وانما الى وضوح في الرويا الاقتصاديه. تخطيط سليم وقلة كلام ومحاضرات والكثير الكثير من العمل والتنفيذ. والاصرار على النوعية قبل العدد.

ففي مجال التمريض لازالت نسبة ٨ ممرض وممرضة لكل ١٠،٠٠٠ مواطن نسبة متدنية ناهيك عن النوعية والتدريب، لازلنا مع العديد من بلدان العالم بحاجة الى الاعتماد علىاستيراد هذه الكوادر من الخارج، ولكن الاهم من ذلك هو دعم المؤسسات العامة والخاصة في تطوير برامج التعليم المستمر فيها On the jop training وتسهيل وتشجيع استيراد المدربين ذوي لكفاءات والخبرات التعليمية للاستمرار في رفع المستوى الثقافي والتدريبي لكوادرنا المحلية.

الصحة:

لاشك في ان سياسة الصحة الاولية اتت بنتائج ممتازة فبرنامج التلقيح مدعاة للفخر وتشهد له بذلك منظمة الصحة العالمية كما ان ان التقدم في العناية بالامومة والطفل يجني ثماره. كذلك نجاح حملة مكافحة السل والحد من انتشار مرض المناعة المكتسبة ايضا. ومع تقديرينا للجهود الامنية الكبيرة في مقاومة تسرب المخدرات الا انه من الضروري ان يواكب ذلك خططا وجهدا اكبر للمعالجة والتاهيل. لقد انذرت هذا المجلس الكريم واكثر من حكومة مرات عديدة من خطر التأخر في النظر في قانون المجلس الطبي الاردني المؤقت اذا ان الفجوات القانونية فيه دمرت تماما جهد اربعة عشر عاما لتنظيم التخصصات الطبية التي ترفد علينا بخريجين من مختلف انحاء العالم بمختلف المستويات وكانت النتيجة ان عمل المجلس الطبي الاردني قد شل تماما وقد قارب عدد الاختصاصين الذين رخص لهم بالعمل دون امتحان تقييم، كما قصد من القانون اصلا، قارب الالفي اختصاصي منهم الجيد ومنهم من هو دون المستوى المطلوب مما كان له عموما اثرا سلبيا على مستوى مزاولة المهنة العلمي والاخلاقي، لقد ادهشني ادراج قانون المجلس الطبي الاردني على جدول اعمال الدورة الاستثنائية الصيف الماضي واعطاءه مرتبة (في الخمسينات) من اولويات القوانين.

ادعو الحكومة الى اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال القصوى لاهميته واتمنى ان يتم هذا في دورتنا حاليا.

ان التدخين هو آفة اجتماعية صحية ثبت علميا علاقتها المباشرة بسرطان الرئة والصدر والثدي والفم وامراض القلب والشرايين ورغم كل ما نشر وعمم فانها عادة تزداد في الانتشار وقد ثبت ان ضرر التدخين على الغير المدخنين المتعرضين له هو نفس الضرر الذي يلحق المدخن. ان من حق المواطن ان يضر نفسه ولكن لايملك الحق في ان يضر غيره. أطالب هذه الحكومة بمنع التدخين في المؤسسات والدوائر العامة والمستشفيات وفي وسائل النقل العام وتطبيق عقوبات صارمه بحق المخالفين.

السياسة المائية:

اما فيما يتعلق بالاستراتيجية المائية فالثابت ان الاردن من افقر دول العالم في مصادر المياه ورغم الجهود المشكورة لضبط الاستفادة من هذه المصادر التي ستبقى شحيحة اتمنى على الحكومة دراسة امكانية تحلية مياه البحر في العقبة واستغلال مادة الزيت الصخري المتوفرة لانتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة لادارة محطات تحلية الماء والسعي لاستحصال مساعدات ومنح دولية لتحقيق هذه المشاريع فالامن المائي هو اصل الامن الاقتصادي والزراعي ولا يقل اهمية عن امننا العسكري.

اذ احث الحكومة على متابعة النهج الذي بداه دولة الشهيد المرحوم وصفي التل في الاهتمام بالبيئة ارجو منها العمل بالقانون الحضاري الذي أقر من قبلنا لحماية اجوائنا من تلوث الدخان العادم من الحافلات والمصانع والحفاظ على مياهنا الشحيحة من التلوث من الكيماويات والمجاري ورعاية منتزهاتنا الجميلة من قذارة ولا ابالية بعض افراد المجتمع الانانيين الذين باعمالهم يثبتون ان الجهل هو عدو الانتماء الى هذا الوطن، وحماية مواقعنا الاثرية من السرقة والتدمير والتخطيط السياحي التجاري قصير النظر، اتمنى على وزارتي المياه والبيئة دراسة اثر بناء السدود الضرورية لجمع مياهنا بموجب

الميزان البيئي الدقيق للكائنات الحية من حيوان ونبات (Ecological Balance). متمنيا للسلطتين التشريعية والتنفيذية دورة عمل جادة ونجاح كبير اتوجه لله وللوطن ولمليكه بالشكر والعرفان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف:

دولة الرئيس في الحقيقة انا كنت قد اعتذرت عن القاء الكلمة ولكن دولة الرئيس بفضله وكرمه وضع اسمي في القائمة لكني اعتذر وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا. معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت:

لاعتبارات عديدة ارجو ان تسمح لي بان لا القي كلمتي اليوم.

الان بقي لدينا معالي الاستاذ معن ابو نوار يتفضل.

الدكتور معن ابو نوار:



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والشكر له تبارك وتعالى رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين. وبعد.

سيدي دولة الرئيس

سيداتي وسادتي

هذه الميزانية، مثل الحكومة التي صاغتها، تاريخية الاهمية. فهي ميزانية اكتمال نهاية الحرب، والبداية الاولية لحالة السلام، وهي معنية ببداية التحول من الاعتماد على المعونات الى الاعتماد على الذات الوطنية. وهي المصرة على المضي بالتصحيح الاقتصادي والاجتماعي، حتى نهايته المباركة، التي ستنقذ الوطن من الازمة الاقتصادية، التي لا زال يعاني من بعض عوارضها وهي تتصدى للامراض الاقتصادية السارية الاربعة: التعالي العجز في عن العمل العمل اليدوي، والفقر، والتضخم، والبطالة، الفعلية منها والمقنعة.

انها ميزانية سنة اخرى من الحيرة السياسية والاقتصادية في الحياة الدولية للامة العربية، ومن تراكم الحاجة المصيرية لبعث روح التفاهم الاخوي بيننا، وهي تواجه سنة اخرى من تردد المسيرة السلمية، على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، سبب محاولات التمطيط والتملص والتهرب التي تتبعها الحكومة الاسرائيلة. وهي تستقبل سنة اخرى من توقعات استمرا تخريب الاقتصاد العربي، المجاور للعراق الشقيقة، ومنه اقتصادنا المصاب اصابات بالغة نتيجة للحرب الاقتصادية الفتاكة، التي تشن

باسم هيئة الامم المتحدة، لتدمير النظام العراقي بواسطة وأد اطفال العراق الابرياء.

انها ميزانية سنة ندعو الله تعالى ان يعين حكومتنا على اجتياز كل يوم منها بالتوفيق والنجاح الذي نستحق ، وان يشفق علينا فيسقنا الغيث من رحمته وهو ارحم الراحمين.

هذه الحكومة الوطنية الاردنية العقول والقلوب العروبية المواقف يعرف كل نشمي منها ان وطننا الحبيب يواجهة في سنة ميزانيته هذه تحديات عاتية ومتغيرات متسارعة وحال عربي محير بين استمرار التشرذم العربي من جهة والتمحور الاقليمي من جهة اخرى، وقد ادت تلك الحيرة الى تغثر الهمة العربية حتى لم يبقى للمواطن العربي الذي يؤرقه الشوق لسماع ولو كلمة عربية عالية جماعية واحدة دفاعا عن قدس اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. الا كظم الغضب وضبط النفس منذ بداية هذه التسعينات العجاف الموجعة للذاكرة العربية.

غير هذه التحديات كثيرة ولكن هذا الوطن الطيب بقيادة شجاعة الهاشمي واما شعبه الوفي والذي ما تردد ابدا ولن يتردد في تقديم المزيد من مواقفه وتضحياته الغالية، عليه ان يلتفت في هذه المرحلة بالذات الى داخله ليبقيه القلعة المنيعة لأمته وشعاع الامل المنير للديمقارطية العربية الناهضة.

وفي ذلك تنتظرنا قرارات هامة جدا، قانون الانتخابات النيابية وموعد الانتخابات العامة، والحكومة البرلمانية او غير البرلمانية، وخصخصة المرافق التي يمكن تحويلها للقطاع الخاص دون المس بالامن الوطني وانتشار ماهو ممكن وضروري الى اللامركزية، وانهاء سياسة الدعم الشامل، والاصرار على تنفيذ سياسة ردع الهدر المألوف، ومحاربة ضياع المال العام بالاهمال او الفساد، ووضع الصيغة النهائية للتوازن بين اهمية الاقتصاد والدينار، واهمية انسانية الانسان بتفعيل وتحسين النظام الاجتماعي، يشبع اكبر قدر ممكن من حاجة قطاع ليس قليل من المواطنين، الى مستوى المعيشة الذي يكفل صحتهم وغذائهم ومأواهم وكرامتهم الانسانية.

واخيرا اعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتتناسب مع حاجيات السلام .. والقرن القادم.

نعم ميزانية نهاية الحرب، وبداية حالة السلام، ولكنها لم تهمل الحاجة الى تطوير وتنمية قواتنا المسلحة، وشحذ همتها، وحشد روحها المعنوية، وتأييد عناصر قوة الدولة لها، لتستطيع الدفاع عن الوطن، باسلحتها البرية والجوية والبحرية، وقوات الامن العام، وقوة المخابرات العامة، والدفاع المدني، هذه القوات المسلحة الاردنية المؤلفة من فلذات اكبادنا، وشغاف قلوبنا، وخيرة ابنائنا وبناتنا، والمنبعثة من اعماق هويتنا العربية الاسلامية، وامنه الداخلي والخارجي ويسعد كل مواطن منا سعادة كبيرة، وهو يلاحظ برضى وقناعة، بان الميزانية لم تبخل عليها بنفقاتها التي تستحق كل فلس منها، وتستحق الحكومة الشكر الجزيل على هذا

الموقف الشريف سياسيا، والشجاع ماليا، والعاقل اقتصاديا. لجميع الاسباب التي يعرفها كل عاقل مخلص للوطن، انه موقف نابع من ارداة الحسين العظيم، القائد الاعلى، الذي تجددت القوات المسلحة في عهده الباني، وبفضل عنايته وجهاده المتواصل لتدريبها، وتحسين مستواها، وتحديث اسلحتها ومعداتها، وتواصل اجيالها، حتى اصبح كل نشمي منها، من اقد اركانها وحتى احدث فتى منها، من الذين انضموا اليها بعد توليه قيادتها. حفظه الله واطال عمره.

دولة الرئيس

اخواتي واخواني الاعيان الكرام

الامن الوطني .. امن المواطن.. امن الوطن الداخلي والخارجي.. هو اول ، واهم، واعظم واجب من واجبات الحكومة. ومسؤولية الحكومة في المحافظة عليه مقدسة. ولا يفوت من يعرف نشامى هذه الحكومة سيدة فاضلة نزيهه شريفة، وسادة رئيسا ووزراء شرفاء امناء كرماء، وصدق ونظافة مواقفهم، وشجاعتهم السياسية، والخلقية، والادبية، يعرف جيدا انهم لن يحيدوا عن الدفاع عنها، ولن يتهاونوا في تنفيذها، ولن يهملوها لانهم يعرفون جيدا ان الدولة فاقدة الامن فاقدة كل شيء ولا تستحق ان تكون دولة، ولاتقدر ان تكون دولة.

الا انه بالرغم من ذلك لابد من اليقظة للحقيقة انه حتى مع الاهمال وعدم الاكتراث بل ومع الاستخفاف بنزوات التجني الفردية، وهلوسات الافتراء عليهم، وعلى القوات المسلحة، خاصة بعض فروعها المختصة بالامن الوطني الداخلي والخارجي فقد ارتفع طيش تلك النزوات حتى كاد يوقظ الانتباه الى مصدرها الحقيقي والبحث في نياته السودايه ، وما يبيته ضد الوطن وهو مصدر لا بد انه يهدف الى اصابة معنويات تلك القوات، وجهاز المخابرات الوطني منها بالذات اذ انه لايوجد مواطن يستحق هذا الاسم، لايقصد نقداً موضوعيا بل يتجنى ويفتري على اية سلطة سياديه، او قواته المسلحة عامة، وجهازها الاستخباري خاصة، والذي يشكل منها البصر والسمع والانتباه والفطنة والرؤية الصحيحة التي تحمي شرفه، وحريته وكرامته وممتلكاته وانسانيته وكل عزيز مقدس عنده.

لايخفى على أي عاقل في هذا الوطن الامن طهر قواتنا المسلحة من التدخل في الشؤون السياسية ولايخفى عليه سمعتها الحميدة الباهية، بين القوات المسلحة في العالم كله، خصوصا دورها المهم ومواقفها المشرفة ضمن قوات حفظ السلام العالمي التابعة لهيئة الامم المتحدة.. اخلاق ابنائها وبناتها.. شرفهم العالي. طاعتهم الشرعية الدستورية القانونية.. مقدرتهم الفائقة على تنفيذ ما يكلفون به من مهام ادارية امنية انسانية او حربية، امانتهم الصادقة في انتمائهم والتزامهم الوطني محافظتهم على سمعة الوطن الحميدة بين الامم معنوياتهم وشكيمتهم الرادعه، لكل من تخول له نفسه العدوان على امن الوطن الداخلي او الخارجي، وفوق كل ذلك ايمانهم العميق الذي لايتردد ابدا، بالاخلاص المطلق

لقائدهم الاعلى وشجاعهم الهاشمي، مما يؤهلهم لمحبة وثقة شعبنا الوفي لهم، وتقديره العالي لهم جميعا.

ان آنفة وكبرياء وثقة القوات المسلحة الذاتية وتقاليدهم واخلاقهم العريقة التي يعتصمون بحب الله وبها، تمنعهم من الرد على كل افتراء هرائي يوجه ضدهم، او الى سمعتهم الطيبة. انهم الاباة الصيد، الذين يسمون فوق اللغو والهراء، ولايأبهون للمتشنجين الذين لايريدون ان يعرفوا من الوطن او عنه الا ما يشفي غليلهم، على اهم وابهى واعلى منجزاته .. قواته المسلحة الشجاعة النبيله مفخرة كل اب وام عربي وعربية اردني واردنيه وعندما لايجدوا فيها عيبا ينهشونه تصور لهم عقد الكراهية في عقولهم وقلوبهم، ان مؤسستنا العسكرية والامنية ومخابراتنا الوطنية ودفاعنا المدني قمعيون عرفيون. وغيرها من النعوت التي تنطبق عليهم هم دون غيرهم.

دولة الرئيس

اخواني واخواتي

لقد وقع غيرنا في هاوية اهمال مكانه وهيبة وشكيمة ومعنويات قواتهم المسلحة وفي سعير التجني والافتراء على حكوماتهم ووزرائهم وقادة مؤسساتهم باسم الحرية والديمقراطية وهم الد اعدائها، فسقطوا جميعا صرعى الكوارث العاتية التي اصابتهم نتيجة لغياب دور القوات المسلحة عندما احتاجوا لمقدرتها وشجاعتها ووقفتها الوطنية، وتراكمت الكوارث عليهم نتيجة للتجني والافتراء على حكوماتهم ومؤسساتهم الوطنية، حتى عمت الفوضى علىارضهم نتيجة للزوات السياسيين من عشاق الذات والشخصيين الذين ضحوا بالمصلحة العليا للوطن مقابل مصالحهم فارتدت احقادهم عليهم.

اما نحن المجاهدون في سبيل الله شعب هذا الوطن"الطيب الطاهر، في وطن الاردنيين الاحرار الديمقارطيين وقائدنا شجاعنا الهاشمي حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما وقعنا في ما وقع فيه غيرنا، بالرغم من جميع التحديات العظمى التي واجهناها ودحرناها بوحدتنا الوطنية، وايماننا بطاعة قيادتنا الشرعية القانونية الدستورية الديمقراطية.. وبفضل حبنا العظيم لقائدنا وقواتنا المسلحة . ونتيجة طبيعية لصحوة وانتباه شعبنا العربي الاردني الفطن، الذي من اهم مناقبه السياسية التمييز بين الغث والسمين، بين الحق والباطل، بين الحقيقة والافتراء، وبين الوطني والدعي، والله اكبر.. والعزة والنصر لقائدنا الحبيب ،وجنده ابنائنا وبناتنا الغر الميامين وشعبنا الطيب الامين..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

وبعد ان استمع المجلس الكريم الى كلمات واراء ومداخلات الاخوة الاعيان الان جاء دور الحكومة ليرد دولة الرئيس ومعالي وزير الماليه، تفضل معالي الوزير:

معالي وزير الماليه:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد الله رب العالمين

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مجلسكم الكريم والى اللجنة المالية الكريمة ممثلة برئيسها ومقررها واعضائها على جهودهم المميزة التي بذلوها في دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والمالية والنقديه للحكومة ومشروع قانون الموازنة للسنة الماليه ١٩٩٧.

كما اود ان اؤكد حرص الحكومة على الاهتمام بكلمات الساده الاعيان وتوصيات اللجنة الماليه الكريمه والتي تناولت مختلف القضايا التي تهم المواطن في كافة ارجاء المملكة في رسمها لسياستها في مختلف المجالات وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ارجو ان استعرض فيما يلي بعض الملاحظات حول تقرير اللجنة المالية وكلمات الساده الاعيان المحترمين

الاعتماد على الذات وتحسين نوعية الاستثمار:

انطلاقا من حرص الحكومة على تحقيق الاعتماد على الذات بمفهومه الشامل وادراكا منها لاهمية النمو المتواصل للاقتصاد الوطني وتوازنه فان الحكومة جادة بالاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني والمتمثل بترسيخ السياسات الاقتصادية والماليه والنقديه والتي تهدف الى تخفيض عجز الحساب الجاري وعجز الحساب الجاري وعجز الموازنه العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على الموارد المحليه وبما يضمن تحسين مستوى الدخل للمواطنين وايجاد المزيد من فرص العمل من خلال زيادة الادخار المحلي والاستثمار وتحسين نوعيته وزيادة انتاجية راس المال المستثمر.

وقد اعتمدت الحكومة معايير محددة لاولوية استثمارها وزيادة نسبة تنفيذ المشاريع الرأسماليه حيث وصلت هذه النسبة الى ٩٠٪ لعام ١٩٩٦ وهي نسبة مرتفعة قياسا بالاعوام السابقة كما تبنت الحكومة سياسة الانفتاح والتكامل مع الاسواق العالمية وتعريض الاقتصاد الوطني للمنافسة الحرة. الامر الذي سيساهم في تحسين كفاءة استثمارات القطاع الخاص كما ان القوانين والتشريعات التي اقرت لتشجيع الاستثمار وتحرير التجارة ستساهم بصورة فعاله في توفير البيئة الملائمه والمناخ المناسب لزيادة العائد على راس المال المستثمر. وستواصل الحكومة اتخاذ المزيد من الاجراءات بهذا الصدد من خلال تعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة لمعالجة اية ثغرات او اختلالات تظهر خلال تطبيق القوانين مع المحافظة على التوجه الاعم وضمان زيادة الاستثمار وتحسين نوعيته.

اما فيما يتعلق بما ذكرته اللجنة الكريمة حول عدم دقة الارقام المتعلقة بالادخار المحلي فارجو ان ابين لمجلسكم الكريم ان نسبة الادخارات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٦ هي (١٠,٤٪) ، (١١,٨٪) و (١٢,١٪) على التوالي ويتوقع ان تبلغ نسبة هذه المدخرات لعام ١٩٩٧ حوالي (١٣,٨٪) وان ما ذكرته اللجنة الكريمة في تقريرها حول قفزة حصلت في الادخارات المحلية بين العامين ١٩٩٣و ١٩٩٤ انما كانت ناتجة فقط عن اختلاف في منهجية احتساب هذا الرقم حيث كان يعتمد جزءا من قيمة الصادرات الخدمية في الحساب التجاري حيث كان يعتمد جزءا من قيمة الصادرات الخدمية في الحساب التجاري قبل عام ١٩٩٣ الامر الذي كان ينعكس سلبا على حجم الادخارات المحلية وهذا كان يخالف التصنيف الدولي مما استوجب اعادة احتساب ارقام الادخار المحلية بصورة مطابقة لتصنيف الدولي كما هي وارده اعلاه.

مرتكزات الموازنه العامه:

ان الحكومة تثمن للجنة الماليه تأييدها لكافة المرتكزات التي تبنتها الحكومة في وضع مشروع قانون الموازنه العامة للسنة الماليه ١٩٩٧ والاصلاحات الهيكليه للاقتصاد الوطني التي تنفذها الحكومة، وارجو ان ابين اصرار الحكومة على تصويب الاوضاع الماليه للؤسسات العامة المستقلة من خلال تحسين الاداء وتمكينها من استرداد الكلفة مقابل الخدمة التي تقدمها على اساس الكفايه في استخدام الموارد كما ستواصل الحكومة تنفيذ منهجية موازنة البرامج والاداء لكافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة وذلك لضبط الانفاق العام وربطه بالاداء والانجاز.

هذا وتتفق الحكومة مع اللجنة الماليه في ضرورة تخفيض عجز الموازنة لعام ١٩٩٨ بما لايتجاوز ما نسبته (٢,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي من خلال بذل الجهود اللازمة لضبط النفقات العامة وزيادة تحصيلات الايرادات المحلية حيث استمرت الحكومة في مكننة كافة الوزارات والدوائر الحكومية المتعلقة بالتحصيل وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة لها وربط الحوافز المالية بكفاءة التحصيل لتحقيق هذه الغاية.

كما تتفق الحكومة مع اللجنة الماليه في توجهها نحو تعزيز الروابط الاخوية مع الدول العربية الشقيقة وزيادة التعاون والتنسيق معها من خلال زيادة حرية راس المال والعماله بين هذه الدول والاستفادة القصوى المتبادلة من المكتسبات التقنية وتسهيل انتقال السلع والخدمات مع هذه الدول وارجو ان اوكد لمجلسكم الكريم ان الاردن بقيادته الهاشمية الحكيمة سيبقى على الدوام بلد كل العرب ولن يتردد او يتوانى في السعي نحو تحقيق التكامل العربي بكافة انماطه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان الاردن يسعى دوما لتحقيق هذا الهدف وساند كل جهد عربي في هذا الاتجاه.

شبكة الامن والسلامة الاجتماعية:

لقد اشارت الجنة الماليه لمجلسكم الكريم في السنوات السابقة الى ضرورة قيام شبكة امن وسلامة اجتماعية لمعالجة الاثار الاجتماعية المترتبة عن تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والتي يتأثر بها ذوي الدخول المتدنية وقد قامت الحكومة باسع لإنشاء مثل هذه الشبكة في السنوات السابقة وتم بلورتها في عام ١٩٩٦ من خلال المحاور الرئيسية المتمثلة بالتدريب والتأهيل، والاقراض وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، وتوفير البنية التحتيه الملائمة للمناطق الاقل حظا، وتوفير المزيد من فرص العمل وسيتم تمويل هذا البرنامج من مصادر محليه ومنح من الدول الصديقة هذا وقد تم رصد مبلغ (٧,٠) مليون دينار كنواة لهذه الشبكة اضافة الى ما تم تخصيصه لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ووزارة التربية والصحة والتنمية الاجتماعية لزيادة اعداد المستفيدين من خدمات هذه الوزارات والصناديق، كما ارجو ان انوه الى نشاطات صناديق وجمعيات العمل التطوعي في القطاع الخاص التي تعتبر رديفا مهما لهذا البرنامج.

دعم المواد التموينيه

ارجو ان اوكد لمجلسكم الكريم ان ما تم تخصيصه لدعم المواد التموينيه والدعم النقدي للقمح في مشروع قانون الموازن العام لعام ١٩٩٧ والبالغ (٧٢,٠) مليون دينار قد تم تقديره على اساس الدعم النقدي المباشر الذي خصص لهذا الغرض وعلى اساس معدل الاسعار السائده للسلع التموينيه المدعومه الاخرى، كما ارجو ان ابين لمجلسكم الكريم ان انسحاب وزارة التموين من استيراد المواد التموينيه لصالح القطاع الخاص سيساهم الى حد كبير في ايجاد جومن المنافسة يودي الى اثار ايجابية تنعكس في النهاية لصالح المواطنين وسوف يقتصر دور هذه الوزارة على مراقبة الاسعار وجودة السلع المستوردة وتوفير المخزون الاستراتيجي للملكة وتويد الحكومة في هذا المجال راي اللجنة الماليه بان يقتصر الدعم النقدي للقمح على مستحقيه فقط.

المديونيه والتمويل الخارجي

لقد نجحت الحكومة في تخفيض المديونيه كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي ويجب التاكيد هنا على ان التقييم الدولي للمديونيه لاينظر الى حجم المديونيه بالارقام المطلقة وانما كنسبة الى الناتج المحلي وذلك لافساح المجال للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان اللازم.

اما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي الميسر الذي يمكن ان يتوفر للاردن فاننا نعتبره فرصه جيدة يجب اغتنامها لتمويل مشاريع البنيه التحتيه اللازمة لدعم الاستثمار باسرع وقت ممكن حيث ان كل تاخير في تنفيذ هذه المشاريع سوف يزيد من كلفتها، علما بان التمويل الخارجي المقدم للاردن يتميز بمعدل فائدة متدن وفترات سماح وسداد طويله الامر الذي قد لايتكرر في

المستقبل اضافة الى ان خدمة الدين الخارجي كنسبة من اجمالي الصادرات هي في انخفاض مستمر ما يجعل عبء المديونيه في حدوده الامنه.

التخاصيه

ان الحكومة مستمره في اعتماد سياسات تساهم وبشكل تدريجي بخصخصة الاستثمارات الحكومية وتخفيض حجم القطاع العام وذلك لزيادة كفاءة الاستثمار وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن والمستثمر والتوسع بها دون تحميل الخزينة اية اعباء اضافية. وقد اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات بهذا الشان حيث تم تحويل سلطة الكهرباء الى شركة عامه وكذلك مؤسسة الاتصالات التي سيتمم طرح جزء من اسهمها للبيع في اللسوق العالميه قبل نهاية عام ١٩٩٧ لغايات توفير المزيد من التمويل الاضافي والخبرة الفنيه المتقدمه في مجال الاتصالات، وقد تم اجراء الدراسات اللازمة لذلك للسير في هذه العمليه. هذا وقد تم طرح عطاء الهواتف العموميه للقطاع الخاص وعطاء رخصة النداء الالي وكذلك سيتم طرح عطاء للهواتف الخلويه بحيث يتم تغطية معظم مناطق المملكه بهذه الخدمة.

كما تجري الدراسات لخصخصة مؤسسة سكة حديد العقبة في ضوء زيادة الطلب العالمي المتوقع على الفوسفات في السنوات القادمه وما تحتاجه هذه المؤسسة من استثمارات كبيره من خلال القطاع الخاص لتخفيف العبء عن الدوله، كما تجري دراسات لانشاء شبكة نقل ركاب بالقطارات لبعض مناطق المملكه يتولى القطاع الخاص مهمة انشاءها وتشغيلها.

السياحة والاثار العامه

تولي الحكومة قطاع السياحة جل اهتمامها لهذا القطاع من اهمية نسبية في الناتج المحلي الاجمالي وتغذية هذا القطاع لميزان المدفوعات بالعملات الاجنبيه. هذا وقد اقر مجلس الوزراء استراتيجية محدده حول السياحة والاثار تقوم على المرتكزات التاليه:

١- تطوير المواقع السياحية والاثريه

٢- تصنيف المواقع السياحيه والاثريه وتلميتها وفق سلم اولويات.

٣- توفير البنيه التحتيه لهذه المواقع.

٤- زيادة التعاون مع الدول المانحه والموسسات الدوليه في صيانة المواقع الاثريه والحفاظ عليها.

٥- توفير الايدي العامله اللازمه لهذا لقطاع من خلال التوسع في التعليم والتدريب الفندقي.

٦- تحديث التشريعات والقوانين الراميه الى تنظيم قطاع السياحة والمحافظة على الاثار العامه.

٧- ترويج وتسويق الاردن كبلد سياحي غني بالمواقع الاثريه والتراثيه.

٨- تشجيع السياحة الدينيه المتزايده خاصة لرعايا الدول العربيه والاسلاميه الشقيقه.

٩- التوسع في انشاء الفنادق حيث يتوقع ان

يبلغ عدد الغرف الفندقيه مع حلول علم ٢٠٠٠ حوالي (١٨٠٠٠) غرفه فندقيه.

التعليم والتدريب

ان الحكومة تتفق مع اللجنة الماليه الكريمه اهتمامها بالتعليم والتدريب الذي هو اساس التقدم والنجاح، هذا وتولي الحكومة قطاع التعليم والتدريب اهمية خاصة من حيث:

١. توفير المخصصات اللازمة لانشاء المدراس والتوسع بها مع التركيز على التعليم المهني.

٢. العمل ما امكن على ربط مخرجات التعليم مع حاجة السوق.

٣. تطوير المناهج والكتب المدرسيه.

٤. تدريب المعلمين بما يكفل الارتقاء بالعمليه التربويه والتعليميه.

كما تتفق الحكمة مع اللجنة الماليه الكريمه بضرورة وضع برنامج اولويات لدىات الحكومة على التعليم بحيث يتم التركيز على التعليم الاساسي وهو الاهم في العمليه التربويه والتعليميه ثم التعليم الثانوي والتعليم العالي.

اما فيم يتعلق بالتعليم العالي فان الحكومة تتفق تماما مع توجهات اللجنة الماليه الكريمه على ضرورة رفع مستواه من خلال اعادة هيكلته واسترداد جزء اكبر من كلفته وبما لايحرم الطالب غير المقتدر من الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

وانطلاقا من حرص الحكومة على نوعية التعليم سواء الحكومي منه او الخاص فانها بصدد تحديث حزمة القوانين المتعلقة بذلك كقانون التعليم العالي وقانون الجامعات الرسميه وقاون الجامعات الاهليه كما تتجه الحكومة لانشاء هيئة اعتماد مستقله بقانون بهدف وضع معايير لضبط نوعية التعليم العالي على غرار ما هو مطبق في الدول المتقدمه.

اما بالنسبة الى تدريب وتأهيل الكوادر البشريه فان الحكومة تركز في سياستها على التعليم المهني بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال التدريب وتصميم البرامج والدراسات التدريبيه الفنية الشامله.

الاداره العامة والاصلاح الاداري

تسعى الحكومة لتخفيض حجم القطاع العام والبطاله المقنعه فيه حيث جاء مشروع قانون الموازنه العامه لعام ١٩٩٧ بعدد محدود جدا من الاحداثات الفنيه الجديده، كما قامت وزارة التنميه الاداريه بوضع خطة شامله لاعادة تاهيل وتدريب الكوادر الادرايه تعتمد المسار التدريبي للموظفين ووضع هياكل تنظيميه جديده للوزارات الحكوميه ووصف وظيفي جديد بالتعاون مع معهد الادارة العامه وذلك لزيادة انتاجية الادارة الحكوميه والحد من الترهل الاداري.

كما عززت الحكومة دور ديوان الرقابه والتفتيش الاداري من خلال افتتاح فرعين له في شمال المملكه وجنوبها، كما يقوم ديوان الخدمة المدنيه بدراسة نظام التوظيف المعمول به حاليا بالتعاون مع الجهات ذات العلاقه للخروج بتصور واضح ومحدد يحقق العداله والكفاءة معا.

المياه والبيئة

ان محدودية موارد المياه في المملكة تتطلب جهدا وطنيا للمحافظة عليها من حيث الكميه والنوع وقد قامت وزراة المياه والري باستبدال شبكات نقل المياه المفتوحه في وادي الاردن بشبكات مغلقة كما تم استبدال العديد من شبكات توزيع المياه في مدن المملكه وذلك لتخفيض نسبة الفاقد منها، وتسعى الحكومة الى زيادة مصادر المياه من خلال انشاء السدود ومشاريع الحصاد المائي حيث تم توفير المخصصات اللازمه في مشروع قانون الموانه العامه لهذه الغايه.

وفي مجال التلوث البيئي فان الحكومة مستمره في تحسين نوعية المياه المكرره من محطات التنقيه كما وان الحكومة تدعم المؤسسات البيئيه في اعمالها ومشاريعها لتحقيق هذا الغرض.

صيانة الطرق

تشارك الحكومة اللجنة الماليه الكريمه الراي في ضرورة التركيز على صانة الطرق واعادة انشائها كونها تشكل استثمارا وطنيا يجب المحافظة عليه وادامته بالصورة الامثل وايمانا من الحكومة بأهمية صيانة الطرق فقد قامت وزارة الاشغال العامه تنفيذا لتوصيات مجلس الامه باجراء مسح ميداني لكافة الطرق في المملكة وتم وضع خطة اولويات لصيانتها، وحيث ان مبالغ الصيانه المطلوبه سنويا قد لايمكن توفيرها بالكامل من الخزينه فان الحكومة تتجه نحو انشاء صندوق خاص بصيانة الطرق يتم تمويله من مصادر محليه وخارجيه لتوفير التمويل اللازم لصيانة طرق المملكه والمحافظة عليها.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

اما بخصوص توصية اللجنة الكريمه في ضرورة تجزئة الفصل المتعلق بنفقات مجلس الامه وبما ينسجم مع احكام الماده التاسعة ستقوم دائرة الموازنه العامة بتنفيذ ذلك عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٨.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وفي الختام لا يسعني الا ان اتقدم من مجلسكم الكريم بالشكر والتقدير مثمنا جهود اللجنة الماليه الكريمه والساده الاعيان الافاضل على ملاحظتهم وتوصياتهم البناءه حول مشروع قانون الموازنه لعام ١٩٩٧ مؤكدا لمجلسكم الموقر على استمرار الحوار الهادف بين السلطتين التنفيذية والتشريعيه لما فيه خير هذا الوطن ورفعته في ظل قائد المسيره ورائد الامة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الامين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا لمعالي وزير الماليه، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء:

شكرا دولة الرئيس. ساحاول ان اختصر بأقصى ما يمكن من اختصار من خلال تناول المواضيع بشكل عام ومن خلال عناوين رئيسيه.

بسم الله العلي القدير

دولة الرئيس

حضرت الاعيان المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

لقد تلقت الحكومة تقرير اللجنة الماليه لمجلس الاعيان وامعنت بدراسة بما يستحق من عناية وتقدير، وارى من الواجب ان اتوجه من اللجنة الكريمة رئيسا ومقررا واعضاء بالشكر على تقريرها الوافي، وما احتواه من افكار ومبادئ، وتوجهات وطروحات مثمنا الاراء السديدة التي اشتملت عليها مداخلات الاعيان الذوات التي استمعنا اليها اليوم.

ان هذه الموازنة تجئ يا دولة الرئيس في ظروف اقليميه ودوليه تعلمونها وتقدرونها، فعلى الصعيد الدولي تتوسع التحالف الاقتصاديه، وتتبلور الاسواق الاقليميه، او العابرة للمحيطات، وتزداد عولمة التجارة الدوليه، والمواصفات والمعيير وتزداد سهولة انسياب التجارة دون حواجز.

واقليميا عقد مؤتمر برشلونه، واستمر الحوار ضمن الدول المشاطئه للبحر الابيض المتوسط، وعقد المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة.

وسياسيا عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة بعد طول انقطاع، وتعثرت عملية السلام على المسار الفلسطيني، وتوقفت او كادت على المسارين السوري واللبناني وعادت المنطقة لحقبة التوجسات والشكوك وعدم التيقن.

وعلى المستوى العربي بدات خطوات ايجابيه وان كانت متواضعه نحو احياء التعاون العربي، سياسيا واقتصاديا وتجاريا واسهم بلدنا الاردن بفضل رعاية القائد وتوجهاته فى هذه الخطوات مبادرا او مشاركا او مضيفا، والامل كبير ان تتسع الخطى وتزداد ثقة وثباتا.

وفي هذا الصدد سوف تستمر الجهود للعمل الى احياء السوق العربية المشتركة، وتوثيق الصلات بين المؤسسات الاقتصاديه النوعيه كجمعيات رجال الاعمال والبنوك، والاسواق الماليه ومؤسسات المواصفات والمقاييس والبحث العلمي والنشاطات القطاعيه المختلفة.

وسيستمر السعي للوصول لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي ز الحصول على العضوية الكامله في منظمة التجاره الدوليه.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

اسمحوا لي ان ابدي بعض الاستجابات على ما تفضلتم به من اراء في صلب التقرير او مداخلات الاخوان الذين شاركوا في النقاش هذا اليوم.

المبادئ والسياسات العامه

١- ان الموازنه حاولت جاهدة ان تحقق المواءمة المنشودة بين الطموحات التنمويه والمحددات الماليه.

٢- وحاولت الموازنه ان تحقق المواءمة بين الانجازات الاقتصاديه من جهة واحوال المواطنين المعيشيه، والاقتراب من العداله الاجتماعيه من جهة اخرى، وسعت الحكومه الى محاذرة معاناة فئات الشعب من وقع الاصلاح الاقتصادي.

٣- واستهدفت الحكومة نفس الغايات التي رسمتها حركة التصحيح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٨٩ من خفض الموازنه وتعظيم النمو، وصيانة استقرار العملة الوطنيه، وزيادة المدخرات الوطنيه، وزيادة الاستثمار وتعميم مطارحه، وخفض حجم الادراة الحكوميه وشحذ نجاعة ادائها، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاقل من التدخل في حركته، والاستمرار في جهود الخصخصة، ووضع الضوابط للحيلولة دون تركيز الملكية بايد قليله، والاستمرار بسياسة الشفافيه والعلنيه والمحاسبيه في الاداء، لضمان النظافة وثقة الشعب.

وقدمت الحكومة رزمة التشريعات التي وعدت بها كقوانين التجارة، والجمارك والسوق المالي وصيانة اموال الدوله ومن الاحتكار وتوحيد الرسوم والضرائب.

شبكة الامن الاجتماعي

ان موضوعي الفقر والبطالـه ما زالا يستحوذان على تفكيرنا. وقد قامت الحكومه بوضع استراتيجيه متكامله تتضمن ما يلي:

- وضع خطة شامله ستكلف ٤٠٠ مليون دينار خلال ست سنوات زيادة عما هو مقرر سابقا.
- اعادة هيكلة شامله لعمليات المعونه الوطنيه.
- توفير البنى التحتيه الماديه والاجتماعيه للمناطق الاقل حظا وانشاء صندوق لهذا الغرض.
- الاهتمام خصوصا بالمخيمات.
- تحسين كفاءة شبكة التمويل.
- انشاء صندوق لتأهيل الفقراء والعاطلين عن العمل.

دعم المواد التموينيه

يهمني ان اوكد المبادئ التاليه:

- ان اعادة النظر في سياسة الدعم يجب ان تراعي حصر الدعم في نطاق الذين يحتاجونه.
- الاتجار بالمواد التموينيه هو عمل تجاري وهو حق للقطاع الاهلي حصرا.
- ينحصر دور وزارة التموين بالمراقبة النوعيه، وبتأمين المخزون الاستراتيجي ومنع الاحتكار.

دقة الحسابات الوطنيه

- تؤمن الحكومة ان التخطيط السليم متعذر ان لم يستند على حسابات صحيحه وشفافه وموثوقه.

التخاصيه

- ستستمر جهود الحكومة في خطى وئيده ومتزنه ومعلنه لاعادة النظر في ملكية بعض

الانشطه الاقتصاديه كالاتصالات ، الكهرباء، والنقل ، وغيرها.

وكما اسلفت فاننا عازمون على الحرص ان لايرث احتكار الافراد احتكار الحكومة، وسوف نولي عناية لسلامة وعلنية عمليات بيع الاسهم او الحصص، وتقييم الموجودات وبصورة قابله للمحاسبة والمساءلة.

القطاع الزراعي

سنظل نحرص ضمن الامكانات على تطوير هذا القطاع والنهوض به، بصورة شموليه بما في ذلك الناشطين في القطاع الزراعي، والملكية الزراعيه، والمدخلات، والتسويق، والمواصفات الصحيه، والثروة الحيوانيه، وعمليات الري، والبحث العلمي.

ويجب ان تظل النظرة الاستراتيجيه لهذا القطاع الهام انه قطاع اقتصادي، وقطاع اجتماعي بصورة لا مثيل لها في أي قطاع اخر.

القطاع السياحي

تقدمت الحكومة بتشريعات تستهدف تنظيم القطاع، واسناده بكل الأمكانات وخصوصا السياحة الثقافية والدينيه والعربيه وسمة القطاع نشاط متأجج في الانشاء والترويج والتدريب والتوعيه.

التعليم والقوى البشريه

ان الانجاز الاكبر في حياة بلدنا دون أي شك هو هذا القطاع.

ومن طبيعة الامور ان يظل الاهتمام قائما على رعاية كفاءة التعليم ونوعيته، بعد ا نتحققت معجزة انتشار التعليم لهذه المستويات الملفته للاعجاب. واريد ان اعقب على بعض المداخلات في موضوع التعلييم فاقول ان مخرجات التعليم والتي قد تكون قد اصبحت عبئا على الوطن في بعض التخصصات مرده هو في عدم قدرة الجامعات الرسميه على الاستجابة للكم الهائل من طلبات القبول والتي تتجاوز قدرات الجامعات الرسميه من حيث التجهيز والتأهيل والتمويل وهذا يستدعي منا وقفه ومراجعه صادقة للتعليم الجامعي واعادة هيكلته من جميع جوانبه اما الجامعات الخاصة والتي هي بالفعل اردناها ان تكون مقصدا علميا لابنائنا وابناء اشقائنا وهي محل الاعتزاز والافتخار واذا كانت الجامعات الخاصة اليوم مشغولة بالدفاع عن نفسها بدل قيامها بواجبها فان ذلك يشكل حالة لابد من الخروج منها ولن نسمح ابدا بالاساءة الى مؤسساتنا التعليميه من خلال الاحكام المسبقة والشعارات الغوغائية والحسد الشخصي وسنحمي المؤسسات الكفؤة والمؤهلة والمسؤولة من خلال التشريعات ونأمل ان يكون في مشروع قانون هيئة الاعتماد ومساهمة في هذا المجال وفي حق الحرية في التعبير والحق في المشاركة، المشاركة في المسؤولية في الهم الوطني فهي حقوق مكفولة نحترمها ليس كحق فحسب بل كواجب وطني ندعو لممارسته من الجميع ونريده ممارسة بالارادة وبالفعل بعيدا عن الشعارات وعن الحماسيات.

الاصلاح الاداري

ان الجهاز الاداري الذي يقوم بكل ما سلف من اهداف وسياسات، وهو اداة التغيير الشامل، ولهذا فهو واحد من هموم النهضة المرجوه، ونرى انه اذا قيض لهذا الوطن عنصران : ادارة حكومية ناشطة ومتطورة ومؤهلة، وقطاع خاص كفء ومتطور فلا يمكن تصور امكانية للاخفاق.

وعليه فأن الحكومة ترى المعالجات التاليه:

- الحجم المناسب للجهاز
- اختيار الجهاز على اساس الكفاءة وليس الاساس الاجتماعي
- تقنيات متطوره
- حوافز ماديه حقيقيه
- نظافة في الاداء

ولقد اقرت الحكومة المسار التدريبي الموازي للمسار الوظيفي بحيث يلزم كافة الموظفين باجتياز دوره او برنامج وفقا للمسار المذكور وسيتم العمل بهذا ابتداء من هذا العام كما انتهت وزارة التنمية الادراية انتهت انجاز وصف وتصنيف الوظائف كلها وسيتم تعديل نظام الخدمة وفقا لذلك وبما يضمن التعيين على اساس الكفاءة والجدارة في ذات الوقت فأن تقييم الاداء ووضع معايير رقابيه واضحة هو محل اهتمامنا الان.

اما في القضايا الاستثماريه والتي اثارها بعض الاخوة الزملاء، المناخات الاستثماريه والقلق من عدم استجابة الاجهزة الحكومية للمحفزات التشريعيه التي اقرت نعترف بوجود تعقيدات مردها لسلوكيات، سلوكيات تتعلق بالنفوس وليس بالنصوص ونحن نسعى بشكل مكثف على تطوير وتحسين الاداء من خلال المتابعة الحثيثة في مواقع المسؤوليه وقد تحقق بعض النجاح وان لم يرقى الى المستوى المطلوب.

هذه قضية مهمة وسياسيه في برنامج النهوض وتحتاج الى جهد الجميع بالتوعية والتحفيز وبالعقاب والثواب ان لزم ولن نيأس امام بأس الرافضين والمتمنعين.

مؤسسة الضمان الاجتماعي

ان اموال هذه المؤسسة وقف للمشتركين فيها وليست اموالا حكوميه، ونرى ان اهدافها يجب ان تقتصر على تحقيق مصالح المشتركين فيها ورعايتها دون اعتبار اخر.

الامن الوطني

ان تطوير ورعاية القوات المسلحة والاجهزة الامنية الوطنية، هي واجب وطني اولا واجتماعي ثانيا وتنموي ثالثا.

وسنظل نأتمر بأمر القائد برعاية هذه الاجهزة الوطنية بكل طاقة ممكنه، وستظل رايات الحسين وجيشه المصطفوي مرتفعة وترتفع اكثر، وقواتنا سياج الوطن، ودرع نفتديها بمثل فدائها بالمهج والارواح، وسنظل نحيطها بكل مشاعر الفخار والاعتزاز والتقدير.

حضرات السيدات والسادة الاعيان المحترمين احيانا تتداخل الامور وتتشابك الى درجة

يصعب معها الوصول الى تصور مشترك، او فهم متبادل اوتحديد لاولويات كل مرحلة، فتتراكم الاخطاء والاحقاد والمخاوف وتغيب الاسئلة الصحيحة والاجواء السليمة بحيث تصعب معرفة وجوه الاختلاف والالتقاء بدقة وموضوعيه، وحين تكون القوى متحالفه او على خصام يتداخل الجو ويغلب عليه الاني والطارئ وتميزه الشطاره والمناوره.

ولذلك فقد كنت دوما اقدر سلفا ان بعض ما اعرضه من تصورات يختلف مع تصورات اخرين، وان تصورات كل منا تظل متاثرة بموقفه وموقع نظره ومنهجه في الاجتهاد.. مطمئنا دائما وابدا ان اختلاف التصورات مفيد في البحث عن الحقيقة التي يمتلكها احد متفردا.

ولكنني هنا ومن على هذا المنبر اقول اننا جميعا حكومة ومجلس اعيان (مجلس الملك الخاص) نشترك في روية واحدة نفرق فيها بين محاولة اصلاح المسار والاختلاف حول جزئيه هنا، او جزئية هناك، وبين محاولة المعارضة من اجل المعارضه، مما يبعث على الاعتزاز واجل الاحترام، ولقد كنتم هكذا دوما فما يصدر عنكم فانما يصدر عن ضمير وعن ولاء وانتماء، وعن علم وموضوعيه، ضمن رؤى اخلاقيه لاتوجهها قيم التاريخ فحسب بل ورؤى المستقبل.

فالحوار ان لم يكن له هدف محدد وبين اطراف لها مصداقيتها وافكارها وفعاليتها، وحول الاسئلة الاساسية التي تشكل هموم المرحلة التي نعيشها ومتطلباتها ومقتضيات المستقبل الذي نبتغي، لن يكون ذلك الحوار في احسن الحالات الا ترفا فكريا او جدلا عقيما.

والاسئلة التي نطرح معا واحدة:

هل لدينا الاستعداد لاعادة النظر ومراجعة الاولويات؟ هل لدينا الصدق في العزم والشجاعة في الحزم، والروية والقدرة على استيعاب روح العصر وضروراته لنواجه الاوهام والرغبات بالوقائع والحقائق..؟

هل لدينا البرامج للارتقاء وتطوير الوقائع والحقائق..؟هل لدينا الارداة لنقوم بما علينا من واجبات والتزامات تتجاوز الاني والعارض، ولا تستهدف عواطف الناس بالتفريغ والتحريف بل بالتغيير..؟.

والجواب نعم. لدينا كل ذلك. واقول انكم من خلال اللجنة الماليه، ومن خلال ملاحظات ومداخلات السيدات والسادة الاعيان، قد توحدتم مع ارادة الفعل والتغيير لدينا جميعا، فسياسة الحكومة لاتقوم على اساس الرغبة وانما فالقضية ليست قضية رغبة وانما قضية حاجة موضوعيه..

والوطن امام خيارين:

الاعتماد على الذات، سبيلنا الى ذلك الاقتصاد بمعناه الواسع من حيث الاستخدام الامثل للموارد، والترشيد، واما التبعية... حيث لا تنفع عصبية ولا تعدديه لا سمح الله. لقد ظن البعض ان الحكومة قد ارتكبت خطأ من خلال التوهم ان رد الفعل لقرارها التصحيحي لن يكون بذلك الحجم وان الازمة لن تصل الى ما وصلت اليه واقول: ان الحكومة لم تتوهم ذلك، بل قدرت ذلك وتحملته. لان التقدير الاهم هو تقديرنا ان رد الفعل وحجم الازمة سيكون بحجم الكارثة اذا لم نتصدى لمشكلة بدات تتفاقم، تقديرنا مثلما هو تقديركم وهنا استند الى العقل مثلما الى الرقم والمنطق، لم تتداخل فيه الوقائع مع الاوهام ولا الحقائق مع الرغبات..

نعم كانت مواجهة او ربما خطوة على طريق المواجهة. فانت لن تصحح الا اذا ادركت الاخطاء. ولن تواجه الا اذا تعرفت على الاخطار. ولن تنفعل الا امام سوء الفعل.

وبحمد الله نجحنا معا ونجح الوطن، وانتصر الوعي الاردني، حيث توالى توالد الصيغ والوقائع والافكار التي تصب في خدمة الهدف الاساسي: وهو العمل الوطني لتحقيق مجتمع النماء والعدالة والكفايه.. مجتمع الاعتماد على الذات ومجتمع العودة الى تراب هذا الوطن الغالي.. ضمن برنامج مرحلي تدريجي.. تراكمي.

السيدات والسادة، هناك خريطة سياسية اقتصادية ترسم للمنطقة.. دورنا هو ان نحدد موقعنا لا ان نترك للاخرين ان يحددوا موقعنا على هذه الخارطة.

الاردن بعزمكم وعزم كل الاردنيين سيظل ابدا لاعبا حكيما. ولن يكون ملعبا للاخرين.. ايا كانوا.. فنحن الا نرضخ ونهنئ انفسنا بالواقعية، ولا نعاند ونعزي انفسنا بالتزاماتنا المبدئية، والحكومة معكم ومنكم ولن تترك القليل حتى يكثر، والصغير حتى يكبر، والخفي حتى يظهر، ولن تؤجل فعل اليوم الى غد فيحل بنا ما لا يحمد واكثر.

في العلاقات العربية، خطابنا القومي الهاشمي، واضح وضوح الشمس وجهد الحسين ومسعاه المبرر الدائم، هو معلم قومي ومثل نمودجي فنحن من لم يسع الينا سعينا اليه، يدنا ممدودة للجميع، وجهنا عربي وتوجهنا عربي، ضميرنا عربي نحترم المصالح والمطامح الوطنية لكل دولة عربية ونرفض التبعية والمطامع الاقليميه.

نعم لمن يريدنا شركاء : لا والف لا لمن يريدنا اجراء وعملاء! ولنعتز ونفتخر بان مستوى العلاقات الاردنية العربية على كافة الصعد السياسية والانسانية هي في المرتبة الاولى في أي تقييم موضوعي معتمد.. حتى التجارة البينية العربية التي نريدها ان تؤسس لحالة التكامل والتكافل العربي، فان حجم تجارتنا مع الدول العربية هي الاكبر نسبيا مع أي دولة عربية اخرى.

ان استعادة الثقة بين العرب واقامة السلام العربي العربي واحياء التضامن العربي هدف نسعى الى تحقيقه ونقف وبكل قوة مع الحق العربي في فلسطين وفي لبنان والجولان مثلما نقف الى جانب الحق العربي في الجزر العربية الاماراتيه.

ونطالب ونسعي الى رفع الحصار عن

الشعوب العربية في كل مكان ونحن مع الشعب العراقي والليبي حالنا مع الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية.. نرفض سياسة الحصار والتجويع والترويع تحت أي مبرر كان.. وهكذا شأننا دائما وابدا.

دولة الرئيس

حضرات الذوات الاعيان المحترمين

ستظل هذه الحكومة تأمل بان تستمد العزم من تشجيعكم لها، وبامدادها بالمشورة والراي السديد، وستعطي تلك الاراء كل الاجلال والاحترام اللائق بها وستظل تعود اليكم طالبة النصح والتأييد، وفاء بما عاهدنا الله عليه كل في موقعه، من اخلاص للوطن واحترام للدستور، وخدمة للقائد الحسين العظيم حفظه الله ورعاه.

مرة اخرى العبرة بما نقدمه للوطن والناس لا بما يقدمه الناس لنا، وبتقييم التاريخ وليس بانفعال الحاضر، سلاحنا نهج الحسين، شجاعة الفكر.. وجسارة الفعل.

هذا شأن الاردنيين الصابرين واعيانهم المحترمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا دولة الرئيس.

والحقيقة بعد هذا الجواب فان المجلس والحكومة في خندق واحد وعلى صعيد انتماء للوطن وولاء للقائد وحرصا على مصلحة الاردن، معالي ابو هشام.

السيد احمد الطروانه:

بما اننا اطلعنا على جدول النفقات والواردات واطلعنا على القانون فأنني اقترح ان نعفي المقرر من القراءة وان نصوت على الفصول فصلا فصلا وهذا لا يحتاج الى اكثر من اربع دقائق وارجو ان انبه الى الاقتراح الذي تقدمت به وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

الان امامنا قانون الموازنة ومعالي ابو هشام يقترح اعفاء المقرر من تلاوة مواد القانون وان يطرح على المجلس التصويت على الموازنة بقانونها وموادها كلها.

هل يوافق المجلس الكريم على قانون الموازنة وارداتها ونفقاتها.. السيد المقرر.

السيد المقرر:

لابد سيدي من التصويت على بنود الايرادات والفصول، اذا اذنت لي سناخذ القانون مادة مادة دون تلاوته، ونصوت عليه مادة مادة ونقرأ الايرادات بالتفصيل ونقرأ النفقات بالتفصيل.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

الاصل ان نبدأ بالفصول فصلا فصلا ثم يأتي القانون ثانيا وليس بالعكس.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده:

الاصل ان نصوت على الفروع ثم نأتي الى الاصل بالنتيجة لانه اذا اقرينا الان مواد القانون يكون من العبث ان نعود ونقر الفصول او نصوت عليها. لذلك نبدا بالفصول ثم ننتهي بالاصل.

دولة رئيس المجلس:

معالي ابو هشام.

السيد احمد الطراونه:

النظام الداخلي ينص على الذي تفضل به الاخوان ولكنه يقول: الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك. أي ان للمجلس الولاية ان يعفي المقرر من كل شيء وهذا نص النظام الداخلي.

دولة رئيس المجلس:

الاخوان يقولون ان الفصول يصوت عليها ثم يصوت على قانون الموازنة بمجموعه.

السيد مقرر اللجنة المالية تفضل.

السيد المقرر:

الايرادات المحليه:

أ - الايرادات الضريبيه (٩١٦٥٠٠,٠٠٠) تسعمائة وستة عشر مليون وخمسمائة الف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الايرادات المحليه؟

شكرا لكم.

السيد المقرر:

ب - الايرادات غير الضريبيه (٧١٤٥٠٠,٠٠٠) سبعمائة واربعة عشر مليون وخمسمائة الف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الايرادات غير الضريبيه؟

شكرا لكم.

السيد المقرر:

مجموع الايرادات المحليه (١٦٣١٠٠٠,٠٠٠) مليار وستمائة واحدى وثلاثون مليون دينار.

دولة رئيس المجلس:

الايرادات المحليه مجموعها هل يوافق المجلس الكريم.

شكرا لكم.

السيد المقرر:

مجموع الايرادات بما في ذلك المنح الماليه واقساط القروض المستردة والملح الفنيه (١٨٦٠٠٠٠,٠٠٠) مليار وثملمائة وستين مليون دينار.

دولة رئيس المجلس:

مجموع الايرادات هل يوافق عليها المجلس الكريم؟

شكر لكم.

السيد المقرر:

النفقات: الادارة العامه المكونه من الفصول الاتيه :

الديوان الملكي الهاشمي
مجلس الامه
مجلس الوزراء وديوان الرئاسه
ديوان المحاسبه
وزارة التنميه الاداريه
ديوان الخدمة المدنيه
ديوان الرقابة والتفتيش
مجموع هذا الباب (٢٢٣٣٠٠٠,٠٠٠) اثنان وعشرين مليون وثلاث وثلاثين الف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الفصول التي تلاها المقرر؟

السيد احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه:

يا سيدي الدستور والنظام يخالفوا هذا الكلام يقول الفصل الاول ونصوت عليه ونصوت على المادة فصلا فصلا وانت تقول الفصل الاول نوافق عليه والفصل الثاني نوافق عليه وتنتهي، لكن لا يجوز ان نقرأ بهذا الشكل، اطرحهم فصلا فصلا ونوافق عليها.

السيد المقرر:

للايضاح سيدي الفصل مع مبلغ كل فصل؟ ماهي رغبة المجلس؟

دولة رئيس المجلس:

واضح ان تسمي الفصل ثم نطرحه للتصويت.

السيد المقرر: الديوان الملكي الهاشمي، الارقام بين ايديكم.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على فصل الديوان الملكي الهاشمي؟ موافقه. شكرا لكم

السيد المقرر: مجلس الامه.

دولة رئيس المجلس: مجلس الامه. شكرا لكم.

السيد المقرر: مجلس الوزراء وديوان الرئاسه

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم شكرا لكم.

السيد المقرر: ديوان المحاسبه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التنميه الادرايه

دولة رئيس المجلس: هل يوافق على ذلك المجلس؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: ديوان الرقابه والتفتيش الاداري.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم شكرا لكم.

السيد المقرر: وزراة الدفاع

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: الخدمات الطبيه الملكيه

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكرا لكم.

السيد المقرر: المركز الجغرافي الملكي الاردني.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخليه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخليه / دائرة الاحوال المدنيه والجوازات.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخليه/ الامن العام

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخليه / الدفاع المدني

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة العدل.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: دائرة قاضي القضاه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: المعهد القضائي الاردني.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الخارجيه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: دائرة الشؤون الفلسطينيه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الماليه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الماليه/ دائرة الجمارك.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الماليه/ دائرة ضريبة الدخل.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الماليه/ دائرة الاراضي والمساحه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا للمجلس الكريم.

السيد المقرر: وزارة الماليه/ دائرة اللوازم العامه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الصناعة والتجاره.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الصناعة والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التخطيط/ دائرة الاحصاءات العامه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا .

السيد المقرر: وزارة السياحة والاثار/ السياحه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئة.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الطاقه والثروة المعدنيه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الطاقة والثروة المعدنيه/ سلطة المصادر الطبيعيه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاشغال العامه والاسكان.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاشغال العامه والاسكان/ دائرة العطاءات المركزيه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الزراعه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الزراعه / مؤسسة التسويق الزراعي.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة المياه والري.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة وزراة المياه والري/ سلطة وداي الاردن.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التموين.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التربية والتعليم.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.

السيد المقرر: وزارة التعليم العالي.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الصحة.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التنمية الاجتماعيه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة العمل.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاعلام.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاعلام/ مؤسسة الاذاعه والتلفزيون.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنيه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الاعلام/ دائرة المطبوعات والنشر.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الشباب.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الثقافه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.

السيد المقرر: وزارة الثقافه/ دائرة المكتبه الوطنيه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة السياحة والاثار/ دائرة الاثار العامه.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة النقل.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة النقل.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.

السيد المقرر: وزارة النقل / سلطة الطيران المدني.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم

السيد المقرر: وزارة النقل / دائرة الارصاد الجويه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة البريد والاتصالات.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم. شكرا لكم

السيد المقرر: وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكيه واللاسلكيه.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.

السيد المقرر:

الان نحن في المادة الثانيه من القانون تلونا وحصلنا على الموافقه على الايرادات والنفقات، العجز في الموازنه (٥٦,٠٠٠٠٠٠) ست وخمسون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس:

الموافقه على قانون الموازنه العام بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا.

السيد المقرر: القانون بجميع مواده.

دولة رئيس المجلس: القانون بجميع مواده موافقه.

شكرا لكم.

الحقيقة في توصيات من اللجنة الماليه وقرأت وهناك ثلاث مدخلات، الاولى من معالي ابو هشام على الماده (٩) والاخرى من معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات في موضوع التعليم والثالثة من الاستاذ مضر بدران حول موضوع الطرق وما شابه ذلك.

طبعا اللجنة ويكتابنا لرئاسة الوزراء تراعي هذه المقترحات.

السيد المقرر.

السيد المقرر:

سيدي الرئيس فيما يتعلق بالتقرير والتوصيات الحقيقة التوصيات هي توصيات للحكومة وقد استمعنا الى رد مسهب من دولة رئيس الوزراء ورد من معالي وزير الماليه واعتقد ان ذلك يكفي بالنسبة للتوصيات الوارده في هذا التقرير لانها توصيات الى الحكومة، فيما يتعلق باقتراح السيد ابو هشام انا في الواقع اخذت برأيه من الصباح وصححت التقرير وفق لما اقترح معاليه وقد تلوت التقرير على اساس التصحيح الذي هو رأي معالي السيد احمد الطراونه وقد قدم لي صياغة افضل من صياغتي فانا اتبناها وساعطيها للامانة العامه.

دولة رئيس المجلس:

السيده ليلى شرف.

السيده ليلى شرف:

اقتراحات او الملاحظات التي ابداها الدكتور عبد اللطيف عربيات هي ملاحظات من النوع التقني على الصياغة والتوصيات بشأن التربية والتعليم، وانا اريد ان اقترح بأن تشكل لجنة من معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات ومن مقرر اللجنة ومن الدكتور جواد العناني ومن الدكتور سعيد التل لصياغتها بصيغة تقنيه.

دولة رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد المقرر:

اللجنة الماليه مقتنعه بتوصياتها وتوصياتها ترتكز الى اسباب جرى ايرادها بوضوح في تقريرها. لدينا في مجلس الاعيان لجنة للتربية والتعليم وانا اتمنى على معالي مقرر اللجنة نظرا لان جميع الذين تكلموا في هذا الموضوع ان كان بالاتفاق مع تقرير اللجنة او بـاقتراح تعديلات على بعض اجزاء منه فانها كلها تصب في قناة واحدة وهو ايلاء هذا القطاع الاهمية القصوى واتعقد انه في اطار الموازنه الماليه والسياسه الاقتصاديه نحن لتحدث عن التعليم كركن اساسي من سياستنا الاقتصاديه اما التقنيات وبعض الامور التي طرحها الدكتور عربيات فاعتقد انها تصبح من صلاحيات لجنة التربية والتعليم.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

حقيقه في بعض الملاحظات التي ابديتها فيها مخالفة للقوانين مخالفة قانونيه، وهي فقط من باب الصياغة واعادة ان يقوم شيء توصيات للحكومة من هذا المجلس الكريم ان لايكون فيها مخالفات قانونيه ان تكون في مستوى الموضوع المبحوث وان تقوم اقتراحات فنيه وانا اقبل ان تكون لجنة التربية والتعليم وان تصوغ هذا الموضوع وتقدمه كملاحظات فنيه للحكومة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:




دولة الرئيس، مع كل التقدير للحكومة الكريمة التي استجابت لملاحظات اللجنة وتوصياتها على لسان دولة الرئيس الافخم او معالي وزير الماليه الا ان هذه التوصيات تظل وتبقى للمجلس الكريم ويجب ان ينظر فيها المجلس الكريم ليقرها لكي ترسل الى الحكومة من المجلس وليس من اللجنة الماليه. ولذلك فان عدم التصويت عليها في تقديري امر لا يجوز ومخالف للنظام. ولذلك يجب ان تطرح على المجلس لكي يقرر بشأنها ما يراه مناسبا تمهيدا لارسالها الى الحكومةكتبني من المجلس لتقرير اللجنة الماليه والتوصيات ايضا وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

اذا الان امامنا توصيات اللجنة وسمعتم من الثناء عليها من مجلس ومن الحكومه، فهذه التوصيات مطروحه على المجلس الكريم للموافقه، من يوافق على توصيات اللجنة الماليه؟ التوصيات التي تليت على المجلس الكريم.

السيد الامين العام : (١٩-٢٥)

دولة رئيس المجلس: (١٩-٢٥)

السيد احمد الطراونه:

ارجو طرح توصيتي على المجلس الكريم فهي لم تطرح.

دولة رئيس المجلس:

السيد المقرر قرأ نص توصيتك ولم يقرأ توصيه مخالفة لك. معالي المقرر.

السيد المقرر:

سيدي الرئيس، اللجنة صححت التقرير الذي جرى توزيعه على الاعضاء بما يتوافق مع اقتراحكم والحقيقة ما ارسلته لي خطيا فقط يختلف في كلمة (توصي) او (لابد من) اما تلاوة التقرير كانت كالآتي:

الا انها ترى انه تنفيذاً لاحكام الماده (٩) فانه لابد من تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع احكام هذه المادة.

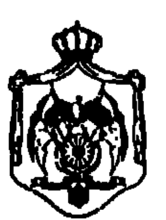
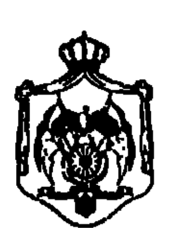
اقتراحكم هو استبدال (لابد من) بـ (توصي الحكومة) وانا اوافق على هذا الاقتراح والمجلس الكريم موافق على ذلك بالاجماع.

دولة رئس المجلس:

وبعد موافقة المجلس الكريم باسم جميع الاخوان نهنئ بلدنا وقائدنا وحكومتنا ومجلسنا باصدار هذه الموازنه وثيقة امل وعمل والله ولي التوفيق بعز الاردن وانتصاره بقيادة جلالة الملك المعظم وشكرا لكم.

(هذا هو قانون الموازنه العامة للسنة الماليه ١٩٩٧ كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه).

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس الاعيان

الرقم ٣٢م/٨/٢٨/٢٨
التاريخ ....
الموافق ١١/١/١٩٩٧م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة إلى كتاب دولتكم رقم ١٣م/٩٧/١١٤٢٨ تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧.

قرر مجلس الأعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٩ الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديل اللغوي التالي:-

المادة (٩) الفقرة (أ):-

شطب عبارة (رئيسي مجلسي الأعيان والنواب) الوردة فيها والإستعاضة عنها بالعبارة (رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب).

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة من تاريخ ٢٤-١٩٩٦/١٢/٢٨ بالشكل المعدل المذكور اعلاه.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه بصيغته النهائية راجياً التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٩٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١/١)

المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي :-

أ- الايرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ج- العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

المادة (٣) : تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤ ٤٩٢ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية

المادة (٤) : أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة لتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥): أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت أسباب خاصة تتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و- لا يجوز فتح حساب لامانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية .

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.

ح- تتحمل المؤسسات والشركات العامةُ التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦): أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

المادة (٧): لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة (٨): أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.
كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الراسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د) .

المادة (٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

أ- رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.
ب- رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان .
ج- رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

المادة (١٠): أ- لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.




د- تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بإنتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية بإستثناء وظائف الوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

ن ب/mashrou

أمين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان
أحمد اللوزي

جدول رقم (٢)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنه الماليه ١٩٩٧

(بالألف دينار)

الفصل رقمه	الفصل عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٩ *	ايضاحات
	الايرادات المحلية		
	أ) الايرادات الضريبية	٩١١٦٥٠٠	
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٥٥٠٠٠	
٢	الضرائب على معاملات التجارة الخارجية	٤٩٢٠٠٠	
٣	الضرائب على المعاملات المحلية	٢٦٩٥٠٠	
	ب) الايرادات غير الضريبية	٧١٤٥٠٠	
٤	الرخص	٧٠٣٠٠	
٥	الرسوم	١٨٠٦٠٠	
٦	الايرادات من المؤسسات	٢٠٣٥٠٠	
٧	ايرادات بدل الخدمات الحكومية	٢٩٤٠٠	
٨	الايرادات المختلفة	٢٣٠٧٠٠	
	مجموع الايرادات المحليه	١٦٣١٠٠٠	
٩	المنح المالية	١٥٢٠٠٠	
١٠	اقساط القروض المسترده	٦٠٠٠٠	
١١	منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية	١٧٠٠٠	
	مجموع الايرادات	١٨٦٠٠٠٠	

جدول رقم (٢)

إجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

القطاع	الرقم	الوزارة / الدائرة	[illegible]	[illegible]	القروض والمنح	المجموع	مجموع القطاع
الإدارة العامة	١	الديوان الملكي الهاشمي	١١٥٠٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠٠	
	٢	مجلس الأمة	١٩٩٦٠٠٠			١٩٩٦٠٠٠	
	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٥٧٢٠٠٠			١٥٧٢٠٠٠	
	٤	ديوان المحاسبة	١٠٣١٠٠٠	٣١٠٠٠		١٠٦٢٠٠٠	
	٥	وزارة التنمية الإدارية	١٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠		١٩٥٠٠٠	
	٦	ديوان الخدمة المدنية	٤٩٨٠٠٠	١٥٠٠٠		٥١٣٠٠٠	
	٧	ديوان الرقابة والتفتيش الإداري	١٩٦٠٠٠	٢٠٠٠٠		٢١٦٠٠٠	٣٣٣٠٠٠٠
الدفاع والأمن والنظام الداخلي	١١	وزارة الدفاع	٢٠١٠٠٠٠٠٠			٢٠١٠٠٠٠٠٠	
	١٢	الخدمات الطبية الملكية	٣٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠		٤٧٠٠٠٠٠٠	
	١٣	المركز الجغرافي الملكي الأردني	٩٩٦٠٠٠	٤٥٠٠٠٠		١٤٤٦٠٠٠	
	١١	وزارة الداخلية	٢٩٩١٠٠٠	٩٨٥٠٠٠		٣٩٧٦٠٠٠	
	١٢	وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات	٣٣٨٥٠٠٠	١٠٧٥٠٠٠		٤٤٦٠٠٠٠	
	١٣	وزارة الداخلية / الأمن العام	٩٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٨٠٠٠		١١٠٠٠٨٠٠٠	
	١٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٩٨٠٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠٠		١٤٧٥٠٠٠٠	
	١٥	وزارة العدل	٧٢٨١٠٠٠	١٥٩٩٠٠٠		٨٨٨٠٠٠٠	
	١٦	دائرة قاضي القضاة	٢٢٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠		٢٢٨٠٠٠٠	
	١٧	المعهد القضائي الأردني	١٥٣٠٠٠	٧٠٠٠٠		٢٢٣٠٠٠	١٩٥٢٠٠٠
الشؤون الدولية	٣١	وزارة الخارجية	١٧١١٠٠٠٠	٢٩٩٠٠٠٠		٢٠١٠٠٠٠٠	
	٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية	١٩٨٠٠٠			١٩٨٠٠٠	١٨٩٨٠٠٠
الإدارة المالية	٤١	وزارة المالية	٥٩١٧١٣٠٠٠	٧٢٠٨٠٠٠٠		٦٦١٧٩٣٠٠٠	
	٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	٣٦٥٠٠٠			٣٦٥٠٠٠	
	٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	١١٧٤٠٠٠			١١٧٤٠٠٠	
	٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	١٩٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠		٢٠٤٠٠٠٠	
	٤٥	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	١٣٥٩٠٠٠	٩٩٦٠٠٠		٢٣٥٥٠٠٠	
	٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	١١٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠		١٢٠١٠٠٠	٢٢٢٩٠٠٠
الخدمات التنمية الاقتصادية	٥١	وزارة الصناعة والتجارة	١٥٠٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠		١٦١٣٠٠٠	
	٥٢	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار	[illegible]			[illegible]	
	٥٣	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٨٨٨٠٠٠	٥١٨٠٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠٠	١١٢٦٨٨٠٠٠	
	٥٤	وزارة التخطيط / دائرة الإحصاءات العامة	١٠٤٠٠٠٠	١٠٢٧٠٠٠		٢٠٦٧٠٠٠	
	٥٥	وزارة السياحة والآثار / السياحة	١٠٧٢٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠		٤٥٧٢٠٠٠	
	٥٦	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١١٣٩٠٠٠	٤٤٩١٠٠٠		٩٨١٨٠٠٠	
	٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٧٠٠٠٠٠	٥٢٤٤٠٠٠		٩١٤٩٠٠٠	
	٥٨	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٨٥٣٠٠٠	١٩٩٦٠٠٠		٩٨٩٩٠٠٠	
	٥٩	وزارة الأشغال العامة والإسكان	٥٥٨٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠		٤٠٥٨٩٠٠٠	
	٦٠	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات المركزية	١٥١٠٠٠	١٠٠٠٠		٩٩١٠٠٠	
	٦١	وزارة الزراعة	٨٩٨٧٠٠٠	٩٩٤٣٠٠٠		١٠٥٤٣٠٠٠٠	
	٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	١٧١٠٠٠			١٧١٠٠٠	
	٦٣	وزارة المياه والري	١١٥٠٠٠			١١٥٠٠٠	
	٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	٥٧٢٥٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠٠	١٧٨٥٠٠٠٠	٥٣٧٢٥٠٠٠	
	٦٥	وزارة التموين					
الخدمات الاجتماعية	٧١	وزارة التربية والتعليم	١٧٠١٠٠٠	١٩٩٢٠٠٠		٢٣٧٩٠٠٠٠	٢١٠٦٦٩٠٠٠٠
	٧٢	وزارة التعليم العالي	١٩٩٥٥٠٠٠٠	٩٩٦٠٠٠٠		١٩٠٧٥٠٠٠٠	
	٧٣	وزارة الصحة	٨٩٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠		١٠٢٩٩٠٠٠٠	
	٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٨٠٠٦٩٠٠٠	٢٢٣٥٠٠٠٠		١٠٦٤١٩٠٠٠	
	٧٥	وزارة العمل	١١١٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠		٧٠١١٠٠٠	
الخدمات الثقافية والإعلامية	٨١	وزارة الإعلام	١١٩٨٠٠٠	١٣٢٥٠٠٠		١٣٠٣٧٠٠٠	٢٣٦١٧٤٠٠٠
	٨٢	وزارة الإعلام / مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	٩٣٣٠٠٠			٩٣٣٠٠٠	
	٨٣	وزارة الإعلام / وكالة الأنباء الأردنية	١١٥٤٣٠٠٠	١٣١٠٠٠٠		١٨١٥٧٠٠٠	
	٨٤	وزارة الإعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٨١٠٠٠٠	٩٩٠٠٠		٩٠٩٠٠٠	
	٨٥	وزارة الشباب	٤١١٠٠٠	١٥٠٠٠		٣٩٩٠٠٠	
	٨٦	وزارة الثقافة	٣٩٨٠٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠		٧٩٩٠٠٠٠	
	٨٧	وزارة الثقافة / دائرة المكتبة الوطنية	١٩١٧٠٠٠	٣٥٠٠٠		١٩٩٧٠٠٠	
	٨٨	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	
الخدمات الاتصالات والنقل	٩١	وزارة النقل	٩٥٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠		٩٨٠٠٠٠٠	١٣٧١٩٠٠٠
	٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	٧٤٩٠٠٠	٥١١٠٠٠		٨٩٠٠٠٠	
	٩٣	وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية	٢٦٧٠٠٠٠	٥١٩٩٠٠٠		٢٢٩٩٩٠٠٠	
	٩٥	وزارة البريد والاتصالات	١٠٧٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠		١٥٩٨٠٠٠	
	٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	٨٩٣١٠٠٠	٢٩٩٠٠٠		٩٢٩٩٠٠٠	١٤٢٨٤٠٠٠
[illegible]			١٤٨١٠٠٠٠٠٠	٣٢٧٢٤٠٠٠٠	٢١٦٨٥٠٠٠٠	١٩١٩٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠٠٠

السيد الامين العام:

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمه

دولة رئيس المجلس:

ترفع الجلسه الى موعد اخر.

((انتهت الجلسه))

امين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي